بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الاقتصاد

محددات القدرة التنافسية لصادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول منطقة التجارة الحرة الثلاثية (1987-2016)م

The Determinants Of The Competitive Capability Of Sudan's Oilseeds Exports To Tripartite Free Countries -(1987/2016)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد القياسي

إعداد الطالبة :إخلاص محمد الأمين محمد

إشراف : د .طارق محمد الرشيد

أكتوبر 2019م

الاستهـــــلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " .

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة الآية (11)

﴿إهـــــــــــداء﴾

إلى أمي وأبي اللذان وهباني سر وجودي

وضحيا من أجلي بالغالي والنفيس

إلى من علمني شغف العلم والمعرفة

والدي له الرحمة والمغفرة

إلى رفيقة دربي ومشجعتي

والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي بقية العقد الفريد ، إليكم اهدي

ثمرات غرسكم يامن كنتم لي سنداً في المهد وعونـًا في الجهد

صديقاتي أستاذتي

تحية لكم أهديكما هذه الثمرة

إلى كل من علمني حرفـًا وأهداني نصحـًا

إلى كل صديقاتي ورفقاء دربي

إليهم جميعـًا أهدي هذا الجهد المتواضع

ما كانت نجاحاتي إن أهديت

غيركم انسكابا

إلى من أستمد منهن عزيمتي وإصراري

إخواني

إلى من بث في روح المصابرة

أخواتي

إلى كل من ساهم معي في إخراج هذا البحث

أهديكم جهدي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم ، والذي احصي كل شيء عددا والصلاة السلام على سيدنا محمد الذي آتاه الله جوامع الكلم ، وأرسله بلسان عربي مبين ، فكان أفصح معرب ، وأبين متكلم صلي الله عليه وعلي آله مصابيح الهدي وشموس الكلام .وبعد أن منّ الله سبحانه وتعالى عليّ بالصبر ووفقني في إنجاز بحثي هذا في الصورة المطلوبة ، أتقدم بفائق شكري إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي فرصة الدراسة ، ثم أخص بالشكر الدكتور/ طارق محمد الرشيد على إشرافه وتوجيهاته المثمرة وصبره، والشكر للدكتور/ عميد كلية الاقتصاد وأساتذتي الذين ساهموا بوقتهم وجهدهم، والشكر أيضاً موصول إلى: مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، مشروع التكامل الإقليمية بوزارة التجارة . مكتبة جامعة الخرطوم ، مكتبة جامعة النيلين ، مكتبة وزارة التجارة ، مكتبة وزارة الزراعة والتخطيط الاقتصادي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بنك السودان المركزي . ، كذلك لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا البحث .

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس محددات القدرة التنافسية لصادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول منطقة التجارة الحرة الثلاثية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يتميز بكثرة الموارد الطبيعية المتعددة . إلا أن ما تحقق لا يعكس قدرات البلاد الحقيقية من تنمية اقتصادية لأن الصادرات الزراعية من الحبوب الزيتية تعترضها العديد من المشاكل التي تعوق حركتها وتؤدي إلى عدم الاستفادة من مميزاتها، وضعف تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية وعليه افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من محددات القدرة التنافسية (سعر الصرف ،الناتج المحلى الإجمالي ، التضخم ،كمية الأمطار ، المساحة المزروعة ، التمويل المصرفي ،كمية الإنتاج، درجة الانفتاح ، الطلب المحلى) على الصادرات استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة من خلال منهجية (ARDL) توصلت الدراسة إلى أن المحددات التي تؤثر على القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية هي (المساحة المزروعة، كمية الإنتاج، كمية الأمطار ، الطلب المحلى، الناتج المحلى الإجمالي ، درجة الانفتاح الاقتصادي ، معدل التضخم ، التمويل المصرفي، سعر الصرف) وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة تنافسية صادرات السودان في الأسواق الإقليمية والدولية عبر استخدام الأساليب الحديثة في ترقية الصادرات ، وإتباع سياسة خفض معدلات التضخم عبر السياسات الاقتصادية الملائمة ، و توفير التمويل المصرفي على القطاع الزراعي وتناغم السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

Abstract

The study aimed to measure the determinants of competitive capability of oilseeds exports in Sudan to Tripartite Free Trade Area countries. The study problem indicated that Sudan had an advantage of large various natural resources, but what was achieved, didn't reflect these potentialities in terms of economic development. The agricultural exports including oilseeds faced many problems constraint to development and benefit from the advantages. Therefore, the oilseeds were unable to compete in the regional and international markets. The study hypothesized that there was a statistical significant relationship between each of the determinants of competitive capability (exchange rate, GDP, inflation, rainfall quantity, cultivated area, banking finance, quantity of production, openness level and domestic demand) and exports. The study used the descriptive and measurable methods based on ARDL model. The findings showed that the determinants affected competitive capability of oilseeds exports such as cultivated area, rainfall quantity, production quantity, domestic demand, GDP, openness level, inflation rate, banking finance and exchange rate. Therefore, the study recommended it was necessary to give more consideration for increasing competitive capability of oilseeds exports in regional and international markets by using modern techniques for exports promotion. The policy of reducing inflation rates should be adopted by suitable economic policies as well as the effect of banking finance should be activated on the agricultural sector and the macroeconomic policies should be consistent to achieve the economic development.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
استهلال .	أ
إهداء .	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص باللغة العربية	د
المستخلص باللغة الإنجليزية	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الأشكال	ي
قائمة الجداول	ك
مصطلحات الدراسة	م
الفصل الأول :الإطار المنهجي والدراسات السابقة	24-1
1-1 الإطار المنهجي	2
1-1-1 أسباب اختيار الموضوع	3
1-1-2 مشكلة الدراسة.	4-3
1-1-3 فرضيات الدراسة .	5-4
1-1-4 أهمية الدراسة	6-5
1-1-5 منهج الدراسة .	7
1-1-6 مصادر البيانات.	7
1-1-7 حدود الدراسة.	8-7
1-1-8 أهداف البحث.	9-8
1-1-9 هيكل الدراسة .	9
1-2 الدراسات السابقة	24-9
الفصل الثاني :مفهوم القدرة التنافسية	74-25
2-1-1 تعريف القدرة التنافسية .	34-26
2-1-2 تعريف الميزة التنافسية .	38-35
2-1-3 أهمية التنافسية .	39-38
2-1-4 أنواع التنافسية .	41-39

2-1-5 المنافسة والتنافسية	42-41
2-1-6 الميزات النسبية والميزات التنافسية	42
2-2 التخطيط الاستراتيجي للتنافسية.	45-43
2-2-1 الاستراتيجيات التنافسية.	46-45
2-2-2 أنواع ومتطلبات استراتيجيات التنافسية ل(Porter).	50-46
2-3 مؤشرات قياس القدرة التنافسية.	52-51
2-3-1 أنواع مؤشرات قياس التنافسية.	65-52
2-3-2 نماذج محددات القدرة التنافسية.	65
2-3-3 نموذج Porter.	68-65
2-3-4 نموذج Brinckman.	69
2-3-5 نموذج Sanjaya Lall.	70
2-3-6 تجارب لبعض الدول لتحسين تنافسيتها.	74-71
الفصل الثالث : مفهوم التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية	166-76
3-1 تعريف التجارة الخارجية.	82-76
3-1-1 تطور نظرية التجارة الخارجية.	88-82
3-1-2 أهمية التجارة الخارجية.	92-89
3-1-3 أسباب قيام التجارة الخارجية.	93-92
3-1-4 استراتيجيات التجارة الخارجية.	94
3-1-5 سياسة التجارة الخارجية .	94
3-1-6 تعريف سياسة التجارة الخارجية .	95
3-1-7 أهداف سياسات التجارة الخارجية.	97-95
3-1-8 أنواع سياسة التجارة الخارجية.	111-98
3-2 تعريف الاتفاقيات والتكتلات الاقليمية والدولية .	113-112
3-2-1 تعريف الاتفاقية الدولية.	116-114
3-2-2 التكامل الاقتصادي الدولي .	117-116
3-2-3 عناصر التكامل الاقتصادي الدولي .	118-117
3-2-4 أنواع التكتلات الدولية .	122-118
3-2-5 الجات ومنظمة التجارة العالمية .	125-122
3-2-6 جولات الجات .	128-125

3-2-7 الآثار الإيجابية والسلبية لجولة (ارغواي) .	129-128
3-2-8 منظمة التجارة العالمية .	134-129
3-2-9 إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .	135-134
3-2-10 خطوات إنضمام السودان	138-135
3-2-11 التجارب والمشاكل الناجمة عن انضمام السودان للمنظمة	139-138
3-3 التكتلات الاقتصادية العربية والإفريقية.	140
3-3-1 تعريف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	145-140
3-3-2 تعريف الاتحاد الإفريقي .	147-145
3-3-3 التكتلات الاقتصادية المنضوية تحت الاتحاد الإفريقي .	151-148
3-3-4 التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية .	152-151
3-3-5 فكرة منطقة التجارة الحرة القارية .	155-152
3-3-6 الفوائد المرتقبة لمنطقة التجارة الحرة القارية .	155
3-3-7 الأهداف والمبادئ التوجيهية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية .	157-156
3-3-8 تعريف المنطقة الحرة الثلاثية	166-157
الفصل الرابع :تطور إنتاج الحبوب الزيتية خلال الفترة (2016/1987)م	234-168
مقدمة	169-168
4-1 أهمية قطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.	170
4-1-1 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والنمو.	173-170
4-2 السياسات الاقتصادية الكلية والقطاع الزراعي.	175-174
4-2-1 أهم موجهات إستراتيجية القطاع الزراعي.	175
4-2-2 السياسات الزراعية.	176
4-2-3 تحليل الوضع الراهن والآثار الماثلة في القطاع الزراعي.	183-176
4-2-4 السياسات في قطاع الثروة الحيوانية.	183
4-2-5 السياسات في مجال الغابات والمراعي والحياة البرية.	184
4-2-6 اتجاه الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي.	185-184
4-2-7 السياسات الكلية والقطاعية غير المواتية.	188-185
4-2-8 السياسات الكلية والقطاعية التي تؤثر على مناخ الاستثمار الزراعي.	203-188

4-2-9 السياسات القطاعية الأخرى المرتبطة بالزراعة و الاستثمار	203
4-2-10 أثر السياسات على التنمية الزراعية.	204-203
4-2-11 اتجاهات الاستثمارات تحت ظل السياسات القائمة.	206-205
4-2-12 السياسات والإجراءات المطلوب تبنيها لترقيـــة الاستثمار.	207-206
4-3 واقع إنتاج الحبوب الزيتية.	212-208
4-3-1 تطور إنتاج السمسم.	218-213
4-3-2 تطور إنتاج الفول السوداني.	224-218
4-3-3 تطور إنتاج محصول زهرة الشمس.	229-224
4-3-4 أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه إنتاج وإنتاجية محاصيل الحبوب الزيتية	232-230
4-3-5 مشاكل تسويق وتصدير الحبوب الزيتية	233-232
4-3-6 رؤي ومقترحات لحل مشاكل إنتاج الحبوب الزيتية	234-233
الفصل الخامس: تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية.	303-236
5-1 مقدمة	236
5-1-1 تطور نظم السياسات التجارية في السودان خلال الفترة (2016/1987)م	245-236
5-1-2 هيكل التجارة الخارجية في السودان في الفترة (1987-2016)م.	246-245
5-1-3 تطورات هيكل قطاع الصادرات خلال الفترة (1987- 2016)م .	274-246
5-1-4 تطورات هيكل قطاع الواردات خلال الفترة (1987-2016)م.	286-274
5-2 تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الاقتصادية.	286
5-2-1 تجارة السودان الخارجية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .	288-286
5-2-2 تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الأفريقية	292-288
5-2-3 أكبر الشركاء التجاريين	297-293
5-2-4 تجارة السودان الخارجية مع دول المنطقة الحرة الثلاثية .	299-298
5-3 صادرات السودان من الحبوب الزيتية للتكتلات الاقتصادية.	300
5-3-1 مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول منطقة التجـــارة الحـــرة العربية الكبرى من إجمالي صادرات السودان لدول العالم.	300
5-3-2 مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا مـــن إجمـــالي صادرات السودان لدول العالم .	301

5-3-3 مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي صادرات السودان الكلية لدول العالم .	303-302
الفصل السادس :منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة.	339-305
6-1 توصيف نموذج الدراسة.	318-305
6-2 فحص وتقدير النموذج القياسي.	327-318
6-3 تقييم نموذج الدراسة .	335-328
6-4 مناقشة فرضيات الدراسة .	339-336
الفصل السابع :النتائج والتوصيات	344-341
7-1 النتائج .	342-341
7-2 التوصيات	344-343
دراسات مقترحة	344
قائمة المراجع	354-345
الملاحق	374-356

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(4/1/1)	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994–2016)م.	171
(4/1/2)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2010–2016) م.	172
(4/1/3)	معدلات التضخم خلال الفترة (2010–2016)م.	173
(4/1/4)	حجم التمويل والمساحات الممولة خلال الموسم 2015/2014م.	178
(4/1/5)	رصيد التمويل الممنوح من البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة 1994–2003 بملايين الدينارات	182
(4/1/6)	الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعية.	191
(4/1/7)	نسبة القروض الزراعية للناتج المحلي الإجمالي لبعض لدول العربية والآسيوية المختارة.	196
(4/1/8)	معدلات النمو ومساهمة القطاعات الفرعية للزراعة (1981/80–1991/90).	204
(4/3/1)	إنتاج الحبوب الزيتية في السودان	210
(4/3/2)	تطور المساحات والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب الزيتية خلال المواسم 2015/2014–2014/2013– 2016/2015– مقارنة بمتوسط عشر سنوات 2013/2004	211
(4/3/3)	يوضح المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة من (2016/1994) م	214
(4/3/4)	تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطاع المطري شبه الالي	216
(4/3/5)	تكاليف إنتاج السمسم و للفترة من 2017/2014 التقليدي	217
(4/3/6)	متوسط أسعار السمسم خلال الفترة (2016/1987) م	218
(4/3/7)	المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الفول السوداني خلال الفترة من (2016/1994)م	220
(4/3/8)	تكاليف إنتاج الفول السوداني للفترة من 2017/2014 في القطاع التقليدي	223
(4/3/9)	يوضح متوسط أسعار الفول السوداني خلال الفترة (2016/1987) م.	223

(4/3/10)	المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول زهرة الشمس خلال الفترة من (1994/2016) م	226
(4/3/11)	يبين المساحات العالمية المزروعة لزهرة الشمس المساحات	228
(5/1/1)	تطور صادرات القطن خلال الفترة (1987–2016)م	249
(5/1/2)	تطور صادرات الصمغ العربي خلال الفترة (1987–2016) م	252
(5/1/3)	تطور صادرات السمسم خلال الفترة (1987–2016) م	255
(5/1/4)	تطور صادرات الفول السوداني خلال الفترة (1987–2016) م	257
(5/1/5)	تطور إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة (1987–2016) م	259
(5/1/6)	تطور إجمالي صادرات الثروة الحيوانية خلال الفترة(1987–2016)م	263
(5/1/7)	تطور صادرات السلع المصنعة خلال الفترة (1987–2016) م	265
(5/1/8)	تطور صادرات السلع التعدينية خلال الفترة (1998–2016) م	267
(5/1/9)	تطور صادرات سلع أخري خلال الفترة (1987–2016) م	268
(5/1/10)	تطور صادرات البترول خلال الفترة(99–2016) م	270
(5/1/11)	تطور إجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة (1987–2016) م	271
(5/1/12)	واردات السودان من الآلات والمعدات خلال الفترة (1987–2016)م.	276
(5/1/13)	واردات السودان من السلع المصنعة خلال الفترة (1987–2016) م	277
(5/1/14)	واردات السودان من المواد الغذائية خلال الفترة (1987–2016) م	278
(5/1/15)	واردات السودان من وسائل نقل خلال الفترة (1987–2016) م	279
(5/1/16)	واردات السودان من مواد كيماوئية خلال الفترة (1987–2016) م	280
(5/1/17)	واردات السودان من المنسوجات خلال الفترة (1987–2016) م	281
(5/1/18)	واردات السودان من البترول ومنتجاته خلال الفترة (1987–2016)م.	282
(5/1/19)	إجمالي واردات السودان خلال الفترة (1987–2016) م.	283
(5/1/20)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1987–2016) م.	285
(5/2/1)	صادرات السودان إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة (2002–2016)م.	286
(5/2/2)	واردات السودان من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.	287
(5/2/3)	مساهمة دول الكوميسا في تجارة السودان الخارجية خلال الفترة من (1994–2016) م	288–289

(5/2/4)	مساهمة واردات السودان من دول الكوميسا من إجمالي ورادات السودان خلال الفترة (1994–2016)م.	292
(5/2/5)	يوضح الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان ومصر (2016/2007)م	293
(5/2/6)	الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان واثيوبيا (2007/ 2016) م	296
(5/2/7)	الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان وكينيا (2007 /2016) م	297
(5/2/8)	مساهمة صادرات السودان لدول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة (1987–2016) م	298
(5/2/9)	مساهمة الواردات من دول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي واردات السودان خلال الفترة (2006–2016)	299
(5/3/1)	مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا من إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية خلال الفترة (1994–2016)م	300
(5/3/2)	مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا من إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية خلال الفترة (1994–2016) م	301
(5/3/3)	مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية من الصادرات الكلية من الحبوب الزيتية– خلال الفترة (2009–2016) م	302
(6/2/1)	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة	319
(6/2/2)	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2016/78) م	322
(6/2/3)	نتائج تقدير نموذج محددات القدرة التنافسية للصادرات خلال الفترة (2016/78) م	323
(6/2/4)	اختبار Breusch – Godfrey- Pagan	224
(6/2/5)	لاختبار فرضية عدم ثبات التباين Breusch –Pagan – Godfrey	325
(6/2/6)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة	326
(6/3/1)	نتائج تقدير نموذج محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية خلال الفترة (2016/78) م	331

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2/3/1)	مخطط نظام متكامل لمحددات القدرة التنافسية Porter	68
(2/3/2)	نموذج محددات القدرة التنافسية Brinckman	69
(4/2/1)	حجم التمويل والمساحات الممولة خلال الموسم 2015/2014م	179
(4/3/1)	جملة إنتاج الحبوب الزيتية	212
(4/3/2)	المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة (2016/1994)م	215
(4/3/3)	المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الفول السوداني خلال الفترة (2016/1994)م	221
(4/3/4)	يوضح المساحة المزروعة بالفول السوداني	222
(4/3/5)	المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول زهرة الشمس خلال الفترة (2016/1994)م	227
(4/3/6)	متوسط المساحة العالمية لمحصول زهرة الشمس حسب الدول (2009/2003)م	229
(5/1/1)	تطور صادرات القطن خلال الفترة (2016/1987)م	250
(5/1/2)	تطور صادرات الصمغ العربي خلال الفترة (2016/1987)م	253
(5/1/3)	تطور صادرات السمسم خلال الفترة خلال(2016/1987)م	256
(5/1/4)	تطور صادرات الفول السوداني خلال الترة (2016/1987)م	258
(5/2/1)	الميزان التجاري وحجم التجارة السودان وجمهورية مصر العربية خلال الفترة (2016/2007) م	294
(5/2/2)	الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان واثيوبيا خلال(2016/2007) م	296
(5/2/3)	الميزان التجاري وحجم التجارة السودان وكينيا خلال (2016/2007) م	297
(6/2/1)	اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ	325
(6/2/2)	اختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM)	327
(6/3/1)	اختبار ثايل لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	335

مصطلحات الدراسة

E O G	Engine Of Growth
E O P	Era Of Protectionism
E L	Export Licenses
ISI	Import Substitution Industrialization
I L	Import Licenses
Q I S	Quotas Import System
B T	Boarder Trade
T L	Trade Liberalization
M F	Managed Float
WTO	World Trade Origination
IEI	Integration economic international
GATT	Goods Agree Trade of Tariff
OAU	Origination Africa union
AEC	East African Community
SADC	Southern African Development Community
COMESA	Common Market For Eastern And Southern
TFTA	Tripartite Free Trade Area
TQM	Total Quality Management
CET	Common External Tariff
G C Y	Global Competitiveness Yearbook

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1- 1 الإطار المنهجي.

1-2 الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1 الإطار المنهجي:-

شهد القرن الحالي نمطاً جديداً من العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب التوجه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية من كافة أشكال القيود والعوائق الجمركية التي تعترض سبيل توسع التبادل التجاري بين الدول، وفى هذا الإطار فأن هنالك توجهات لدى بعض الدول في العالمين المتقدم والنامي لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها يرتكز إلى الإقليمية لتدعيم تجارتها الخارجية، وهذه التوجهات لها ما يسندها في الأدبيات الاقتصادية إذ أن العديد من الاقتصاديين يرون أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعتبر بنيات أساسية للانطلاق نحو الانفتاح الاقتصادي العالمي وليست عائقاً له وذلك من خلال تطبيق التعريفة الصفرية بين دول المجموعة والتدرج في تخفيض التعريفات الجمركية للوصول إلى التعريفة الصفرية على المستوى العالمي مع إزالة كافة العوائق الأخرى، وهناك إجماع بين الاقتصاديين بأن التكتلات الاقتصادية ستؤدى إلى ازدياد حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والذى بدوره سيقود إلى الرفاهية الاقتصادية. أصبحت الميزة التنافسية أو القدرة التنافسية عامل نجاح أساسي لأى منتوج في السوق وخاصة على مستوى المنافسة الدولية، وتعانى المنتجات السودانية بشكل عام من عدم قدرتها على إيجاد مواقع تنافس مقارنة ببديلاتها من المنتجات الأجنبية أو لعل جزء مهم من عدم قدرتها على التنافس يتمثل في عدم إدراكها لأهمية امتلاك جزء مهم من الأسواق الإقليمية والدولية عن طريقها.

1-1-1 أسباب ومبررات اختيار الموضوع: وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب نستطيع إيجازها فيما يلى:

1/ السودان بحكم موقعه الجغرافي، وانضمامه إلى عدد من التكتلات الإقليمية والدولية إلا أن صادراته لا تنافس في تلك الاسواق.

2/ تتبنى الدولة سياسات تنموية كسياسة تشجيع الصادرات باعتبارها وسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي لأن الصادرات تمثل المصدر الرئيسي لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات استيراد التقنية الحديثة وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وضمان استمرارية التواجد في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة سوقية، وبالتالي يعد نشاط التصدير وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية للدولة.

3/ حداثة موضوع التنافسية واحتلاله الصدارة ومن الموضوعات المهمة على المستوى الاقتصادي سواء كان في الكتابة العلمية والتقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية.

1-1-2 مشكلة الدراسة:

يتميز السودان بكثرة الموارد الطبيعية المتعددة إلا أن ما تحقق لا يعكس قدرات البلاد الحقيقية في تنمية اقتصادية. وتواجه الصادرات الزراعية من الحبوب الزيتية العديد من المشاكل التي تعوق حركتها وتؤدي إلى عدم الاستفادة من مميزاتها، وبالتالي لا تنافس في الأسواق الإقليمية والدولية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي أهم محددات القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية، يمكن صياغة المشكلة في شكل السؤال الرئيس الآتي: ما هي محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية ؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:-

1/ هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وصادرات الحبوب الزيتية؟

2/ هل توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وصادرات الحبوب الزيتية ؟

3 / هل هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الطلب المحلى و صادرات الحبوب الزيتية؟

4/ هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كمية الإنتاج وصادرات الحبوب الزيتية ؟

5/ هل توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساحات المزروعة وصادرات الحبـــوب الزيتية ؟

6/ هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي و صـــادرات الحبـــوب الزيتية ؟

7 / هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الانفتـــاح الاقتصـــادي وصـــادرات الحبوب الزيتية ؟

8/ هل توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالي وصادرات الحبوب الزيتية ؟

9/ هل هناك علاقة طردية كمية الأمطار ذات دلالة إحصائية بين وصادرات الحبوب الزيتية ؟

10/ ما هي المشاكل والمعوقات لصادرات الحبوب الزيتية ؟

1-1-3 فرضيات الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمحددات القدرة التنافسية والصادرات من الحبوب الزيتية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:-

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بـــين ســـعر الصـــرف والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التضخم والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين الطلب المحلى والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كمية الإنتاج والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المساحات المزروعة والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية السادسة: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التمويل المصرفي وصادرات الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية السابعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين درجة الانفتاح الاقتصادي والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية الثامنة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلى الإجمالي والصادرات من الحبوب الزيتية.

الفرضية الفرعية التاسعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كمية الأمطار والصادرات من الحبوب الزيتية.

1-1-4 أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الآتي:

1- ترجع أهمية الدراسة في أن موضوع التنافسية لأمرين: الأول لحداثته والثاني يعتبر من الموضوعات الهامة على المستوى الاقتصادي سواء كان في الكتابة العلمية أو الملتقيات الدولية، أو في التقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية.

2- الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد الجانب الكلى للاقتصاد، والمتمثل في تنافسية الدولة، والجانب الجزئي والمتمثل في تنافسية السلع على المستوى الدولي.

ثانياً: الأهمية العملية:

جاءت الأهمية العملية للدراسة في التالي:

1. أن قيمة صادرات السودان من سلعة الحبوب الزيتية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بلغت في المتوسط 60% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى أنها تحتل المركز الثاني في دول العالم.
2. تساعد الدراسة في قياس وتحليل أثر لأهم محددات القدرة التنافسية على صادرات السودان بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة بالتطبيق على صادرات الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية.
3. كما تأتى أهميته في دراسة قطاع التجارة الخارجية من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة، العمالة والدخل القومي).
4. إبراز كيفية تعظيم الاستفادة من التفضيلات التي تمنحها التكتلات الاقتصادية في تنافس صادرات السودان بين الدول الأعضاء.
5. المساهمة في تعزيز وتطوير القدرة التنافسية لصادرات السودان من الحبوب الزيتية في الأسواق الإقليمية.
6. الحصول على نماذج قياسية للقدرة التنافسية ويمكن أن يستشرف بها في المدى القصير والطويل لمتخذي القرارات ووضع الخطط والسياسات.
7. إثراء المكتبة السودانية.

1-1-5 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في الإطار النظري على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي يتم استخدامه في تحليل البيانات الخاصة باقتصاديات الحبوب الزيتية من حيث التطور في الإنتاج والمساحات المزروعة والتوزيع الجغرافي في السودان. أما في الإطار التطبيقي اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي.

1-1- 6 مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة وفقاً لمتطلبات بناء النموذج على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من المصادر الثانوية التي تتمثل في (الكتب، والبحوث والأوراق العلمية، والمجلات العلمية، والتقارير السنوية)، والتي تم الحصول عليها من المصادر التالية: وزارة التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان المركزي، وزارة الزراعة (الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي)، العرض الاقتصادي لوزارة المالية، نقطة التجارية السودانية، الهيئة السودانية للجمارك.

1-1-7 حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة (1987-2016) م، وذلك للاعتبارات التالية:

1- أسباب اقتصادية: وذلك لأن تلك الفترة اشتملت منذ بدايتها على مجموعة من حزمة السياسات والتي استهدفت تطبيق مجموعة منها في قطاع التجارة الخارجية والتي كان لها دور في إحداث تغييرات في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2- أسباب إحصائية: إن تقدير المعلمات من سلسلة قصيرة نسبياً غالباً ما يؤدى إلى عدم الاطمئنان في استقرار العلاقة أو العلاقات المقدرة، لذلك يرى الباحث ضرورة الاهتمام بالفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة لتتناسب مع أغراض التحليل الإحصائي لذلك رأينا أن تكون فترة

الدراسة طويلة نسبياً تبدأ من عام (1987-2016) م حتى يتم التأكد من استقرار العلاقة المقدرة نظراً لأن جودة التقديرات تتوقف أساساً على جودة البيانات وكفاية درجات الحرية المستخدمة في اختبارات المعنوية ذلك لكي تستوفي شروط بعض الاختبارات الإحصائية علماً بأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية بدأت في 2009م، حيث تم استخدام إجمالي قيمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية كتبادل تجاري بين السودان والدول المكونة لهذه المنطقة في ذات فترة الدراسة.

ثانياً: الحدود المكانية للدراسة: اشتملت الحدود المكانية على مؤشرات قياس القدرة التنافسية الصادرات (كمتغير تابع)، وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (كمتغيرات مستقلة) والمتمثلة في: (الناتج المحلى الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم) بالإضافة إلى العوامل التي لها أثر إيجابي على قطاع الإنتاج والمتمثلة في (كمية الإنتاج من الحبوب الزيتية، المساحة المزروعة، كمية الأمطار، الطلب المحلى، التمويل المصرفي) وذلك في دولة السودان.

1-1-8 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على أهم محددات القدرة التنافسية لصادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية.
2. استعراض للمفاهيم الأساسية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
3. تحليل تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الاقتصادية العربية والأفريقية.
4. دراسة الميزان التجاري للسودان مع دول المنطقة الحرة الثلاثية.
5. التعرف على تطور التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة (1987-2016) م.

6. الحصول على نموذج لقياس القدرة التنافسية، ويمكن أن يستشرف به في المدى القصير والطويل ليسهم في اتخاذ القرارات السليمة.

7. استعراض أهم المشاكل والمعوقات لصادرات السودان من الحبوب الزيتية.

1-1-9 هيكل الدراسة:

تم تناول الدراسة في سبعة فصول رئيسية أولاً: مقدمة تشمل مدخل توضيحي لطبيعة موضوع الدراسة، بعد ذلك **الفصل الأول** اشتمل على الإطار النظري للدراسة، واستعراض لأهم الدراسات التطبيقية المماثلة التي أجريت في هذا المجال، **الفصل الثاني** استعرض الأدبيات العامة المتعلقة بمحددات القدرة التنافسية، **الفصل الثالث** تعريف ومفهوم التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية **الفصل الرابع** يركز على القطاع الزراعي فيما يختص بإنتاج الحبوب الزيتية، **الفصل الخامس** تحليل التجارة الخارجية (صادرات وواردات) السودان مع التكتلات الاقتصادية، ثم **الفصل السادس** منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة، كما تم مناقشة فروض الدراسة، **الفصل السابع** اشتمل على النتائج وتوصيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: تسنيم عز الدين (2017) [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة المحددات التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار في السودان خلال الفترة من (1990-2015 م)، ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن مؤشرات تدفقات الاستثمار دون مستوى الطموحات ويعزى ذلك إلى الكثير من المعوقات التي يجب أن تتخذ من الإجراءات والتدابير لمعالجتها باستخدام طريقة التكامل المشترك. كما افترضت الدراسة وجود علاقة ذات

(1) تسنيم عز الدين، 2017م، محددات الاستثمار في السودان خلال الفترة (2015/1990) م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة غير منشورة.

دلالة إحصائية بين الاستثمار والتضخم. وأن عدم استقرار السياسات الاقتصادية أدى لعدم الاستفادة من الموارد الأجنبية المتاحة كذلك كل من التعاون الدولي المشترك وتوفير الثقة وكفالة الضمانات لحقوق الملكية لتشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي واعتمد البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث يتم وصف الاستثمار كمؤشر من مؤشرات الاقتصاد والتعرف على محددات الاستثمار والمنهج الإحصائي في الجانب التحليلي باستخدام نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الاستثمار ومحددات الاستثمار. وأهم نتائج هذا البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاستثمار في السودان وعلاقة طردية بين سعر الصرف والواردات والصادرات والاستثمار في السودان. وأوصت الدراسة على واضعي السياسة الاقتصادية في السودان إعطاء مزيداً من الاهتمام بعوامل الاستقرار الاقتصادي مثل سعر الصرف. والاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار في السودان وتنمية الصادرات التي تعتبر من ضمن العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار إلى السودان.

2. دراسة ظافر، (2015) م[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثر مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع تنافسية التجأت القطنية السورية، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف تنافسية صادرات المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية، جاءت فرضية الدراسة إلى أن هناك أثر لزيادة القدرة التنافسية على بعض القطاعات الاقتصادية في سوريا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج هي إمكانية سوريا في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الموقعة عليها أو التي

(1) ظافر محمد حمود، 2015م.، القدرة التنافسية للمنتجات السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، غير منشورة.

تسعى إلى توقيعها في التوسع أمام الصادرات في المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية، بناءً على نتائج الدراسة أوصت الدراسة إلى دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، العمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدى إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.

3. دراسة نجلاء فوزى، (2014) م[1]

هدفت الدراسة إلى استعراض للمفاهيم الأساسية للإصلاح الاقتصادي والتجارة الخارجية، تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: هل هناك أثر لسياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى وتمثلت فرضية الدراسة الرئيسية في وجود أثر إيجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى وتوصلت الدراسة لأهم النتائج أنه لم تنجح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في بعض الفترات في تحقيق معدل نمو للصادرات ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تطبيق سياسات فعالة تساهم في تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي بالصورة المطلوبة.

4. دراسة عوض بالقاسم، آخرون، (2014) م[2]

هدفت الدراسة إلى دراسة وقياس بعض مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2010) م تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح رؤية محددة لمؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي مقارنة بالدول المنافسة وخاصة في الأسواق التصديرية وجاءت

---

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، 2016م، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في السودان (دراسة قياسية خلا ل الفترة 1990–2014) م– جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، .

(2) عوض بالقاسم، وآخرون، 2014م،مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة(1995–2010)م.

الفرضية في عدم قدرة الصادرات الليبية على التنافس في الأسواق الخارجية واستخدمت الدراسة الأسلوب الاقتصادي الوصفي والكمي لتحليل المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالدراسة أهم النتائج توصلت إليها من خلال دراسة وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي المعبرة عن قدرة الاقتصاد التنافسية توصلت إلى ضآلة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الليبية، حيث بلغت حوالى 6.04% خلال فترة الدراسة ومن أهم التوصيات ضرورة التركيز على الصناعات التصديرية البتركيماوية والصناعات الأخرى المرتبطة بالقطاع النفطي.

5. دراسة عبد الحفيظ بوقرانه، واخرون، (2013) م[1]

هدفت الدراسة إلى دراسة المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لعينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي الجزائري تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: ما هي المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي الجزائري وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية توجد علاقة ذات دلالة بين (عوامل الإنتاج، الطلب، استراتيجية المؤسسة، المؤهل العلمي) والميزة التنافسية لدى المؤسسات استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في التأثير السلبى لمجموعة من المحددات لاسيما عوامل الإنتاج، الطلب المحلى، استراتيجية المؤسسة، وتأثير إيجابي لمحدد دور الحكومة لكن عند مستوى ضعيف ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة الاهتمام بالتدريب والتعليم والاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية.

---

(1) عبد الحفيظ بوقرانة، وآخرون، 2013م، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 04 / ديسمبر 2013 م

6. دراسة عمر محمود، آخرون، (2013) م[1]

هدفت الدراسة إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التمويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني. استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي تمثلت مشكلة البحث في اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني والتحقق من جدوى سياسة التوجه الخارجي للحالة الفلسطينية، ويمكن وضع مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟ بينت النتائج القياسية للبحث أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلى الإجمالي وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له أثر هام وواضح في الصادرات ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبنى سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على التحول للأسواق الخارجية.

7. دراسة نهله عيسى، (2012) م[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الأسواق الخارجية التي تستورد اللحوم السودانية من خلال الكميات المصدرة خلال الفترة (2001-2010)م تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية للحوم الضأن السوداني في سوق السعودية (2005-2009)م جاءت فرضية الدراسة أن هناك تذبذب في صادر اللحوم السودانية للأسواق الخارجية استخدمت الدراسة منهج الاقتصاد التطبيقي من أهم النتائج أن أسباب تذبذب الصادرات هو ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن أهم التوصيات ضرورة تخفيض الضرائب والرسوم لزيادة القدرة التنافسية.

---

(1) عمر محمود أوعيده، 2013م، أداء الصادرات الفلسطينية واثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1994-2011) م، مجلة جامعة الأزهر بغزه، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد 1، 2013م.

(2) نهله عيسى – تقدير القدرة التنافسية لصادرات اللحوم الحمراء السودانية للسعودية خلال الفترة (2005-2009) م – رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2012م.

8. دراسة خالد، آخرون (2012) م[1]

هدفت الدراسة إلى محاولة تبيين وإبراز دور الذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال الحديثة تمثلت مشكلة الدراسة إهمال دور الذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية يمكن وضع فرضية الدراسة وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل هناك دور للذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال؟ عليه فإن فرضية الدراسة تمثلت في أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء التسويقي والقدرة التنافسية استخدمت الدراسة منهج الإحصاء الوصفي أهم النتائج تمثلت في أن اعتماد منظمات الأعمال الحديثة على الذكاء التسويقي من شأنه أن ينمى قدرة منظمات الأعمال الحديثة على المنافسة لضمان بقائها واستمرارها وجاءت أهم التوصيات في ضرورة اعتناء وتصميم المنظمات الحديثة نظام الذكاء التسويقي يكون بالنسبة إليها عبارة عن نظام استقصاء من أجل توفير المعلومات اللازمة والكافية من أجل ضمان قدرة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار.

9. دراسة عبد الرحمن، (2012م) [2]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على أهم المؤشرات وتحديد أكثرها ضعفاً ومقارنة المؤشرات الصحية والبيئية في السودان مع بعض الدول تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية الصحية والبيئية التي تحقق للإنسان مستوى معين من الرفاهية والتطور؟ وجاءت فرضية الدراسة أن هناك ضعف في المؤشرات الصحية والاقتصادية والبيئة في السودان وتم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أن مؤشرات التنمية الاقتصادية

---

(1) خالد قاشي، حكيم خلفاي، 2012م، دور الذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال الحديثة، المؤتمر العلمي الحادي عشر، رسالة اكتوراة، غير منشورة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، .

(2) عبد الرحمن محمد الحسن، 2012م ، مؤشرات التنمية الإقتصادية فى السودان ، جامعة بخت الرضا ،السودان ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2012/02م.

والصحية والبيئية في السودان بها ضعف وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بهذه المؤشرات الصحية والبيئة حتى يستطيع الإنسان أن يقوم بدوره التنموي.

10. دراسة أكرم احمد، آخرون، (2009) م[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة (علاقة الارتباط والتأثير) بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية في مجموعة مختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى وبشكل عام تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:- هل هناك تصور واضح لدى المدراء في الشركات قيد البحث عن مفهوم وأنواع الإبداع التقني ؟ هل هناك تصور واضح لدى المدراء في الشركات قيد البحث عن مفهوم وأبعاد الميزة التنافسية ؟ وتم صياغة الفرضية التالية هناك علاقة ارتباط وأثر بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية في الشركات قيد الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية في الشركات قيد الدراسة واعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد قُدمت عَدد من المُقترحات المُنسجمة مع طبيعة المشكلة.

11. دراسة أماني الحاج، (2009) م[2]

هدفت الدراسة الوصول للعوامل المؤثرة على الميزان التجاري باستخدام التحليل الوصفي كأداة رئيسية وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف سياسات الصادر والوارد والتي تؤثر سلباً على الميزان التجاري جاءت فرضية الدراسة هناك ضعف في سياسات الصادر والوارد واستخدام ت

---

(1) أكرم أحمد الطويل، وآخرون، 2009م، دراسة عن (علاقة الارتباط والتأثير) بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون طبعة، .

(2) أماني الحاج محمد، 2007م، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني (1970-2007) م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الدراسة التحليل الكمي القياسي كأداة مساعدة جنبًا إلى جنب مع التحليل الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات سعر الصرف والتضخم والطلب المحلي ومعدل التبادل التجاري والسياسات المالية لها تأثير سلبي على الميزان التجاري وأوصت الدراسة بأهمية خلق انسجام بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف الدولة الكلية وتطبيق سياسات سعر الصرف بعد دراسات مستفيضة لتجنيب الاقتصاد تأثيراته السالبة خصوصاً على الميزان التجاري.

12. دراسة عبد الحكيم، (2009) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل تعزيز التنافسية وفق نموذج العالم بورتر في التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، تمثلت مشكلة الدراسة في بيان اثر عناصر المقدرة التنافسية في الأداء التنافسي لأداء الشركات الدوائية، جاءت فرضية الدراسة الرئيسية في الآتي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وفق نموذج بورت والمتغير التابع الأداء التنافسي للشركات الدوائية، اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والإحصائي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وجود علاقة إيجابية بين السياسات التسويقية (كأحد عناصر محور الطلب) التي تتبناها شركات الأدوية والأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة إلى دراسة وتحليل البيئة التنافسية الخاصة بظروف الطلب وإتباع سياسات الانتشار السوقي، وتبنى المفهوم التسويقي والتعامل مع المعلومات كأحد أهم مصادر الأداء التنافسي.

(1) عبد الحكيم عبد الله النسور، 2009م، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسلة دكتوراه، غير منشورة، الأردن.

13. دراسة محمـــد علي حزام غالب، (2008) م[1]

هدفت الدراسة التعرف على حالة القطاع الزراعي في الدول النامية بصورة عامة واليمن بصفة خاصة والتعرف على السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها والتي لها علاقـــة بالقطـــاع الزراعي تمثلت مشكلة الدراسة في أنه تعاني اقتصاديات العديد من الدول الناميـــة بمـــا فيهـــا الاقتصاد اليمني العديد من الاختلالات الهيكلية والتي من أبرزها تدني إنتاجية القطاع الزراعـــي وتخلفه في تلك الدول واعتمدت الدراسة على الفرضية التالية هناك اختلالات هيكلية وتدنى فـــي القطاع الزراعي للدول النامية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن الإنتاج الحيواني في اليمن قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة تنفيذ برنامج الإصـــلاحات مقارنة بفترة ما قبل تنفيذ البرنامج وحقق الإنتاج السمكي زيادة كبيرة في الإنتاج خـــلال فتـــرة برنامج الإصلاحات الاقتصادية وأوصت الدراسة بالعمل على معالجة الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة رفع الدعم على القطاع الزراعي و إعادة النظر في قرار رفع ســـعر مـــادة الديزل مع ضرورة الاستمرار في دعم شريحة صغار المزارعين، كونهـــا الشـــريحة الأكثـــر تضرراً من جراء سياسة رفع الدعم.

14. دراسة هويدا أدم الميع أحمد، (2007) م[2]

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج معادلات آنية لتجارة السودان الخارجية، تمثلـــت مشـــكلة الدراسة كمية السلع المصدرة تتأثر بالرسوم والأسعار وافترضت الدراسة أن صيغة المعـــادلات الآنية الصيغة المناسبة لدراسة متغير كلي مثل التجارة الخارجية وأن كمية السلع المصدرة تتأثر بالأسعار والرسوم واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي ومنهج البحث القياسي ومـــن

---

(1) محمد على حزام غالب، 2008م، سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعـــي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، اليمن .

(2) هويدا أدم الميع أحمد، 2007م، أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراســـة قطـــاع تجـــارة الســـودان الخارجية (1985–2004) م، رسالة دكتوراه، غيـــر منشـــوره، الخرطـــوم، جامعـــة الســـودان للعلـــوم والتكنولوجيا.

أهم نتائج الدراسة أن رسوم التصدير لها تأثير سلبي على الميزان التجاري وأن العلاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات، ومن أهم التوصيات زيادة القدرة التنافسية لسلع الصادر بمراعاة المواصفات والمعايير وضبط الجودة ومنع التجاوزات فيما يتعلق بالتعرفة الصفرية التي حددها القانون لسلع الصادر.

15. عابد بن عابد العبدلي، (2005م) م[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي تمثلت مشكلة الدراسة في أن غالبية صادرات الدول الإسلامية تتركز في منتجات أولية وزراعية وبعض السلع المصنعة ونصف المصنعة وتشكل في مجملها قطاعاً هاماً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما مدى أهمية ودور هذه الصادرات في النمو الاقتصادي في هذه البلدان؟ وجاءت فرضية الدراسة في أن معظم صادرات الدول الإسلامية تتركز في السلع الزراعية استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والتطبيقي وأظهرت النتائج أن كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ومن أبرز التوصيات ضرورة توجه البلدان الإسلامية لاسيما الأقل والمتوسطة الدخل إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات في النمو الاقتصادي فيها حيث لايزال تأثير صادراتها متدنى في النمو الاقتصادي.

(1) عابد بن عابد العبدلي، 2005م، تقدير وتحليل اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة .

16. دراسة الفياض، (2005) م[1]

هدفت الدراسة لبناء نموذج نظري يتضمن متغيرين التمكين والقدرة التنافسية وتطبيقه على الشركات الصناعية الأردنية التي تتعامل مع طين البحر الميت وأملاحه وتنتج المواد العلاجية والطبية والصحية تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هو أثر التمكين على القدرة التنافسية في هذه الشركات؟ جاءت فرضية الدراسة هناك أثر لمتغير التمكين على القدرة التنافسية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن تطبيق التمكين يتم من خلال (استخدام فرق العمل، وتكنلوجيا الإنتاج وتكنلوجيا الاتصال) ويؤدى إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركة وذلك عن طريق تحقيق جودة المنتجات وملاءمة الأسعار ومرونة الاستجابة لطلبات العملاء أهم التوصيات التي تولت إليها الدراسة ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في شركات الأدوية الأردنية.

17. دراسة دويس محمد الطيب، (2005) م[2]

هدفت الدراسة في محاولة جديدة لتسليط الضوء على عدة مجالات مترابطة فيما بينها بالبحث والتطوير ثم الاختراع والإبداع التكنلوجي وتنتهى بالتنافسية تمثلت مشكلة البحث أن المؤسسات الجزائرية بقطاعيها العام والخاص لا تجد تنافسية في الأسواق الدولية وجاءت فرضيات الدراسة كالآتي: تعتبر براءة الاختراع أداة لتقييم الإبداع التكنلوجي والبحث والتطوير وقياس تنافسية الدول والمؤسسات، كما يعتبر التوازن الكلى للاقتصاد كافة لتحسين الوضعية التنافسية لدولة ما استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لنتائج البحث والتطوير والإبداع

---

(1) الفياض محمود أحمد العبد لله، 2005م، التمكين والقدرة التنافسية وتطبيقه على الشركات الصناعية الأردنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأردن.

(2) دويس محمد الطيب، 2005م، اثر التطوير والإبداع التكنلوجي على التنافسية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر.

التكنلوجي وللروابط الموجودة بينها باعتبارهم مجلات متداخلة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن وضعية البحث والتطوير والإبداع التكنلوجي متدهورة ودون الإمكانيات المتوفرة وتمثلت أهم التوصيات في أنه تعتبر هذه الدراسة الخطوة الأولى من سلسلة الخطوات الضرورية لدراسة وتقييم وضعية البحث والتطوير والإبداع التكنلوجي.

18. دراسة عثمان، (2003) م[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاستراتيجية والاستراتيجيات التنافسية التي من شأنها خلق ميزة تنافسية لشركات إنتاج الأدوية المحلية تمثلت مشكلة الدراسة أن شركات الأدوية المحلية تعانى من نقص شديد في رأس المال المستثمر فرضية الدراسة تمثلت أن هناك عوامل تؤثر على استراتيجيات التنافسية استخدمت الدراسة منهج الإحصائي الوصفي توصلت الدراسة لأهم النتائج أن شركات الأدوية المحلية تعانى من نقص شديد في رأس المال المستثمر والذى ينعكس سلباً على قدرتها على تطوير وابتكار المنتجات الدوائية الجديدة مما يضعف موقفها التنافسي في السوق المحلية والخارجية وجاءت أهم التوصيات أن أهم العوامل الاستراتيجية التي تستخدمها شركات إنتاج الأدوية المحلية هي الجودة والمرونة والزمن.

19. دراسة احمد حلمي، (2003) م[2]

هدفت هذه الدراسة قياس لأثر محددات السعر النسبي وعدم الاستقرار النسبي للإنتاج والمقياس النسبي لكفاءة أداء العمليات التصديرية على الصادرات المصرية من بعض محاصيل الفاكهة (البرتقال، الليمون، المانجو) لسوق المملكة العربية السعودية خلال سلسلة زمنية (1985-2000) م وتمثلت مشكلة الدراسة في تدنى مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات

---

(1) عثمان محمد حسن، 2003م، العوامل التي تؤثر الاستراتيجية التنافسية، رسالة دكتوراه، غير منشورة.

(2) أحمد حلمي، 2003م، قياس أثر محددات السعر النسبي وعدم الاستقرار النسبي الإنتاج، رسالة دكتوراه، غير منشورة.

المصرية الكلية وجاءت فرضية الدراسة في أن هناك تدنى في مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الصادرات الكلية المصرية استخدمت الدراسة منهج الإحصائي الوصفي والاقتصاد التطبيقي تبين من الدراسة والنتائج التي توصلت إليها في أن التوسع في الإنتاج والمحافظة على الجودة وتحسين كفاءة أداء العمليات التصديرية للبرتقال والليمون والمانجو من شأنه أن يعزز من مقدرة مصر التنافسية لهذه المحاصيل في السوق السعودية ومن أهم التوصيات أن يتم إنتاج هذه المحاصيل بتكاليف أقل مع المحافظة على المواصفات والاستقرار النسبي للإنتاج.

20. دراسة جابر، (2003) م[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الاندماج على تنافسية الصناعات الدوائية الأردنية من خلال إلقاء نظرة عامة على وضع صناعة الأدوية في الأردن والتعرف على مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تحليل المزايا التنافسية التي تتمتع بها ودراسة أثر الاندماج بين شركتين أو أكثر من الشركات العاملة في القطاع على وضعها التنافسي وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: هل هناك أثر إيجابي للاندماج على التنافسية ؟ وجاءت فرضية الدراسة في أن هناك أثر للاندماج على تنافسية الصناعات الدوائية استخدمت الدراسة منهج الإحصائي الوصفي والاقتصاد التطبيقي وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاندماج ممثلاً بزيادة كبيرة في رأس المال المستثمر وعدد العاملين يؤثر إيجاباً على حجم الإنتاج وتوصلت الدراسة إلى أهم التوصيات في أن رأس المال المستثمر الناتج من عملية الاندماج في تحقيق ميزة تنافسية من خلال تأثيره على الإنفاق على البحث والتطوير.

---

(1) جابر حسن محمد، 2003م، دراسة اثر الاندماج على تنافسية الصناعات الأدوية الأردنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، .

21. دراسة ساميه سرحان، (2002) م[1]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة والبيئة وتمثلت مشكلة البحث في الآتي: ما هو أثر السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية عامة والجزائر خاصة ؟ وتمثلت فرضية الدراسة أن هناك أثر للسياسات البيئية على التجارة استخدمت الدراسة أسلوب الإحصائي الوصفي ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلال السنوات القادمة خاصة بعد المزيد من تحرير التجارة الخارجية على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع أهم التوصيات في الآتي: الاهتمام بنشر وزيادة الوعى البيئي من خلال وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات بالإضافة إلى التنسيق بين الوزارات والمنظمات المعنية بالتجارة الدولية وتلك المعنية بقضايا البيئة في الدول النامية.

1-2-1 أوجه الشبه بين الدراسة والدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الشبه:

1. اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في المنهج الذي اتبعته حيث تم إتباع المنهج الوصفي والقياسي.

2. أن موضوع التنافسية من الموضوعات الهامة التي تطرق لها علم الاقتصاد حديثاً، إذ أنها من أهم الموضوعات التي تؤدى إلى ترويج وتعظيم حجم الصادرات لذا فقد اهتمت كل الدراسات السابقة به اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في العرض النظري لأدبيات التنافسية.

---

(1) ساميه سرحان، 2002م، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، رسالة دكتوراه ى، غير منشورة، الجزائر .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1. تناولت هذه الدراسة دراسة القطاع الزراعي بشيء من التفصيل بالتركيز على إنتاج الحبوب الزيتية بالإضافة إلى الاهتمام بجانب تقييم تنافسية صادرات الحبوب الزيتية .
2. تحدثت بعض الدراسات السابقة عن بعض محددات القدرة التنافسية، بينما تناولت هذه الدراسة قياس لأهم العوامل والمحددات التي تؤثر على القدرة التنافسية لصادرات السودان من الحبوب الزيتية. بإتباع منهج الاقتصاد القياسي.
3. تناولت هذه الدراسة سياسات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والتي تم تطبيقها في دولة السودان خلال الفترة (1987-2016) م.

ثالثاً: الفجوة البحثية:

تتمثل الفجوة البحثية في هذه الدراسة في الآتي:

1. ركزت على أهم محددات القدرة التنافسية لصادرات السودان والتي تمثلت في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى (سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلى الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي) بالإضافة إلى العوامل التي لها أثر على قطاع الإنتاج والمتمثلة في (كمية الإنتاج من الحبوب الزيتية، المساحة المزروعة، كمية الأمطار، الطلب المحلى، التمويل المصرفي) بحيث يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بتلك المؤشرات في المستقبل وذلك من خلال بناء نموذج يقيس أثر محددات القدرة التنافسية التي تمت في قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة في السودان.

2. تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في إطار في المنطقة الحرة الثلاثية والتي أنشئت في العام 2009م، وتشمل ثلاثة مجموعات إقليمية وهى الكوميسا، مجموعة شرق افريقيا، ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي، ومازال التفاوض مستمراً في كافة القطاعات إلى جانب

اهتمام الدراسة بالصادرات الزراعية من الحبوب الزيتية بشيء من التفصيل ويرجع ذلك في أن صادرات الحبوب الزيتية (السمسم) تمثل في المتوسط 60% من إجمالي الصادرات الزراعيـــة. فضلاً في عدم وجود دراسة في المكتبات السودانية والدراسات المطروحة عبر الإنترنت عـــن المنطقة الحرة الثلاثية بشكل خاص.

الفصل الثاني

مفهوم القدرة التنافسية

2-1 تعريف التنافسية.

2-2 التخطيط الاستراتيجي للتنافسية.

2-3 مؤشرات قياس القدرة التنافسية.

الفصل الثاني

مفهوم القدرة التنافسية

2-2-1 تعريف القدرة التنافسية

التنافسية مفهوم ليس معرفاً جيداً، ويختلف الكتاب حتى في المجلد الواحد حول مضمونه، ففي حين يرى (Landau) أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية، ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، فإن آخرين يستعملون لها مفهوماً ضيقاً يتركز على تنافسية السعر والتجارة.

إن عدم وجود قبول عالمي لهذا المفهوم ومكوناته وقياسه، ولأهميته أيضاً، دعا إلى الخشية من "هوس" التنافسية الذى يحتاج الأدبيات والسياسات في العالم، بحيث قد تصبح التنافسية غاية في ذاتها، كما تنتقد تقارير التنافسية الدولية باعتبار أنها مثل الجهات التي تعدها، تحابى رجال الأعمال، وهى إن عبارة التنافسية تثير جدلاً كبيراً نظراً لعدم ضبط المفهوم إلى درجة أنه يصبح في الكثير من الأحيان مظلة لطيف واسع من السياسات التجارية والصناعية، وينعكس هذا الاتساع في المؤشرات المستعملة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع، وقد حصل تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل تقليدياً في ما تمتلكه الدولة من موهوبات وموارد طبيعية، كالمواد الأولية، اليد العاملة الرخيصة، المناخ، الموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج رخيص تنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تعنى عدم حاجة البلد لميزة نسبية لكى تنافس في الأسواق الدولية، وذلك من خلال الاعتماد بين أمور أخرى على التكنلوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج، وفهم احتياجات ورغبات المستهلك[1].

---

(1) وديع محمد عدنان، ديسمبر 2003م، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية –العدد الرابع والعشرين–السنة الثانية –ص 5 –7.

ومما سبق التنافسية ليست معرفة بشكل واضح إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع.

إن سرعة التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي، أثر على معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في آن واحد، وبدرجات متفاوتة. لهذا أصبحت الحكومات تولي أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وأخذ دورها في تدعيم التنافسية أشكالا غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الحمائية ودعم الأنشطة الإنتاجية، تحول إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة مناخ الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية والعالمية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة .

أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، وأصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها لكبار المسئولين وليس لرجال الأعمال فقط حتى أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد، ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكى تبقى وتنمو أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العالم[1] .

استند هذا الاهتمام بمناخ التنافس إلى التغيرات الحاصلة على النشاط البشرى من مختلف جوانبه، في التنظير الاقتصادي وفى التنظيم الاجتماعي والسياسي، فقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي المرتبط بموضوع البحث حول محددات القدرة

---

(1) المرجع السابق، ص 8-9.

التنافسية، فهنالك التطورات في نظريات النمو والتجارة وظهور نظريتي النمو والتجارة الجديدتين، إضافة إلى التغيرات على نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وبروز نظرية إدارة الجودة الكاملة (TQM) والتنافس في ذلك عوضاً عن المنافسة بالسعر .

واستند الاهتمام أيضاً إلى التطورات على المستوى العلمي والتكنلوجي وتقاصر المسافة بين العالم والدول كافة وإذا كان من المعقول أن الشركات يمكن أن تطور تنافسيتها (بمعنى إنتاجيتها غالباً) خلف حدود مغلقة في بيئة محلية محضة فإن الاختبار الحقيقي للتنافسية العالمية هو الإنجاز في الأسواق العالمية. وأن التنافسية مثلها مثل التجارة ترتفع في العمل في بيئة دولية مفتوحة. وقد فتحت أعداداً متزايدة من البلدان والقطاعات حدودها أمام المنافسة الدولية.

ومع ذلك فإن التنافسية لاتزال غير معرفة بشكل واضح ودقيق، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يتركز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع. وقد تبنى فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الاقتصادات العربية، مفهوماً واضحاً للتنافسية يركز أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، واعتمد الفريق التعريف التالي: " تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " ووضع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

تعد التنافسية من أهم المؤشرات التي أصبحت متداولة عالمياً لقياس قدرة الدولة على توليد المزيد من القيم المضافة وزيادة الثروة وتحقيق الازدهار. وتأتى التدابير والإجراءات التي تضعها الدولة لتحقيق تميزها عن منافسيها وتحقيق التفوق من خلال محددات تكاليف الإنتاج

(1) المرجع السابق، ص ص 10– 11.

والجودة والسياسات الحكومية في مقدمة وسائل الوصول إلى ما أصبح يعرف اليوم بالقدرة التنافسية التي تكتسب اليوم أهمية متزايدة للاقتصاد والقطاع الخاص، تحديداً لأهمية ذلك في الوصول إلى قيم مضافة أكبر وعوائد أكثر. خاصة في قطاع الصناعات التحويلية التصديرية الذى مازال بحاجة للمزيد من الدعم للوصول إلى درجات أكبر من التنافسية [1].

ويعد مفهوم التنافسية أمراً مهماً، لأنه يساعد على تحديد جوانبها وكيفية قياسها وبناء مؤشراتها، إذ يختلف مفهومها على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلى، وفى هذا الإطار قامت العديد من الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية بتعريف التنافسية وتوضيح مفهومها كما قامت ببناء مؤشرات لقياس التنافسية في اقتصاد ما، ومقارنتها بالاقتصاديات الأخرى .

ويتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة (1981–1987)م، والتي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق .

ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية التسعينات كانت ترتبط

(1) د. عمر محمد وجيه خربوطلى، 2014م، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،، ص 20.

بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة التكنلوجية للدول وحالياً تنافسية الدول تعنى مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محـــدد ودقيـــق للتنافسية، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويســـتعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وهذا ما يظهر جلياً في التعداد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس التنافسية[1] .

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية وتتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي تســـمح لهـــا بإنتـــاج رخـــيص وتنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل في اعتماد الدولة على التكنلوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج، وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعـــل العناصـــر المكونـــة للميزة النسبية غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية .

يوجد العديد من المقاربات المعتمدة لتعريف التنافسية، تشترك كلها في كون التنافسية يتم الحديث عنها دوماً على المستوى الدولي، أحد هذه المقاربـــات تقســـم التعـــاريف إلـــى ثـــلاث مجموعات:

- **المجموعات الأولى:** وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار حالة التجـــارة الخارجية للدول فقط.

- **المجموعة الثانيـــة:** وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار حالة التجـــارة الخارجية وكذا مستويات المعيشة للأفراد.

---

(1) المرجع السابق، ص 24

- **المجموعة الثالثة:** وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار مستويات المعيشة للأفراد فقط.

والانتقاد الموجه لهذه المقاربة كونها لا تتعرض إلى تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسات أو قطاع النشاطات، لذا سوف نعتمد المقاربة التي تميز بين تعاريف التنافسية حسب اختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع نشاط أو دول.

أولاً: التنافسية حسب المؤسسات: يتمحور تعريف التنافسية لشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلاله النفاذ إلى الأسواق، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها:" القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفى الوقت المناسب وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"[1] .

وهناك تعريف آخر:" تعنى القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنلوجيا).

ثانياً: التنافسية حسب قطاع النشاط:

تعنى التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

---

(1) المرجع السابق، ص 25.

بالنسبة إلى الدول المتقدمة تعنى قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصـــاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت لتحقيق خطوات أو مراحـــل متقدمـــة بمستوى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في إطار مستويات مرتفعة من الإنتاجية[1] .

بالنسبة للدول النامية: تعنى قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوافر لديها الفرصة لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها إلى ميزات تنافسية، عبر تبنـــى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

ثالثًا: التنافسية على مستوى الدول:

أهتم الكتاب والاقتصاديون وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجـــد أن هنـــاك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التـــي تـــرى منهـــا التنافســـية وســـنتطرق لأهـــم التعاريف[2]:

1. تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرف التنافسية على أنها قدرة الدولـــة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقق مســـتويات معيشـــة مطردة في الأجل الطويل.

2. تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة: عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشـــلونة سنة 2000م تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشـــة لمواطنيهـــا وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهى تغطى مجال واسع وتخص كـــل السياســـة الاقتصادية.

---

(1) دويس محمد الطيب، 21 جوان 2005م،، براءة الاختراع مؤشر لقياس المؤسسات والدول (حالة الجزائر) – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، السنة الجامعية (2005/2004) م، ص 15.

(2) المرجع السابق، ص 16.

3. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): تعــرف منظمــة التعــاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية على أنها: "المدى الذى من خلاله تنتج الدولة وفى ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية "، وفى نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.

وتعرف (OCDE) كذلك التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الخارجية في الوقت الذى تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلى الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأســواق المحليــة والدولية.

4. **تعريف معهد التنافسية الدولية: ويرى معهد التنافسية الدولية على انها قدرة البلــد على**[1]:

1. أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً، ويقصد بالكفاءة: تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم. ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج. الملائمة: وهى الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكــان والزمــان ونظم لتوريد بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية فــي الإنتــاج والتخــزين والإدارة.

2. أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتــالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلى، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد ونمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

---

(1) عمر محمد وجيه خربوطلى مرجع سبق ذكره، ص 26

3. أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية. وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

4. وتعرف التنافسية بشكل عام وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية (WEF): بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، ويعرفها المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) بقدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية.

5. يرى(Aldington) بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه(Scott and Lodge) وهو "أن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده[1] :

6. تتمركز بعض التعاريف أساساً على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد نسبياً من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه والقدرة على الحفاظ على حصص في الأسواق، في الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستدامة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

(1) دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 21

2-1-2 تعريف الميزة التنافسية:

اشتملت الدراسة على تعريفات مختلفة للميزة التنافسية لـــبعض الكتـــاب علـــى مســـتوى المؤسسة وهى :

أولاً: تعريف M.Porter))

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخـــر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.

ثانياً: تعريف على السلمى:

القدرة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذى يتيح للمؤسسة إنتـــاج قـــيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون

ثالثاً: تعريف نبيل مرسى خليل[1] :

تعرف الميزة التنافسية على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقـــه فـــي حالـــة إتباعها لاستراتيجية معينة.

تشترك أغلب التعاريف التي تم استعراضها آنفاً في نقاط مشـــتركة تتمثـــل فـــي قـــدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر ذلك في الناتج المحلى الإجمالي والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشـــية للمـــواطنين، لذلك فأننا نحاول إعطاء تعريف التنافسية يتلخص في: قدرة الحكومات علـــى تـــوفير ظـــروف

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العامة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية بغية زيادة نمو معدل الناتج المحلى الإجمالي.

القدرة التنافسية والميزة التنافسية: تتجسد مجموعة المهارات والتكنلوجيا والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة بتنسيقها واستثمارها لتحقيق درجات أعلى من الكفاءة والإنتاجية والجودة، وقد حدد الاقتصادي (مايكل بورتر) من جامعة هارفاد صاحب نظرية الميزة التنافسية وهى مجموعة من العوامل المحددة لهذه الميزة معتمداً على الأسس الجزئية للاقتصاد التي يمكن تلخيصها بأربع نقاط رئيسية:

1. ظروف عوامل الإنتاج ومدى توافرها.
2. ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه.
3. وضع الصناعات المرتبطة والسائدة، لذلك النشاط ودرجة وجودها وتطويرها.
4. الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة الاستثمارية والتجارية والتشريعية المعززة للقدرة التنافسية.

أما القدرة التنافسية[1] : فيختلف مفهومها بالمقارنة بمحددات الميزة النسبية، إذ يقصد بها الكيفية التي تستطيع الدولة أو المؤسسة استخدام تدابير وإجراءات معينة تؤدى إلى تميزها عن منافسيها وتحقيق التفوق، وذلك من خلال المحددات الآتية:

1/ تكاليف الإنتاج: وهى تعتمد على أسعار مدخلات الإنتاج أو الموارد الأولية، وكافة القوى العاملة، ومدى توافرها، ومستوى تدريبها واستيعابها للتكنلوجيا الحديثة، وكذلك تكلفة مستلزمات الإنتاج، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية بتكاليف الإنتاج، فهي تزداد كلما استطاعت المؤسسة تخفيض تكاليف إنتاجها.

---

(1) عمر محمد وجيه خربوطلى، مرجع سبق ذكره، ص 27-30

2/ الجودة والنوعية: رفع مستوى جودة المنتجات والخدمات وتحسين نوعيتها من خلال الاهتمام بنوعية مدخلات الإنتاج وجودتها، ومستوى التميز النوعي من خلال كفاءة نظام التسليم والتسويق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

3/ دور الحكومة: الحكومة لها دوراً حاسماً في رفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال جملة الإجراءات منها:

توفير خدمات البنية التحتية المساندة والداعمة للقطاعات السلعية والخدمية[1].

أ- إتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وضريبية متوازنة ومترابطة وإجراءات إدارية، مرنة ومنفتحة.

ب- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية المشجعة وشفافيتها.

أي أن القدرة التنافسية هي في النهاية محصلة الاستثمار الكفء للموارد المتاحة والنشاطات الإدارية والفنية للمؤسسة من خلال تحسين الموارد كماً ونوعاً، وتعظيم العائد منها، إلى جانب تطوير النشاطات المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة والتطوير التنظيمي. وتنبع أهميتها في كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد واستخدام ها، وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدى إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى الإنتاج ونوعيته، ورفع مستوى الأداء، هذا فضلاً عن أنها تسهم في تجاوز إحدى أبرز العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية والمتمثلة بضيق السوق المحلية التي تحول دون الإفادة من وفورات الحجم الكبير.

---

(1) المرجع السابق، ص 30.

ويفترض بورتر (Porter) في كتابه "الأفضلية التنافسية للأمم عـــام 1990م" الأســـباب الكامنة وراء القدرة التنافسية العالية أكثر من الأخرى، وعزى ذلك لأسباب داخلية وأفرد أربعة شروط وهى:

(1) يجب أن يتوافر في البلد الاستخدام الأقصى للموارد المتاحة (طبيعة وبشرية).

(2) أنشاء شبكة محلية لضمان الاستغلال الكامل لهذه الموارد. الطلب المحلى (والذى قـــد يتطلب دعوة شركات دولية متميزة للمساعدة في تطوير هذه الموارد المحلية) [1].

4/ وأخيراً الصناعة والبنية البيئية (والأخيرة توفرها الدولة) التي تمكن هذه القـــوى مـــن الازدهار.

يمكن أن ينظر للاستراتيجية باعتبارها قراراً يتضمن موارد المنظمة الماديـــة والبشـــرية بطرق ترى إدارة المنظمة أنها أفضل الطرق المتاحة لتحقيق الفوز على المنافسين وزيادة قيمـــة المنظمة من وجهة نظر عملائها.

ويمكن تشبيه هذا التحرك بتحركات لعبة الشطرنج حيث يوجد عدد محدود من التحركات الأساسية يمكن للاعب استغلالها لتحقيق الفوز. وبالمثل فإن المدير لديـــه عـــدد محـــدود مـــن الاستراتيجيات الأساسية ويمكنه أن يطبق أي منها أو تشكيلة منها على النحو الذى يـــرى أنـــه يتناسب مع الإمكانات الداخلية متمثلة في نقاط القوة والضعف، وما يتلاءم وظروف البيئة بمـــا تحويه من فرص وتهديدات.

3-1-2 أهمية التنافسية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية. إلا

---

(1) دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، للبلدان النامية كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. وسواءً اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين[1] .

ومن المعلوم أنه وفي الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه وكما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينموان بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

4-1-2- أنواع التنافسية :

ميز العديد من الكتاب بين أنواع التنافسية[2]:

1. تنافسية التكلفة أو السعر: وهى تعنى قدرة البلد ذات التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

---

(1) زهير مبارك عبدالله، وآخرون، 2001م، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (المكتب الإقليمي للشرق الأدنى) ، ص5.

(2) عمر محمد وجيه خربوطلى، مرجع سبق ذكره، ص 31- 32.

2. التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.

3. التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنلوجي، فالبلد ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة. وهى تعتمد على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار منافسة.

وهناك تقسيم آخر للتنافسية[1]:

1/ التنافسية التقنية: وهي تعتمد على الصناعات عالية التقانة ذات المحتوى العلمي والفني العالي.

2/ التنافسية الكامنة والجارية: وهى تركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل الاستثمار في رأس المال البشرى، والابتكار.

3/التنافسية الجارية: وهى تركز على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال.

ويميز تقرير التنافسية الكونية لمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF 2000م) التنافسية الظرفية ودليلها (CCI)، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياته، وتحتوى على عناصر مثل: التوريد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق. .الخ وبين التنافسية المستدامة ودليلها (GCI)، وتركز على الإبداع التكنلوجي ورأس المال البشرى والفكري، وتحتوى على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشرى والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

---

(1) المرجع السابق، ص 32.

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها:

1- مستوى التحليل: اعتباراً من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.

2- الشمول: هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية والاختيار الصحيح للغايات.

3- النسبية: حيث أن التنافسية في جوهرها تعنى مقارنة نسبية بين الاقتصادات سواء كانت بلداناً أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية، كما يفسر اهتمام تقرير (WEF) بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية. أو تعنى المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً.

وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.

5-1-2 المنافسة والتنافسية:

يجب التمييز بين المنافسة والتنافسية[1] : إذ أن المنافسة هي حالة المزاحمة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق العالمية، ومن ثم يخرج أحد الأطراف، وإنما على حساب الطرف الآخر، في حين أن التنافسية تمثل حالة تكامل، بل أن حالات التكامل يمكن أن ترفع القدرة التنافسية للأطراف، ويخرج بموجبها الطرفان رابحان (Win-Win game)، وهذا يتطلب توافر أربعة محاور أساسية وهي:

أ- إنشاء ترابط شبكي بين منشآت الأعمال على المستويين المحلى والعالمي.

ب- قيام تحالفات استراتيجية بين منشآت الأعمال على المستويين المحلى والعالمي.

ج- تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن منشآت الأعمال على المستويين المحلى والعالمي.

---

(1) دوبس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 27-34

– تحقيق انسجام ومواءمة بين الأنظمة والتشريعات فيما بينها وبين الدول.

إذ أن التكامل الاقتصادي يشكل جزء من استراتيجية التنافسية، وذلك في شكل تحالفات استراتيجية، أو إندماجات بين منشآت الأعمال، أو القيام باختيار العمل وفق الإعمال الصناعية.

6-1-2 الميزات النسبية والميزات التنافسية :

تنقسم الميزات التي يتمتع بها الاقتصاد إلى الميزات النسبية والميزات التنافسية ويمكن التمييز بينهما كما يلي[1] :

1/ الميزات النسبية: وهي تعتمد على ما تتمتع به الدولة وتمتلكه من موارد طبيعية وبشرية متوافرة، ويد عاملة رخيصة، فضلاً عن المناخ المناسب، والموقع الجغرافي المتميز التي تسمح الدولة بإنتاج سلع رخيصة في السوق العالمية.

2/ الميزات التنافسية: وهي تعتمد على التوصل إلى اكتشاف أو تطوير طرائق جديدة في الإنتاج، ومن ثم إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الاستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية.

(1) المرجع السابق، 35.

2-2 التخطيط الاستراتيجي للتنافسية:

1. يشهد العالم في الوقت الحالي اهتماماً بالغاً بالتنافسية فهي لغة العصر وموضوع الساعة، وهى العامل الدافع الذى يضبط خطوات الجميع، ويحفزهم للعمل ولمزيد من العطاء والخلق والإبداع أو تحقيق قدر أو آخر من التفوق والتركيز على أقرانهم ومنافسيهم.

2. في اقتصادنا المعاصر أخذ مفهوم التنافسية بغض النظر عن تفاوت التعاريف المقدمة له يلعب دوراً مهماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول كما تواجهها الشركات والأفراد في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به.

3. تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن موضوع التنافسية كوسيلة رئيسية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء للقدرة على التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة وانفتاح وتحرير الأسواق من كل القيود وشعارها البقاء للأفضل[1].

4. في هذا الإطار صدرت تقارير دولية عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي لتنمية الإدارة حول التنافسية في العالم، وأصدرت مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي مؤشرات كمية تتصل بشكل مباشر بتنافسية اقتصادات العالم[2] .

يتجه العالم اليوم نحو حرية التجارة خاصة في ظل التطورات الهائلة التي يشهدها العالم فيما يسمى بعصر العولمة والانفتاح على العالم الخارجي والتوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن سياسة الحماية للصناعات المحلية تنفيذاً للاتفاقيات الدولية، وما أحرزه ذلك من مناخ تنافسي كبير لا مناص منه، وخاصة أن تحديات العولمة قد تفرض مخاطر كبيرة على اقتصادات الدول

---

(1) عبد الحكيم عبد الله النسور، 2009م.، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد،، ص 22

(2) أحمد حسين جلاب، 2008.م، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية (دراسة مقارنة) جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 5.

النامية، وعليه فقد أصبح من الضروري تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية بشكل عام والتركيز على التنمية من خلال تعظيم المنفعة من التكنلوجيا الحديثة المتاحة والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال وتعزيز كفاءة القوى البشرية المدربة باعتبار أن التنمية الصناعية هي أحد المحركات المهمة في التنمية الاقتصادية القادرة على التوظيف وتعزيز المكانة الاقتصادية للدولة وتعميق الأصول الحقيقية المنتجة في المجتمع[1] .

5. فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى توفير لمنشأتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية لأنها أجود وأرخص وما تفرضه هذه المنافسة الخارجية من مخاطر عديدة على مستويات النمو والتشغيل بين أمور أخرى، كما تسعى الدول إلى التنافس في توفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يتوقع أن تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل ونقل التقانة المتقدمة وتوظيفها، وتتنافس الشركات في البلد أيضاً فيما بينها ومع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق المحلية والخارجية بما تقدمه للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته وبالجودة والمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي سمح بها تزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات والعمليات، كما يتنافس الأفراد فيما بينهم للحفاظ على مواطن عملهم والارتقاء بمسارهم المهني الممتد.

6. تشتد المنافسة في معظم ميادين الإنتاج والأسواق العالمية. ففي صناعة المبيدات الحشرية مثلاً تسود السوق بضعة شركات من بينها "نورسك هايدرو" Norsk Hydro "، كما تشتد المنافسة أيضاً في نوعية السلع كالمنافسة بين شركتي "بانر وكارجل" Panner and

---

(1) عمر محمد وجيه خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

Cargill في البذور. كما أصبحت منافسة الإحلال ميداناً لمعركة شرسة حيث تتمكن فيها منتجات من أن تحل مكان الأخرى مع التغيير في التكنولوجيا والأذواق.

7. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري إعطاء مفهوم التنافسية الذى تتوفر فيه ثلاث ميزات: الأولى أن يكون أكثر دقة، والثانية أن يكون مرتبطاً بإطار نظري متسق، والثالثة أن يكون له مدلولاً واضحاً بالنسبة لصانعي القرار في الدول[1] .

8. إن رفع القدرة التنافسية ما هو إلا وسيلة أو هدف مرحلي للرفع من مستوى رفاه الأفراد واستمرارية النمو، ويجب ألا تتساوى مع النمو أو محدداته أي أن التنافسية ما هي إلا واحدة من محددات النمو، كما يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، وعليه فإن مفهوم التنافسية المقترح يجب أن يقترن بالنمو والأداء العام للاقتصاد وليس بأن يتساوى معها.

9. إن المجتمعات التي تسودها روح المنافسة والتنافسية أصبحت تتسم بالكفاية وحسن الأداء والإنتاجية العالية والتميز الكمي والنوعي، وذلك مقارنة بالمجتمعات التي تحكمها أنظمة اقتصادية موجهة تفتقر إلى روح المنافسة وغير قادرة على تحقيق الكفاية وحسن توزيع الموارد.

1-2-2 الاستراتيجيات التنافسية:

يرجع الكتاب أصل كلمة استراتيجية (Strategy) إلى الكلمة اليونانية إسترنيجوس (Stratgos)، وهى تعنى فنون الحرب وإدارة المعارك[2] .

(أ) وهو لقب كان يحمله الرؤساء التنفيذيون الإغريق في مجلس الشيوخ، وهذا اللقب مركب من كلمة إستراتوس (Stratos) أي القوات، وأغو(Ago) ومعناها أقود .

---

(1) زهير مبارك عبدالله، وآخرون،، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) محمد نعمة الله جبريل، 2013م، مسألة الاستراتيجية (المفاهيم –الكيفيات –النماذج) ، الخرطوم، الطبعة الثانية، ص 1-4.

والاستراتيجية مصطلح واسع المعنى متعدد الوجوه في معناه العام، هي فن استخدام القوة (The Art of Using Power) أو بمعنى أشمل هي من القيادة في الحرب، أي أنها تتضـــمن الخطط العامة لإعداد المعارك التي تقوم بوضعها القيادات العليا (البرية والبحريـــة والجويـــة) متعاونة.

(ب) كلمة الاستراتيجية في اللغة الإنجليزية:

بتحليل كلمة الاستراتيجية في اللغة الإنجليزية (Strategy) :

1/ الجدية

2/ تحديد الأهداف

3/ تحريك الموارد

4/ وحدات وضع الأمر ووحدات التنفيذ

5/ التوقيت

6/ التنفيذ

7/ متابعة التنفيذ

8/ معايير القياس

2-2-2 أنواع ومتطلبات استراتيجيات التنافسية لـــ(Porter):

أولاً: استراتيجية قيادة التكاليف[1] **:**

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الكلفة الأدنى في صناعة المنتج من خلال تبنى الشركة لمجموعة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتخفيض التكاليف مثل الاستغلال الأمثل للمـــوارد، الاستفادة من اقتصاديات الحجم، الحصول على مزايا سعرية من الموردين، ضبط النفقات، زيادة

(1) عبد الحكيم عبد الله النسور، مرجع سبق ذكره 35 -36.

الإنتاجية. أن تبنى هذه الاستراتيجية يشكل حاجزاً دفاعياً أمام أقوى المنافسين، وحاجز دفـــاعي أمام القوة التفاوضية للمستهلكين، فاذا حاول المنافسون تخفيض تكاليفهم بطريقـــة غيـــر كـــفْ فسيكون ذلك على حساب الأرباح مما يؤدى إلى خروجهم من الســـوق. أو إذا أراد المنافســـون البقاء على وضعهم الحالي فلن يتمكنوا من المنافسة بسبب ارتفاع التكاليف النسبية لديهم، الأمر الذى ينعكس على مستوى الأسعار لديهم الذى ينعكس سلباً على الكمية المطلوبة من منتجـــاتهم. وفى حالة محاولة جمعيات حماية المستهلك الضغط على الشركات لتخفيض الأســـعار مقارنـــة بأقرب المنافسين، وكان لدى الشركة أقل الأسعار فلن يكون هناك أي ضغوطات ومطالب علـــى الشركة كون تكاليفها منخفضة وبالتالي أسعارها، بالإضافة إلى ذلك فان تبنى هذه الاستراتيجية يوفر مرونة كافية لدى الشركة أمام ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، حيث تمكن الشـــركة مـــن تعويض فرق الأسعار من خلال خفض التكاليف في أنشطة أخرى، كما تشكل هذه الاستراتيجية حاجزاً قوياً أمام أية محاولة لدخول السوق من قبل منافسين جدد بسبب صعوبة تحقيقهم ميـــزة تكاليف الإنتاج.

كما تعمل هذه الاستراتيجية على حماية الشركة من خطر خفض سعر السلع البديلة التـــي من الممكن أن تنافس منتجاتها، حيث أن خفض سعر أي سلعة بديلة سيكون على حساب الجودة، الأمر الذى يعنى ثبات الطلب على سلعة الشركة قائدة التكاليف.

ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تمتع الشركة بمزايا متعددة مثل سهولة الحصـــول علـــى المواد الأولية أو العمالة المدربة، وضبط التكاليف بشكل مستمر اعتماداً على الخبـــرة وتـــدنى التكاليف إلى الحد المعقول أو المقبول في مجالات التسويق والإعلان والجودة والتطوير. كمـــا يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تمتع الشركة بحصة سوقية كبيرة وتصميم المنتجـــات بطريقـــة تضمن سهولة التصنيع وذلك حفاظاً على خفض التكاليف كما يجب محاولة إنتاج مجموعة سلعية

متكاملة، وذلك لضمان توزيع على أكبر قدر ممكن من المنتجات مما يجعل نصيب كل منتج من التكاليف قليل، وكذلك الاعتماد على تكنلوجيا متطورة وحديثة .

كما أن خفض التكاليف بشكل مستمر يؤدى إلى زيادة الأرباح التي يمكن إعادة استثمارها في شراء المعدات والأجهزة الضرورية الحديثة. وأيضاً في توفير تسهيلات إنتاجية حديثة وذلك بهدف المحافظة على ميزة التكاليف المنخفضة [1].

خلاصة القول إن تبنى استراتيجية قيادة التكاليف تعنى قدرة الشركة على إنتاج سلع أو منتجات بأسعار منخفضة اعتماداً على التكاليف المنخفضة، مما يعنى قدرة الشركة على ردع المنافسين في حالة حرب الأسعار مع منع دخول منافسين جدد للسوق، لأن أكثر ما يرتبط به تخفيض التكلفة هو عملية التسعير وهى حجر الزاوية في عملية البيع والتسويق وبالتالي الحصول على ميزة تنافسية.

إلا أن (Porter) أوضح أن هناك بعض المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الاستراتيجية مثل التغير التكنولوجي الذى يلغى الاستثمارات القديمة، أو أن يقوم المنافسون بتقليد سياسات الكلفة الأدنى أو تتعرض الشركة لإهمال المتغيرات التسويقية والإنتاجية بسبب التركيز على التكلفة فقط.

ثانياً: استراتيجية التمايز عن المنافسين:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم منتج مميز أو فريد عن سلع المنافسين على أن يتم النظر إلى هذه السلعة على أنها فريدة ومميزة من قبل المستهلكين، ويمكن تحقيق التميز عن طريق تصميم المنتج أو التكنلوجيا المستخدمة أو العلاقات التجارية أو خدمات ما بعد البيع أو طرق التوزيع أو السمعة والصورة الذهنية الجيدة للشركة. إن تبنى هذه الاستراتيجية يشكل حاجزاً قوياً أمام القوى التنافسية الأخرى في السوق، فتطبيق هذه الاستراتيجية يعنى زيادة توجه

(1) المرجع السابق، ص 38

المستهلكين لشراء سلعة الشركة مع انخفاض الحساسية تجاه السعر بسبب التميز، مما يعنى زيادة أرباح الشركة، إن تمكن الشركة من إشباع حاجات المستهلكين من خلال تميز السلعة يشكل عائقاً أمام محاولة دخول المنافسين إلى السوق بسلع جديدة، كما يعتبر مصدر قوة أمام القوى التفاوضية للمستهلكين، حيث لا يوجد هناك سلع تتمتع بنفس مزايا سلعة الشركة لتتم المقارنة بينهما [1].

إن استراتيجية التمايز تبنى على كسب ثقة ولاء المستهلك بالدرجة الأولى، الذى يعمل على تحقيق حساسية المستهلك تجاه الأسعار، خاصة في ظل مقارنة المستهلك لسلعة الشركة مع الشركات الأخرى، مما يعنى حصوله على مركز تنافسي قوى.

أما مخاطر تطبيق هذه الاستراتيجية فيمكن القول بأن تركيز الشركة على تقديم منتج متميز قد يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتج بشكل كبير مما يعنى عدم قدرة الشركة على كسب ولاء المستهلكين في ظل وجود فارق سعرى كبير بين منتج الشركة ومنتجات الشركات الأخرى، خاصة أن الشركة التي تتبنى هذه الاستراتيجية تقوم بأنشطة مكثفة مكلفة جداً تنعكس بشكل كبير على الأسعار، مما يعنى انحصار الحصة السوقية للشركة.

أما أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها للتميز [2] :

1) تحليل احتياجات العميل.
2) القدرة على تطوير المنتجات.
3) قرارات تسويقية عالية.
4) التركيز على الإبداع والتطوير.
5) الإنفاق على البحث والتطوير.

---

(1) المرجع السابق، 39.

(2) المرجع السابق، ص 40.

ثالثاً: استراتيجية التركيز على قطاع محدود :

تركز هذه الاستراتيجية على فئة معينة من العملاء أو جزء (خط) معين أو قطاع معين من السوق، بحيث تعمل الشركة على تحديد هدفها التسويقي بشكل دقيق وتقوم على إرضاء حاجاته سواء كانت طريق قيادة الكلفة الأدنى، أوعن طريق التمايز، أوكلاهما معاً.

وتقوم هذه الاستراتيجية على الاعتماد بأن التركيز على خدمة جزء معين من السوق يشكل كفاءة دفاعية أكثر من حالة خدمة السوق بالكامل. أي أن الشركة لا تستطيع تحقيق تميز في التكلفة أو ميزة المنتج في خدمة السوق ككل، إلا أنه باستطاعتها ذلك في حالة ركزت على أهداف سوقية معينة، بحيث تقدم سلعة أما متميزة أو تتمتع بأسعار منخفضة تخدم قطاعًا محددًا من السوق (أو الاثنين معاُ)، مما يعنى تمتع الشركة بحماية من القوى التنافسية مع ضرورة أن تدرس الشركة بعناية السوق المستهدف الذى يجب أن تقل فيه المنافسة .

ومن مخاطر تطبيق هذه الاستراتيجية هو ضآلة فرق التكاليف بين المنافسين الذين يخدمون السوق الكامل أو الشركة التي تطبق على خدمة جزء معين من السوق، وعدم وضوح الفرق بين سلع السوق وسلعة المنافسين الذين يخدمون السوق بالكامل.

2-3 مؤشرات قياس القدرة التنافسية :

قد يتطابق مفهوم التنافسية إذا كان تحسين تنافسية المنشأة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل، ولهذا فإن من المناسب أن يجرى التحليل على مستويات ثلاثة: مستوى المشروع، مستوى الصناعة أو القطاع ومستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أيضاً أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي[1].

على الرغم من العيوب المعروفة لمؤشر الناتج المحلى الإجمالي (GDP) للفرد أو بقية المؤشرات المشابه، في التعبير عن التنمية الاقتصادية فإن الناتج المحلى ومعدل نموه يسمحان بالتعبير عن تقدم الأمة أو توجهها نحو ذلك، ويشير تقرير إلى أن (GDP) هو أحسن مؤشر غير كامل عن توليد الثروة، لكنه فيما يتعلق بالتنافسية فإنه لا يميز المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثال النفط ولا المداخيل الناجمة عن استغلال الأصول المتراكمة من جانب الأجيال السابقة، ولا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الاختراعات، التقنية وعملية التحويل، فإذا أخذنا هذه القضايا في الاعتبار فإن(GDP) يبقي مع ذلك أحسن تعريف إحصائي أو مؤشر بديل للتعبير عن توليد الثروة. لكن من المقبول على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية أن تنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلى الإجمالي أو الإنتاجية لأن المنشآت تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة وكذلك اقتصادياتها، وبهذا فإنه بتزويد المنشآت بمناخ ذي هيكل أكثر فاعلية والمؤسسات والسياسات الفاعلة، تستطيع الأمم أن تتنافس فيما بينها[2].

---

(1) دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 41..

ثمة العديد من مؤشرات التنافسية، فبعض الدراسات تقتصر هذه المؤشرات على عدد محدود مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتاجر بها وغير المتاجر بها، تكلفة وحدة العمل المميزة في الصناعة التحويلية، ولكن الإنجاز الحقيقي لكل منها في تفسير تدفقات التجارة ليس كاملاً.

يمكن أن لا يتطابق مفهوم التنافسية المعرف بشكل مفصل على مستوى المؤسسة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، فيمكن مثلاً أن تتحقق تنافسية المؤسسة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلاً فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضاً عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإن جانباً من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصاً في الدخل والرفاه العام ينجم عن التخلص من العمالة ما لم يتم استيعاب تلك العمالة في منشآت أو مشاريع أخرى .

1-3-2 أنواع مؤشرات قياس التنافسية

أولاً: مؤشرات قياس تنافسية الدول[1]:

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة.

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد والإنتاجية مفاهيم مرتبطة ولكن ليست متشابهة، حيث يوضح (Markusen) هذه النقطة بقوله: " أن الدخل الحقيقي حسب الفرد يرتبط بعوامل الإنتاج

(1) عبد الحكيم عبد الله النسور، مرجع سبق ذكره ص ، 44، 45.

الكلية، توافر راس المال والموارد الطبيعية وكميات التبادل "، فزيادة عوامل الإنتاج الكلية (عادة متمثلة في التطورات التكنلوجية) تزيد الدخل حسب الفرد، مثل ما يفعل تطور التخصيص الوطني بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي، أو تحسن في التبادلات. كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة ترتفع مقارنة لسعر الواردات، وهذا ما يؤدى لزيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاقاً من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية ومن تجارة متوازنة.

ثانياً: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي:

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة آخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين الكلى.

ثالثاً: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة[1]:

أن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية وحيث النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق.

ويقدم أوستن (Austin) نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى المؤثرة على تلك التنافسية وهي :

أ- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ب- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.

---

(1) المرجع السابق، ص 38.

د- قوة المساواة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.

ج- قوة المساواة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات للمؤسسة.

هـ- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.

ويشكل هذا النموذج عنصراً مهماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة .

1/**الربحية:** تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى اتفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، أن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها[1].

(1) المرجع السابق، ص 39.

2/ **تكلفة المصنع**[1]:

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً أو السببين السابقين معاً.

وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمتنافسين.

أن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3/ **الإنتاجية الكلية للعوامل:** تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو إعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو (PTF) بالفروقات عن الأسعار

---

(1) المرجع السابق ، ص 40 .

المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية "X) أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة او بكليهما معاً.

4/ الحصة من السوق[1]:

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلى محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسة الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فأنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوى الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج. وفى قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه ولكن يضاف إليها سبباً آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوى الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

لقد بينت الدراسات عدة مؤسسات (وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج :

---

(1) المرجع السابق، ص 41.

1. في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج[1].

2. ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطى اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل،..إلخ).

3. يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي وأن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطى نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.

4. من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعنى دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

5. ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.

6. إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.

7. يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ مواتٍ لممارسة إدارة جيدة من خلال: توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من

---

(1)المرجع السابق، ص 42.

عوامل الإنتاج هي رأس المال البشرى باعتبار الدولة المكون الأساسي لـــه، التمويـــل لناحيـــة التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

رابعاً: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط[1]:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط، حينما تكـــون المعطيـــات عـــن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضـــاع مؤسســـة معينة، ضمن الفرع قيد الدراسة، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (مجموعة أنشطة)، يشترط أن تكون المتوسطات على هـــذا المســـتوى ذات معنـــى وفـــوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى .

وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية فرع النشاط، إذا أن فرع النشاط يحقـــق بشـــكل مســـتديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكـــن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

خامساً: مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

1- يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مســـاوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوى أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدويـــة لليد العاملة CUMO، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية:

---

(1) المرجع السابق، ص 43.

CUMOijt = WijtO علامة الضرب Rjt/(Q/L) ijt، حيث:

Wijt تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t

Rjt تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t

(Q/L)ijt تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط والبلدj في خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن "التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية " مع البلدK.

CUMOijkt = CUMOijt/CUMOikt……(1)

ويمكن أن ترتفع CUMO البلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب او اكثر مما يلي[1]:

1. أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجرى في الخارج.
2. أن ترتفع إنتاجية اليد العملة بسرعة أقل من الخارج.
3. ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

(Q/L)ijt تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط والبلد j في خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن "التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية " مع البلد K

CUMOijkt = CUMOijt/CUMOikt …..(2)

ويمكن أن ترتفع CUMO البلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلى :

1. أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجرى في الخارج
2. أن ترتفع إنتاجية اليد العملة بسرعة أقل من الخارج.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 43- 44.

3. ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى[1].

– إجراءات مستندة أساساً على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة، وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط.

– إمكان تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها انتقادات بناءً على تجربة ألمانيا واليابان فقد عرفنا ارتفاع في CUMO وتوسع في حصصهما من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادرتهما وبذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف والكميات المخصصة للتصدير الدولي، والانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسماً صغيراً من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها وبذلك يمكن تحييد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك لن يكون التغيرات CUMO أثراً على سعر الصرف.

سادساً: الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ بورتر (1990) م مقياساً للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية :

(RCA: Revealed Comparative Advantage index) ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

$$RCA\ ij = \frac{[\text{ الصادرات الكلية للبلد}][\text{ jصادرات المنتج iللبلد j}]}{[\text{الصادرات الدولية الكلية }]/[\text{الصادرات الدولية للمنتجI }]} \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

(1) المرجع السابق، ص ص 45 .

عندما تكون RCA ij أكبر من الواحد فإن البلد j يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج i، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فان فرعاً صناعياً تبلـــغ حصـــته 6% مـــن الصادرات الدولية و7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسياً.

سابعاً: مؤشر الحرية الاقتصادية[1]:

مؤشر طوره معهد (HERITAGE) بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمـــد لدراســـة درجة الحرية على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة مـــن المتغيـــرات (مجمـــوع المتغيرات 50) وهذه العوامل هي: حرية التجارة، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات رأس المال و الاستثمار الأجنبي، الجهاز المصرفي، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة، والسوق السوداء {وحسب تصنيف هذا المؤشر فإن الجزائر تحتل المرتبة 108، بينما دولة البحرين تحتل المرتبة 4، تونس تحتل المرتبة 74، مصر تحتل المرتبة 11} .

ثامناً: التصنيف العالمي لمؤشرات التنافسية :

1. المنتدى الاقتصادي العالمي: مؤشر تنافسية التجارة في 2003م الرتبة الأولى فنلنـــدا، عدد الدول 93، الطريقة: مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة ما (تنظيم المؤسسة بيئة الأعمال).

2. (KT Kearney)المؤشر السرى 2004م الرتبة الأولى الصين عدد الدول 64 نتيجة لصبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما.

3. **تقرير الاستثمار العالمي (FDI FDIpotential index)** 2004م الرتبـــة الأولـــى USA عدد الدول 140 مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاســـتثمارات الأجنبية .

---

(1) المرجع السابق، ص 46.

4. **(AT Kearney)**المؤشر دليل العولمة 2004م الرتبة الأولى إيرلندا عدد الـــدول 62 – مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كـــل نوع (تجارة رؤوس أموال الأفكار، التكنلوجية).

5. **(UN) منظمة الأمم المتحدة** مؤشر التنمية البشرية 2003م الرتبة الأولى النرويج عدد الدول 175– مؤشر مركب يتكون من بضعة مقاييس تخص الصحة، التعليم والـــدخل حســـب الفرد[1].

6. **المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)** مؤشر(GCI)2003 م الرتبة الأولى فلندا عـــدد الدول 102 – مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس العوامل الكلية للنمو (البيئة الكلية للاقتصاد، السياسة، التكنلوجية).

7. **(Heritage Foundation) :** (Economic Freedom Index) 2004م، الرتبـــة الأولى هونج كونج، عدد الدول 153 – مؤشر مركب متكون من بضع عشرات المقاييس تقيس تدخل الدولة في الاقتصاد (الجباية، النفقات العمومية، التدخلات التنظيمية).

8. **تقرير الاستثمار العالمي:** مؤشر الفعالية، 2003، الرتبة الأولى بلجيكا ولكسمبورغ – متوسط على ثلاث سنوات (1999–2001م) لتدفقات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر الداخلـــة ومقارنتها بالناتج المحلى الصافي.

بعض هذه المعطيات عبارة عن إحصائيات تجلب من المنظمـــات المنتجـــة (خاصـــة أو عمومية) والبعض الآخر مستخرج من استبيان متجر من المعهد (IMD) لدى أعضاء شـــبكته، والمؤشر يحسب على أساس متوسط المراتب التي تحصلت عليها دولة ما في كل مؤشر جزئي،

---

(1) المرجع السابق، 47.

ونشر هذا التقرير يؤدى كل سنه في العالم إلى نقاش وطني تنافسية البلد، وصورته في الخارج، وكذا نقاش على طريقة إعداد المؤشر ومصداقيته .

لخص هذا المعهد المؤشرات في ثمانية عوامل وردت في تقرير سنة 1997 م وهى مبينة كالتالي:

تاسعاً: تكوين عوامل مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة[1]:

01- الاقتصاد الكلى، عدد المؤشرات 30

02- العولمة، عدد المؤشرات 45

03-الحكومة، عدد المؤشرات 48

04- المالية، عدد المؤشرات 27

05- البنية التحتية، عدد المؤشرات 32

06- الإدارة، عدد المؤشرات 36

07- العلوم والتقنية، عدد المؤشرات 26

08- البشر، عدد المؤشرات 44

9. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) [2]:

يتخذ سويسرا مقراً له، ويصدر تقرير التنافسية العالمية (GCY) بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID)التابع لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تحت عنوان " تقرير التنافسية الكونية، ("Global Competitiveness Yearbook)، ويستخدم عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل: الإنتاج، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقنية، الإدارة،

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) دويس محمد الطيب – مرجع سبق ذكره، ص54-55.

العمل والمؤسسات ويضم 102 دولة (تقرير سنة 2003) م من بينها دول عربية هـــي مصـــر، الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالاستناد على عدد كبير من المؤشرات بلغ عددها 175 مؤشراً سنة 2000م، منها الكمي ومنها الكيفي، ويخص آراء مديري الأعمال عبر العالم، ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في إعداده للتقرير على مقاربة أن ثروة الدول تتمثل في معدل الناتج المحلى الصافي حسب الفرد ومستوى نموه، والمؤشـــرين اللـــذين يعدهما المنتدى هما("Global Competitiveness Yearbook) ويفترض أنهما يفسران نمو مستوى ثروة الأمم على المدى المتوسط. فالمؤشر الأول (CCI) يركز على التنافســـية كونهـــا مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة علـــى المـــدى المتوســـط، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو للخمسة سنوات القادمة، بينما المؤشر الثاني(GCI) يســـتعمل المؤشرات الاقتصادية الجزئية لقياس الهيئات وهياكل السوق والسياسات الاقتصادية، التي تضمن مستوى آنى من الازدهار، وهو يهدف لقياس القوة الإنتاجية الآنية لنفس الـــدول. فالمؤشـــران يعتمدان على نفس الأسلوب، وهو إعداد مؤشر التنافسية كمتوســـط مـــرجح لمجموعـــة مـــن المتغيرات المعيارية.

يتم إعداد المؤشر (GCI) بناءً على مجموعة مقاييس كمية (متغيـــرات اقتصـــادية كليـــة معيارية)، وكذلك يعتمد على تحقيقات كيفية تتم مع مديري المؤسسات في 102 دولـــة (4600 مؤسسة خاصة وعمومية)، مواضيع الاستبيان منظمة في عشر مواضيع[1]:

البيئة الاقتصادية الكلية: الإبداع ونشر التكنلوجيا، الهياكل القاعدية العامة.

الهيئات العمومية: عقود وقوانين، الفساد في السوق الداخلي، تطور نظام العناقيد، ســـوق الأعمال وسياسة المؤسسات، السياسة البيئية.

---

(1) الرجع السابق، ص 56.

يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات لسعر الصرف الحقيقي المستند إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية.

تعد هيئات عديدة تقارير عن التنافسية وفقا لمؤشرات تختارها و هذه الهيئات هي:

أولاً: تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD): يصدر هذا المعهد سنوياً تقريره، مقره سويسرا منذ بداية التسعينات، وهذا في إطار التحضير للمنتدى الاقتصادي العالمي كتاب عن التنافسية في العالم (World Competitiveness Yearbook: WCY) والهدف منه جمع عناصر أساسية لمقارنة خصائص بيئة الأعمال وتلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلالة نوعية البيئة المؤثرة للمؤسسات، حوالى 200 نوع من المعطيات الأساسية تجمع في مجالات مختلفة: تنافسية واستقرار الاقتصاد الكلى، نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج، الهياكل القاعدية، البحث والتطوير، تسيير المؤسسة، البيئة الإدارية والجباية.

2-3-2 نماذج محددات القدرة التنافسية :

تلعب نماذج محددات القدرة التنافسية دوراً فعالاً في تحقيق الدولة للتنافسية، يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ مواتٍ لممارسة إدارة جيدة من خلال: توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشرى باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية[1].

(1) نوير طارق (World economic forum) ، 2002 م، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، م، ص5-10.

3-3-2 نموذج بورتر لتحديد القدرة التنافسية (porter) [1]:

لقد ارتبطت محددات التنافسية بصفة عامة بمنهج (porter) الذى يمثل الأساس الذى استندت عليه أغلب الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، حيث ينطلق في تحليله من المستوى الجزئي، أي انطلاقاً من المؤسسة كوحدة تحليل أساسية على أساس أن المؤسسات وليست الدول هي التي تنافس في صناعة ما، وتستمد الدولة تنافسيتها بعد ذلك من تنافسية مؤسستها والصناعات المتواطئة بها ويقدم المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية حسب النموذج الآتي:

1. عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية :

لا يتوقف الأمر فقط على مجرد وفرة عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة وعالية الجودة، بل على كفاءة استخدام هذه العوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، البنية التحتية، مصادر المعرفة، المناخ، الموقع الجغرافي. ...إلخ)، وما دامت عوامل الإنتاج تتصف بالمرونة والتجدد بسبب أثر التطور التكنولوجي والعلمي، فإن المحافظة على القدرة التنافسية تتوقف على مدى استمرارية الارتقاء بعوامل الإنتاج وتطويرها.

2. الطلب المحلى كأحد محددات القدرة التنافسية:

تدفع أهمية عنصر الطلب المحلى كأحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة إلى ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلى ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية. فوجود طلب أكثر تطوراً وتعقداً وسريع التشبع ويتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيراً هو ما يدفع على التجديد والتطوير الذى هو جوهر التنافسية.

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

3. استراتيجية المؤسسة وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية[1]:

يشمل هذا المحدد أهداف المؤسسة القائمة واستراتيجيتها وطرق التنظـــيم والإدارة فيهـــا وعلاقة مالكي الأسهم بإدارة المؤسسة كما يتضمن الدور الهام الذى تلعبه المنافسة في الســـوق المحلى في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات إلى البحث عن صور للمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد والتطوير ورفع مستوى الكفاءة وجودة المنـــتج ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محلياً يؤهلها للولوج إلى الأسواق الدولية.

4. وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها:

أن العامل الرابع المحدد يتمثل في وجود صناعات مرتبطة ومساندة داخل البلد.

5. السياسات الحكومية:

تلعب دوراً هاماً في خلق تجمعات وسلاسل عنقودية صناعية وفى زيادة القدرة التنافســـية في الصناعات المختلفة إلا أن دور الحكومة لا يعني تدخلاً مباشراً في النشاط الاقتصادي وإنما يتمثل دورها في تحفيز وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع مستوى أدائها.

6. دور الصدفة :

أن ظهور اختراع أو ابتكار جديد أو تقلبات عالمية فجائية في الطلـــب وأســـواق المـــال والصرف والحروب والأوبئة يخلق فجوات تسمح بحدوث تغييرات في المزايا التنافسية للـــدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية.

ولقد قام (porter) بإبراز أهمية هذه العوامل في تحديد الميزة التنافسية الدولية من خلال ما سماه "**ماسة porter**" ونتيجة الطبيعة المتداخلة لهذه المحددات فقد عبر عنها بنظام ديناميكي على النحو التالي:

---

(1) المرجع السابق، ص 11.

شكل (2/3/1)

مخطط نظام متكامل لمحددات القدرة التنافسية والعلاقات الديناميكية بينها

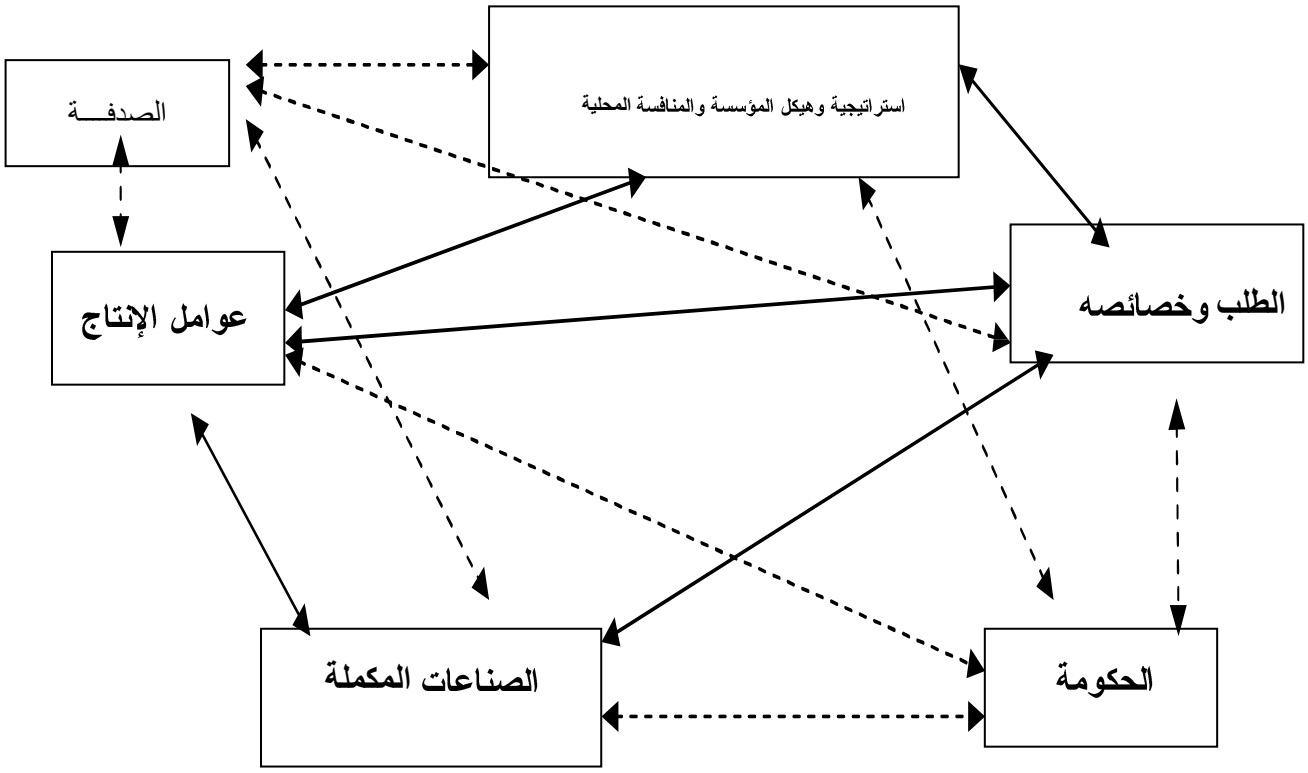

المصدر:

porter, M.E, the competitive advantage of nations, the free press,Simon Schuster inc, et 1998

يمثل الخط المتصل العلاقة المحددات الأربع كنظام حركي يعمل بشكل متبادل، اما الخط المتقطع فيوضح تأثير البيئة الأشمل التي تتفاعل من خللها متغيرات أخرى، ومن خلال العلاقات البيئية بين هذه المحددات، فان القدرة التنافسية على المستوى الجزئي أو الكلى تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية. كذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها. فضلاً عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذى تعمل فيه هذه المؤسسات[1].

(1) المرجع السابق، ص 12–14.

2-3-4 نموذج (Brinckman):

شكل رقم (2/3/2)

نموذج محددات القدرة التنافسية Brinckman

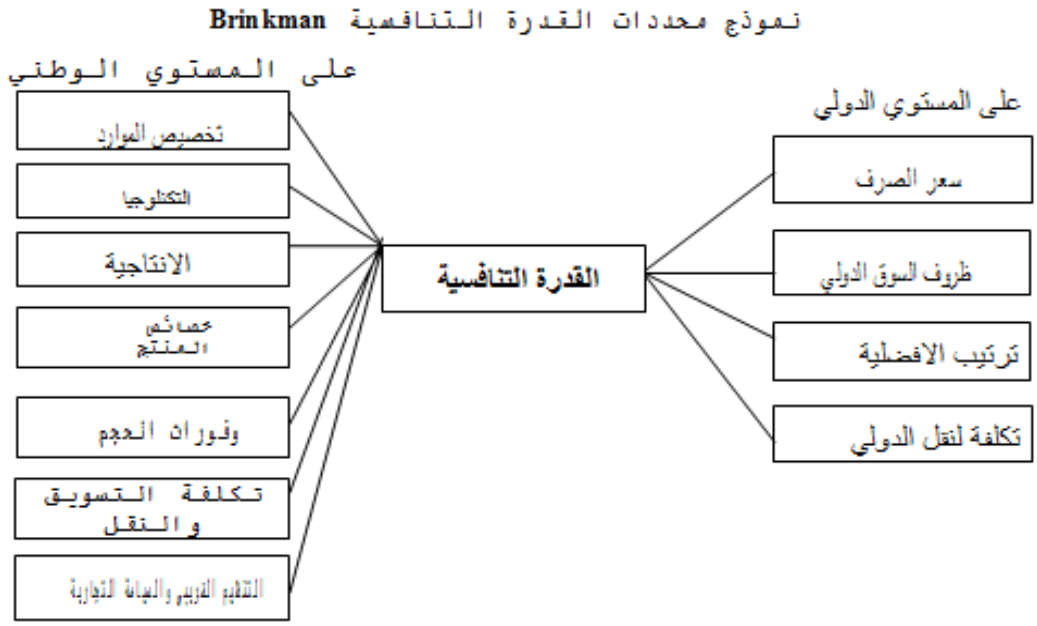

المصدر: L.Lachaal,la compétitivité :conceptions, définitions et applications, cahiers CIHEAM 2001,p31

5-3-2 نموذج (Lall) [1]:

حسب نموذج (Sanjaya Lall) فأن التنافسية هي تطوير الفعالية النسبية وكذلك التنمية المستدامة القدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجاً منخفض التكلفة ولكن أيضاً يكون قادراً على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات.

ويذكر أيضاً أن الدليل القاطع على القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية، وتشمل هذه الشركات الصناعات التالية:

i. الصناعات التقليدية: الغذائية، المشروبات، التبغ، المنسوجات، الملابس وغيرها مما يتطلب مستوى تأهيل منخفض.

ii. الأنشطة التي تتطلب مستوى عالي من التأهيل في مجالات المعرفة كالمواد الكيميائية والمنتجات البترولية والمعادن. ...إلخ.

لقد قام(Sanjaya Lall) المحددات بناءً على المقدرة التكنلوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية والتي تتمدد حسب رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق:

1. سوق العوامل: العوامل الأكثر تقدماً (التكنلوجيا، المهارات الفنية، المعلومات، البنية).

2. سوق الحوافز: كل من السياسات الاقتصادية الكلية والنظام التجاري والصناعي الذى تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمؤسسة. علاوة على الطلب المحلى الذى جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه.

3. سوق المؤسسات: كل لمؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، كمؤسسة التعليم، والتدريب والبحث العلمي والائتمان طويل المدى، وهى المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم الإنتاجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية.

---

(1) المرجع السابق، ص 14.

6-3-2 تجارب لبعض الدول لتحسين تنافسيتها :

سنستعرض ثلاث تجارب ناجحة لدول من آسيا وأوروبا وأفريقيا حققت نجاح مهم في مجال التنافسية لتوضيح دور الدول في دعم التنافسية ألا وهي:

أولاً: **تجربة سنغافورة:**

احتلت المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمية ولعدة سنوات متتالية. تتربع على مساحة لا تتعدى 648 كلم، يقطنها حوالي أربعة ملايين نسمة، تقع جنوب شرق أسيا ويطلق عليها مع دول أخرى بالمنطقة تسمية "نمور آسيا"، ونالت استقلالها سنة 1965م، وهي دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية خاصة المياه، وتعاني من ظاهرة البطالة، كل هذه العوائق لم تمنع من احتلالها المراتب الأولى في التنافسية العالمية كونها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

لكن كيف حققت سنغافورة ذلك ؟

يعزى نجاح سنغافورة في تطوير اقتصادها والوصول به إلى مستوى تنافسية عالٍ، إلى السياسات التي أتبعتها طوال السنوات الماضية ونخص بالذكر [1]

1. وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة، تركز على النتائج وليس على الشعارات.

2. تبنت سياسة اقتصاد السوق، وشجعت التجارة والاستثمار مما أدى بها إلى تحقيق متوسط نمو للاقتصاد يقدر بـ(10%) حتى عام(1980) م ثم (7%) بعد ذلك، ومتوسط دخل للفرد الواحد يبلغ(32) ألف دولار أمريكي سنوياً، وهو من أعلى متوسطات الدخل في العالم، ووصل حجم التجارة السنوي ثلاث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، فصادراتها ارتفعت من(19.7) مليار دولار أمريكي سنة (1980) م إلى (120) مليار دولار أمريكي سنة (1995)م.

3. تطبيق أسلوب مرن وتدريجي في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة لذلك، وهذا تجاوبا مع تغيرات الظروف الدولية.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 15- 16.

4. تضم الهيئات الحكومية الرئيسية والتي تقوم بتحديد الاستراتيجية الاقتصادية (مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري) ممثلين عن القطاع الخاص وممثلين للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات[1].

5. توفير مناخ اقتصادي تنافسي وحر، حيث نجد أن المؤسسات الحكومية تقوم بتسهيل الاستثمار وليس إعاقته. وذلك عبر تخفيض الضريبة على دخل المؤسسات من (40%) سنة(1986) م إلى (26%) حالياً، وتتساوي المؤسسات الأجنبية مع المؤسسات المحلية في مستوى الضريبة المطبق، عدم تطبيق سياسة حد أدنى للأجور.

6. مما شجع على التوظيف وحقق معدلات عالياً للأجور. بالإضافة إلى تطبيق صارم لقوانين الحماية الفكرية حيث تسجل سنغافورة أدنى مستوى للقرصنة في آسيا.

7. تركيز الدولة على التعليم المرن خاصة التعليم الفني ورعاية رأس المال الفكري مما جعل سنغافورة في ريادة الدول القائم اقتصادها على المعرفة .

8. التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية (الموانئ، الطرق، المطارات، الاتصالات السلكية واللاسلكية)، وتحتل سنغافورة المرتبة الأولى في آسيا من حيث استخدام الكمبيوتر والبريد الإلكتروني .

9. تتوفر سنغافورة على شبكة اتصالات متقدمة للغاية خصوصا في مجال التجارة الإلكترونية.

ثانياً: تجربة ايرلندا : حسنت مرتبتها التنافسية من المرتبة السادسة والعشرون سنة (1996) م إلى المرتبة العاشرة عام (1999) م، وهى بلد صغير المساحة وتعداد سكانه (3.6) مليون نسمة، وعانت في العقود الماضية من بطالة كبيرة وركود اقتصادي.

---

(1) المرجع السابق، ص 17.

وعرفت ظاهرة العنف والحروب الأهلية، لكنها في عقد التسعينات استطاعت الخروج من هذه الوضعية، حيث حققت نمو اقتصادي بمعدل(8.9%) سنويا خلال الفترة الممتدة من (1994)م إلى غاية (1997)م، وانخفضت نسبة البطالة من(16%) سنة (1993)م إلى (6.6%)، وارتفع دخل الفرد إلى حدود متوسط الدخل في بريطانيا، كل هذا كان نتاج السياسات التي طبقتها ايرلندا خلال هذه الفترة ومن أبرزها:

1. اتسمت برؤية واضحة ومحددة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، خاصة في مجال التكنولوجية المتقدمة.

2. سعت إلى الحد من البيروقراطية ورسخت بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس.

3. خفضت العجز في الميزانية بإتباع رقابة صارمة على الأموال العامة، وكبحت جماح التضخم وسعت من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي.

4. رفعت مستوى التعليم ونوعيته والتركيز بالخصوص على البحث والتطوير الفعال وكذا المهارات الفنية العالية .

5. توسيع العلاقات التجارية مع العالم من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) والمنظمات العالمية (منظمة التجارة العالمية).

ثالثاً: تجربة تونس[1]: احتلت المرتبة الثانية في تقرير تنافسية الدول الأفريقية. يبلغ تعداد سكان تونس تسعة ملايين نسمة، وتتميز بصغر مساحتها وعدم توفرها على موارد طبيعية، لكنها استطاعت جذب استثمارات أجنبية قدرها (781) مليون دولار أمريكي عام(1980) م ورفعتها إلى (5.2) مليار دولار أمريكي في عام (1997) م، وحققت معدل نمو سنوي قدره (4.8%) خلال الفترة الممتدة من سنة (1990) م إلى غاية (1997) م، ويعتبر

(1) المرجع السابق، ص ص 18– 20.

القطاع الصناعي أكبر قطاع حقق نمو في تونس بمعدل (13%) خلال سنوات (1987)م إلى (1997) م، وقد ساعد تونس على تحسين وضعيتها التنافسية العوامل التالية:

1. تحرير الاقتصاد والتجارة.
2. الاستقرار السياسي والاجتماعي.
3. تحسين الإجراءات الإدارية وتوفير مناخ جيد للاستثمار.
4. التركيز على الإبداع التكنولوجي والتكنولوجيا الحديثة، القدرة على المنافسة وعلى أهمية المشاركة في الأسواق العالمية.
5. تخفيض الضغط على الخدمات الاجتماعية نتيجة لانخفاض معدل النمو السكاني مما أدى إلى تحسين دخل الفرد.
6. انضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتوقيعها اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الأول من نوعه في أفريقيا والشرق الأوسط .
7. حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي وتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية
8. الاهتمام الكبير بالتعليم من خلال تخصيص (25%) من الميزانية السنوية.

تتميز هذه الدول الثلاث بصفات مشتركة وهي عدم امتلاكها للثروات الطبيعية وصغر مساحتها، ومرورها بفترة ركود اقتصادي خلال سنوات السبعينات والثمانينات، وتحقيقها لنمو اقتصادي في نفس فترة التسعينات وكذا تركيزها على تحسين التعليم وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبذل جهود كبيرة لتوفير مناخ ملائم للأعمال التجارية بالإضافة إلى عامل مهم جداً وهو الدور الحكومي الواضح في دعم القدرات التنافسية لاقتصاداتها[1].

(1) المرجع السابق، ص22.

الفصل الثالث

مفهوم التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية

3-1 تعريف التجارة الخارجية.

3-2 تعريف الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية والدولية.

3-3 التكتلات الاقتصادية.

الفصل الثالث

مفهوم التجارة الخارجية والتكتلات الإقليمية والدولية

3-1 تعريف التجارة الخارجية[1]:

سنتطرق في هذا الفصل إلى تاريخ ونشأة التجارة الخارجية وبعض المفاهيم والتعـــاريف عبر حقب زمنية مختلفة كالتالي:

أولاً: نشأة التجارة الخارجية

يعود تاريخ نشأة التجارة إلى حقب زمنية بعيدة فهي من أقدم الممارسات البشـــرية بعـــد الزراعة والصيد، فقد احتاج الإنسان إلى أداة تسمح له بصرف وجلب مختلف المنتجات فجاءت المقايضة كمنافس لذلك وهي مبادلة السلع ببعضها، إلا أن مساوئ هذه الطريقـــة جعـــل الفكـــر البشرى يفطن إلى النقود التي أصبحت ولا تزال الطريقة المثلى للتجـــارة، ولاتســـاع الحـــدود الجغرافية وتطور المجتمع أصبحنا نميز بين التجارة الداخلية والخارجية، فالأولى تقـــوم بـــين الأفراد داخل الدولة الواحدة، بينما الثانية بين مجموعة من الـــدول، فـــالمفهوم العـــام للتجـــارة الخارجية هو المعاملات الدولية في صورها الثلاث: انتقال السلع والخدمات، انتقـــال الأفـــراد، انتقال رؤوس الأموال، حيث تقوم بين الأفراد الذين يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، كما أنه يمكن أن تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكتلات الاقتصادية.

وقبل آلاف السنين عرفت الحضارات الإنسانية القديمة كالحضارة الفرعونية والرومانيـــة واليونانية أول مفهوم للتجارة، حيث فرضت حكومة أثينا بالإمبراطوريـــة اليونانيـــة الضـــريبة الجمركية على البضائع والمحاصيل الأجنبية بواقع 2% من قيمة البضائع والمحاصيل المحلية، كما فرضها الروم والفرس وكذا مصر القديمة، أما النظام الإسلامي فقد نظم العمليات التجاريـــة

(1) أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، 2008م، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثالث والسبعون-مايو/ أيار 2008 – السنة السابعة ص 2-6.

بصورة أكثر دقة من خلال تحصيل الزكاة من طرف بيت مـــال المســـلمين. وكانـــت الثـــورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلـــى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القـــرن التاسع عشر واتسع نطاقه نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذى جعل العـــالم وكأنه سوق واحد يتم فيه تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار .

أضحت التحولات الاقتصادية المعاصرة أو ما يعرف بالعولمة تؤثر بشكل مباشـــر فـــي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء العالم المختلفة سواء في ذلك المركز والأطـــراف. فنسبة لتزايد وتيرة التفاعل الاقتصادي العابر للحدود ولانتشار الاعتماد المتبادل بين الوحـــدات الدولية، فقد أصبح من العسير أن تنعزل دولة عن مجريات الاقتصاد العـــالمي. ولمـــا أصـــبح التفاعل مع الاقتصاد العالمي ضرورة فإن ذلك ينبغي أن يكون على فهم تام. وذلك لأن القضايا الاقتصادية العالمية صارت أكثر تعقيداً الآن بسبب التطور التقني والازدهار العلمي والارتبـــاط المتزايد مع القضايا السياسية والاجتماعية[1].

وتشكل تحديات العولمة تحدياً رئيسياً أمام اقتصاديات الدول النامية حيث أن واقع هـــذه الاقتصاديات الذى يعانى من عدم التكنلوجيا وضعف الموارد البشرية وثقل الـــديون. ويواجـــه السودان، ضمن العالم النامي، تحديات العولمة وآلياتها الرئيسية (منظمة التجارة العالمية)، ولما كان قوام الاقتصاد السوداني يقوم على قطاع الزراعة إذ يعتمد عليها ثلثاً عدد السكان، وتســـهم

(1) أحمد على قنيف – رئيس اللجنة الاستشارية العليا لإعداد برامج النفرة الخضراء، نوفمبر 2006م، النفـــرة الخضراء (2007–2010) م، ص 25.

بالنصيب الأكبر في العائدات فإن تحدى العولمة بالنسبة للسودان يعنى بالدرجة الأولى القطـــاع الزراعي.

لقد استطاعت التنمية الزراعية أن تفي بالنهضة الاقتصادية المستدامة في كثير من بـــلاد العالم وأن تشكل أساساً لتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجـــارة وحركـــة النقل، وبالتالي زيادة دخل الفرد وخلق فرص العمالة وازدهار الحياة في الريف وخلق التنميـــة المتوازنة ومحاربة الفقر[1]. ولهذا عرفت الزراعة بأنها محرك التنمية(Engine Of Growth) وللفائدة التي جنتها الدول المتقدمة من الزراعة ظلت تحرض على رعايتها ودعمها كيف لا وقد حققت الزراعة لبعض الدول مواقع القيادة ومكنتها من التأثير على إرادة الحكومات والشـــعوب ذات الحاجة للأمن الغذائي.

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشياً مع الوضع الراهن، وهذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الاقتصاد الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدوليـــة، تماشياً مع الوضح الراهن.

ونظراً لاختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية للدول تم تحديد طرق دفع دولية و هـــذا بقصد توحيد الوسائل المستعملة في تسديد مبلغ الصفقة الدولية. رغم الجهود المبذولـــة لتطـــوير التجارة الخارجية، إلا أنها لا تخلو من المخاطر المتعددة و المتنوعة، و سنحاول هنـــا تحديـــد عملياتها و وسائل الدفع الدولية و المحلية، كذلك الوثائق المستعملة فيها و مخاطرها.

---

(1) المرجع السابق، ص 26.

ثانياً: تعريف التجارة الخارجية [1]:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

هناك العديد من التعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي :

1. كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

2. المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفـــراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .

3. عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية هو أن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذى يهتم بدراسة الصـــفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة.

ثالثاً: تعريف التجارة في المفهوم الاصطلاحي[2]:

أ- عرفها القدامى من علماء المسلمين بعدة تعريفات:

1. عرفها الجرجاني: بأنها عبارة عن شراء شيء ليبيع بالربح.

2. أيضاً عرفت بأنها الاسترباح بالبيع.

3. وعرفها ابن خلدون بأنها تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمـــن الشراء أما بانتظار حواله الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأعلى أو بيعها بـــالغلاء علـــى الآجال .

---

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، 2016م، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجيـــة علـــى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في السودان (دراسة قياسية خلا ل الفترة 1990-2014) م- جامعـــة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 92.

(2) أحمد على جنيف، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ب/ عرفها المعاصرون من أساتذة الاقتصاد عدة تعريفات منها:

1) التجارة هي شراء السلع من مناطق الإنتاج ونقلها وبيعها للمستهلكين في الأحياء السكنية ثم أتسع معناها إلى أن أصبحت تشمل البيع والشراء.

2) وعرفها آخرون بقولهم: قد يستخدم اللفظ في نطاق من العمومية، بحيث يشمل أي صورة من صور التبادل، سواء كان مقايضة أو نقدياً وسواء جرى بين أفراد أو مشروعات أو دول ولكنه يشير إلى القيام بالشراء والبيع بقصد الربح.

رابعاً:- تعريف التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي:

1. مصطلح التجارة الدولية يطلق هذا المصطلح على العلاقات الاقتصادية التي تشمل تبادل السلع تصديراً واستيراداً سواء كانت منظورة أم غير منظورة، والهجرة الدولية وتحركات لرؤوس الأموال بين الدول.

2. وتعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء علي الهدف من دراستها عرفت تاريخياً بأنها أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

3. وعرفت التجارة الخارجية باعتبارها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

4. إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية هو أن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة[1].

---

(1) المرجع السابق ص 28- 29.

5. عرفت التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

6. عرفت بأنها عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول.

7. أيضاً تعرف بأنها حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركة الخارجية لرؤوس الأموال.

من التعاريف السابقة: نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

خامساً: الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية[1]:

كل من التجارة الداخلية و الخارجية تكون نتيجة للتخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين النظامين تكمن فيما يلي:

(1)أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره ص 8.

أ- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

ب- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

ت- اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية .

ث- مرحلة النمو الاقتصادي في العالم الرواج، الكساد.

ج- وجود فرصة للتكتلات و الاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

ح- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

خ- اختلاف النظم القانونية و التشريعات الاقتصادية و الضرائبية و الاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية .

د- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

1-1-3 تطور نظرية التجارة الخارجية :

سنطرق في هذا الجانب إلى التعرف على أهم نظريات التجارة الخارجية كالآتي[1]:-

1) انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة تجارية، مدرسة الفيزوقراط (Physiocrats)، في فرنسا التي تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية. وبالتالي فإن جهد المزارعين وعملهم هو المصدر الرئيسي للثروة.

---

(1) المرجع السابق، ص 9.

2) ودعت هذه المدرسة إلى فتح الاقتصاد بدون قيود تجارية (بما في ذلك المنتجات المصنعة)، وبدء الدعوة لما عرف بـ(دعه يعمل. . دعه يمر)، اقترنت مع مذهب الحرية الاقتصادية ، والدعوة لتقليص دور الدولة (الذى تدعو له المدرسة التجارية المشار إليها لاحقاً).

3) في مقابل ذلك انتشرت في أوروبا في القرن التاسع عشر المدرسة التجارية (Mercantilism)، والتي اعتقدت بأن التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة وبالاعتماد على أن هذه التجارة تعتمد على ما تحرزه أمة من معادن ثمينة .

4) لذا زادت غزوات اسبانيا والبرتغال لأمريكا اللاتينية بهدف الاستحواذ على الذهب والفضة. كما صحب ذلك تقليص الواردات وحماية السوق وتقليل تكاليف الأجور لدعم التنافسية الخارجية (وفى ظل دور الدولة في هذه الإجراءات) .

5) كما سادت في منتصف القرن الثامن عشر، بدايات الثورة الصناعية، مساهمات آدم سمث (A. Smith) من خلال كتابه ثروة الأمم، والذى أكد فيه بأن مصدر الثروة هو الإنتاج وأن الإنتاج لا يتم إلا من خلال تقسيم العمل وفى ظل منافسة تامة. وامتدت هذه الفكرة لتشمل تقسيم العمل الدولي، وضرورة إطلاق "اليد الخفية" من الاقتصادات المحلية إلى الاقتصاد العالمي بهدف التخصيص وفقاً للمزايا النسبية وتقسيم العمل.

6) إلا أن أول من عالج التجارة الخارجية بشكل واضح وصريح هو ريكاردو (D. Ricardo) من خلال نظريته المسماة "نظرية المزايا النسبية " معتمداً على مبدأ تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي وامتد بهذه النظرية للتبادل الخارجي[1].

7) وقد اعتمد ريكاردو في توضيح نظريته على مثال التبادل التجاري بين دولتين (إنجلترا، البرتغال) وفى سلعتين (المنسوجات والنبيذ) حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في

(1) المرجع السابق.، ص 10–12.

كلا الدولتين في إنتاج هاتين السلعتين. ويشترط لصحة هذه النظرية سيادة المنافسة التامة، وقانون ثبات الغلة مع الحجم (زيادة الإنتاج بنفس النسب التي تزداد بها مدخلات الإنتاج) بحيث لا تتجه تكلفة العمل، الخاصة بإنتاج كل سلعة، نحو الارتفاع أو الانخفاض مهما تغير الإنتاج، شريطة أن يسمح للعمل بالتنقل داخل الدولة وليس ما بين الدولتين. ففي حالة ارتفاع السعر النسبي لإحدى السلعتين داخل دولة عن كلفة العمل، فإن قوى العمل تقوم بالانتقال إلى النشاط المنتج لهذه السلعة حتى يتساوى السعر النسبي بها مع تكلفة العمل النسبية الخاصة بها.

8) إلا أنه نظراً لافتراض عدم حرية انتقال العمل ما بين الدولتين، فإن بإمكان الاستفادة من تصدير السلعة التي تخفض كلفتها النسبية والحصول مقابل ذلك على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدول الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها. وبناء على ذلك تنشأ التجارة الخارجية، وتتمتع كل دولة بالحصول على قدر أكبر من السلع مما لو قامت هي بنفسها بإنتاجها. الأمر الذى يبرر، من وجهة نظر ريكاردو ونظرية المزايا النسبية، ضرورة التخصص لتحقيق المكاسب من التجارة الخارجية .

9) إلا أن ريكاردو ولم يوضح مقدار الكسب من التخصص. وهذا ما قام به اقتصادي آخر، جون ستيوارت ميل(J. Mill) من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين (نسبة الكميتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجها في كلا الدولتين). وأوضح بأن اختلاف التكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها الكلفة النسبية بينما تنخفض للسلعة الأخرى[1].

(1) المرجع السابق، 15.

10) وبناء على ذلك، يحدث التبادل التجاري عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين. ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الـــدولتين، أو الطلـــب المتبـــادل. ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة.

11) وبناءً على ذلك فان نظرية المزايا النسبية للتجارة تعتمد على العديد من الفـــروض: اعتبار العمل العنصر الوحيد لتكلفة الإنتاج (تحول تكاليف الإنتاج الأخرى إلى وحـــدات عمـــل للتعبير عن تكلفتها)، تجانس جميع وحدات العمل وعدم إمكانية ذلك خارجها، وفرض ثبات الغلة مع الحجم (ثبات نسب تكاليف الإنتاج بغض النظر عن مستوى الإنتاج)، واعتماد النظرية على فرض دولتين وسلعتين وعنصر إنتاج واحد، وغياب تكاليف النقل، وحريـــة كاملـــة للتجـــارة، وتحديد أسعار السلع بالكلفة الحقيقية من العمل في الإنتاج، وسيادة المنافسة التامة فـــي أســـواق المنتجات وعناصر الإنتاج .

12) وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية (المزايا النسبية) أهمها: إهمـــال الاعتبـــارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية (تغير أذواق المستهلكين، تغير عـــرض عوامـــل الإنتاج، وهياكل الصناعات، والابتكارات والاختراعات الجديدة) إهمال تكاليف النقل وافتـــراض أن العمل يمثل التكلفة الحقيقية للإنتاج وفى جميع الأوقات. كما أن احتمال تغير قانون الإنتـــاج إلى تناقص أو تزايد الغلة مع الحجم، كلما زاد الإنتاج، من شأنه أن يقلل من أهمية الميزة النسبية التي تدفع إلى التوسع بالإنتاج لأغراض التصدير، الأمر الذى قد يخفض من التبادل عما تذهب إليه نظرية المزايا النسبية في ظل ثبات الغلة مع الحجم وغيرها من الانتقادات[1].

13) وفى مقابل نظرية المزايا النسبية، فقد ظهرت اجتهادات تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف ظروف الصناعات المختلفة. وقد ارتبطت هذه الفكرة بآراء الكسندر هاملتون(A. Hamilton)

(1) المرجع السابق، ص 16–20.

عند رفعه لتقرير، بصفته وزير مالية واشنطن في عام 1971م، إلى الكونجرس الأمريكي حول الصناعات التحويلية، أشار فيه لحاجة هذه الصناعات، وخصوصاً الصناعات الناشئة منها، لفترة حتى تكتسب قدرات تنافسية مقابل المنتجات الأجنبية المناظرة. وقد تبنى الاقتصادي الألماني فلايدريك لست (F. list) هذه الفكرة وأشار إلى أن الصناعات البريطانية تتفوق على صناعات الدول الأخرى بالعديد من المزايا. ولا زالت هذه الفكرة سائدة في العديد من الدول النامية التي تبرر فرض رسوم جمركية مرتفعة تنخفض تدريجياً مع توفر القدرات التنافسية.

14) بعد ذلك ساهم الاقتصادي السويدي إلى هكشير (E. Heckscher)، وتلميذه بيرتل اوهلين (B. Ohlin) بإسقاط فرض القيمة للعمل إدخال عنصر إنتاج آخر هو رأس المال. وبذلك أصبحت نظرية التجارة الخارجية تقوم على عدة فروض: دولتان للتجارة وسلعتان، وعنصران للإنتاج بكميات محددة وذلك بنسب مختلفة ما بين الدول، وتماثل التقنية في الدولتين (تماثل دوال الإنتاج)، والإنتاج بغلة ثابتة، اختلاف كثافة استخدام عنصري الإنتاج في السلعتين مع عدم تأثر هذه الكثافة باختلاف أسعار عناصر الإنتاج، وتماثل الأذواق، وسيادة المنافسة التامة في الدولتين، وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع عدم إمكانية الانتقال بين الدولتين، مع عدم وجود تكاليف نقل، ولا توجد عوائق تحول دون انتقال السلع بين الدولتين (وبالتالي فإنه من صالح كل دولة التوسع في إنتاج السلعة التي يستخدم لإنتاجها العنصر الأكثر وفرة وبذلك تعزز التجارة الخارجية[1].

15) ويؤخذ على نظرية هكشير – اوهلين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوى أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري. ومن ثم فان صحتها تثبت إذا ما تدخلت عوامل تؤدى إلى اختلاف تكاليف الإنتاج عند التوازن (مثل تكاليف النقل والسياسات التجارية). بالإضافة إلى أن غياب المنافسة التامة، وتباين التقنيات تؤدى إلى تفاوت تكاليف

(1) المرجع السابق، ص21.

الإنتاج والأسعار. وبالتالي فإنه لا ينتج من النظرية توازن عام بل جزئي. ناهيك عن إهمالها للعوامل التي تقود إلى تغيرات ديناميكية تؤثر في امتلاك عناصر الإنتاج.

16) وقد أدى فشل نظرية هكشير – اوهلين تفسير التجارة الدولية للعديد من الدول إلى ظهور بدائل منها "نظرية دورة حياة المنتج " التي تعزى إلى ريموند فرنون(R. Vernon) من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة إلى أن يستقر على صورة معيارية في أرجاء العالم.

17) فوفقاً لهذه النظرية، يمر إنتاج منتج معين في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى :مرحلة البدء بإنتاج منتج جديد. ويتركز الإنتاج هنا محلياً (في الولايات المتحدة الأمريكية) ويترافق ذلك بإدخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع أذواق المستهلكين، دون السعي للتصدير خارجياً. المرحلة الثانية: هي مرحلة النضج، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ الإنتاج على نطاق أوسع بما في ذلك التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل (وقد يعمد المنتجون إلى نقل جزء من إنتاجهم خارجياً للاستفادة من انخفاض الأجور أو انخفاض تكاليف الإنتاج الأخرى أو الأقرب من السوق او المواد الأولية).

18) وأخيراً، بدأ الاهتمام يتزايد منذ أواخر القرن العشرين ولغاية الآن بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية. فقد حدد مايك بورتر (M.Porter) خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج ، والقوة النسبية لمشترى المنتجات، وإمكانية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات، واحتمال ظهور بدائل للمنتجات[1].

(1) المرجع السابق، ص ص 22– 23.

19) وفى ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلى، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية[1]. ثم قام بورتر بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا، وإيطاليا، والدنمارك، وسنغافورة، والسويد، ، وكوريا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان) .

20) وحدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة Diamond ذات أربع أضلاع:

(أ) كمية ونوعية عناصر الإنتاج (ويتم التمييز هنا بين عناصر موروثة وطبيعية مثل العمل، والأرض، وتراكم رأس المال، والبنية الأساسية، وعناصر منتجة مثل رأس المال البشرى، ومؤسسات البحث). وفى الوقت الذى تعتمد فيه نظرية هكشير – أوهلين على العناصر الطبيعية والموروثة، فإن نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة.

(ب) تصاعد الطلب وديناميكيته وحجمه: وهنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، وتجديد المنتجات، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة الصادرات ومن ثم نشر التفصيلات المحلية ودولياً.

(ج) توفر مجهزين وشركات مساعدة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذى يوفر معلومات ومصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفورات الخارجية.

(د) ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال. إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة، كما يرى بورتر، من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة لعمل الشركات ودعم صادراتها وتنافسيتها في التجارة الدولية.

---

(1)المرجع السابق، ص ص 24.

2-1-3 أهمية التجارة الخارجية :

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتياً، فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها عن 320 مليون نسمة لوجدناها تعيش على مساحة محدودة نسبياً من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة، مما يجعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذاً وعطاءاً، ولما كانت دول أوروبا لا يمكنها العيش بدون تجارة دولية ، فمن المؤكد أن الدول النامية أكثر حاجة إلى التجارة الخارجية، وتأتى أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين[1]:-

1. ويتمثل العامل الأول: في عدم استطاعت أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخلياً.

2. ويمثل العامل الثاني: في اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول المختلفة فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى.

تتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلى :

1. تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات ما لم يكن هنالك تجارة خارجية من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محلياً.

2. توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محلياً لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

---

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، مرجع سبق ذكره، ص 111.

3. تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنلوجيا ومصادر العملات الأجنبية أو الإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني[1].

4. تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

5. التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين وبالتالي تلافى الحصول على احتكار في توفير السلعة سواء للمنتجين أو المستهلكين وفى ظل المنافسة تبرز أهمية بيعها بسعر أقل وجودة أعلى نتيجة للتنافس بين المنتجين.

6. ربطها مع المجتمعات وزيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

7. اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري[2].

8. حصولها على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

9. نقل التكنلوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتباينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

10. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

11. الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

---

(1) المرجع السابق، ص 112.

(2) أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 31.

12. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الاخرى المتعامل معها.

13. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

14. للتجارة الخارجية أثر على النمو الاقتصادي، حيث تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية المقارنة والطولية، في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على معدلات النمو، وتحديد اتجاه العلاقة النسبية بينهما، وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط بين الانفتاح التجاري وزيادة معدلات سرعة النمو الاقتصادي، ويصدق هذه النتيجة سواء كان الانفتاح مقاساً بالسياسات التجارية القطرية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية) أو باعتباره نتيجة لاحقة نسبة الصادرات والواردات معاً إلى إجمالي الناتج المطلق، بدلاً من إجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية، ويؤثر النمو الاقتصادي على تحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفقر[1].

15. للتجارة الخارجية أهمية في استغلال الموارد، وذلك يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج، فالتجارة الخارجية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة، وهذا قد يعود على البلد بمنافع كثيرة، وهى تساهم كذلك في إدماج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي.

16. زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل. أيضاً تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي ولكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية[2].

---

(1) رنان مختار، (الجزائر: منشورات الحياة –الطبعة الاولى 2009) ، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ص 14.

(2) المرجع السابق، ص 26.

كما تعمل التجارة الخارجية على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغير هيكله وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك، وتعمل كذلك على تعديل التركيبة من خلال التفضل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

3-1-3 أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية، فما هو أساس قيام هذه التجارة، فإذا افترضنا وجود نظام السوق وحافز الربح، فالسبب المباشر لقيام التجارة هو اختلاف الأسعار النسبية فالأسعار تؤثر في التبادل الدولي كما أنها تتأثر به، ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل الآتية[1]:-

1/الحاجة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية

بما أنه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (الأمطار، درجات الحرارة، ونوع التربة) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوي التكنولوجي والكفاءات الإدارية.

2/ التخصص الدولي[2]:

يرجع التخصص الدولي في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها فيما بين البلدان، وبما أن البلدان لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين بلدان العالم، ولذلك يجب على كل بلد أن يتخصص في إنتاج

(1) رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 33

(2) أحمد على جنيف، مرجع سبق ذكره، ص 27

تلك السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية أقل وبكفاءة عالية، بعبارة أخرى يصدر البلد السلعة التي تكلفتها النسبية محلياً قبل قيام التجارة أقل من تكلفتها النسبية محلياً أكبر منها في الخارج.

3/ اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى[1] :

ينتج عن اختلاف مستوي التكنولوجيا المستخدمة، تفاوتاً في أمثلة استخدام الموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوي التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لانخفاض الكفاءة الإنتاجية، والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية.

4/ التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية

قد يبدو أن مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيراً في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان إذ ما قورن بالأسباب الأخرى السابقة، ولاسيما في الظروف الاستثنائية حيث تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط والعلاقات وغيرها أما في الظروف الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله وفي كل المجالات دوراً هاماً إذ يكون مبعثاً قوياً لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة واستدامة العلاقات السابقة.

5/ اختلاف الميول والأذواق[2]

الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول علي السلعة ذات المواصفات عالية الجودة لتحقيق أقصي منفعة ممكنة منها وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.

---

(1) المرجع السابق، ص 28.

(2) سليمان سيد أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3-1-4 استراتيجيات التجارة الخارجية :

لقد عرفت الدول النامية نوعين من استراتيجيات التصنيع. ولقد ركزت الاستراتيجية الأولى على التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات أو استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، بينما اعتمد الاستراتيجية الأخرى على التوجه الخارجي بالصادرات.

3-1-5 سياسة التجارة الخارجية:

يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذى جعل كل دولة تتسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المحلى[1]، وعن الاستهلاك المحلى، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم. و يرتبط قطاع التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً ببقية قطاعات الاقتصاد القومي فيقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلى إلى الخارج كما يقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية ويتأثر بها، ومن الناحية الأخرى نلاحظ تأثر قطاع التجارة الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، وعلى ذلك تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي تراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية ، أيضاً تتبع كل دولة السياسات التجارية التي تناسب ظرفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية التي تناسب طبيعة الاقتصاد السائد. سنتطرق فيما يلى إلى تعريف سياسات التجارة الخارجية وأهدافها وأنواعها على النحو التالي :

---

(1) أحمد على جنيف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3-1-6 تعريف سياسة التجارة الخارجية :

تعرف سياسات التجارة الخارجية على أنها:

1. مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغـرض تحقيـق بعض الأهداف.

2. اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1] .

3. مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصـد تحقيـق بعض الأهداف.

4. وعرفت بأنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولـة للـتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل علي تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهـه علـى المسـتوى الدولي بين مجموعة من الدول.

3-1-7 أهداف سياسات التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية علي تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:-

أولاً: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:-

1. تحقيق موارد للخزينة العامة للدولة واستخدام ها لتمويـل الإنفـاق العـام بأنواعـه المختلفـة، ويتم الحصول علي موارد مالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود حيـث يـتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

---

(1) المرجع السابق، ص 30.

2. تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، وبالرغم من عدم الرغبة في تحقيق فائض مطرد في ميزان المدفوعات، إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من القلق والاهتمام، وتتحصل إجراءات التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب علي الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه أو لابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني، وقد يقتضي هذا مثلاً تقليل الطلب علي الواردات غير الضرورية بوسائل مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية[1].

3. حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

4. قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك بعزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً علي الإنتاج المحلي في بعض الفروع.

5. حماية الصناعة الوليدة أو الناشئة وهى الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترقي إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت بها البيئة الملائمة، وتعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوي الحجج لتدخل الدول في طريق حرية التجارة.

6. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، و يقصد به بيع المنتجات بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، وتحمي الدولة اقتصادها الوطني من الإغراق بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحياناً يمنع الاستيراد كلياً.

---

(1) سليمان سيد أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 35- 36.

ثانياً:- الأهداف الاجتماعية :

وتتمثل في الآتي:-

1- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصانع المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة' أو العمالة في صناعة معينة وهنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقاً لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

2- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة وعادة تستخدم أكثر من أداة لتحقيق هذه الهدف منها فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص علي واردات معينة .

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية:

وتتمثل في:-

1. المحافظة علي الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدني من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلى مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو يمنع الاستيراد كلياً، أيضاً توفير حد أدني من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها.

2. العمل علي توفير مصادر كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً[1].

---

(1) المرجع السابق، ص 38.

8-1-3 أنواع سياسة التجارة الخارجية:

تنقسم سياسة التجارة الخارجية إلى نوعين وهما [1]:

أولاً: تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية

أ- تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بأخر على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر المجتمعة .

ب- تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

ج- أيضا عرفت بأنها مجموع السياسات التي تستهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والتي تتضمن فرض مجموعة من القيود التي تؤثر علي حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية لحدود الدولة.

د- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

أ/ مبررات سياسة حماية التجارة الخارجية:

1/ حماية الصناعات الناشئة (أو الوليدة): حيث يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية، ويتم حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية إذ أن فرض مثل هذه الرسوم يترتب عليه ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج، فتستطيع الصناعة الناشئة بيع منتجاتها

(1) المرجع السابق، ص 39.

بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة، وتتمكن من أن تنمو وأن تستكمل المزايا التي تتمتع بها الصناعات النامية في الخارج.

وقد اشترط عدة قيود لتطبيق مبدأ حماية الصناعات الناشئة أهمها الشروط التالية[1]:-

أ- يجب إلا تحمي الدولة الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية لان الدولة إما أن تكون مهيأة بطبيعتها للتخصص في إنتاج زراعي معين، وإما إلا تكون كذلك وسياسة الحماية بالطبع لن تؤدي إلى جعل الدولة أقدر على الزراعة إذا لم تهيئه لها

ب- يضاف إلى ذلك أننا لو فرضنا الحماية لصالح الزراعة في الوقت الذي تحمي فيه الصناعة لارتفعت أثمان المنتجات الغذائية والمواد الأولية، مما يترتب عليه ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي، فيقضي ذلك على الربح الذي تنتجه الصناعات الناشئة عن ارتفاع الأثمان الناتج عن حمايتها.

ج- أن الحماية يجب إلا تفرض إلا بالنسبة للصناعات بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم والبقاء والمقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مسبقاً فلا يجوز مثلاً حماية الصناعات التي لن تستطيع أبداً منافسة الصناعات الخارجية المتطورة.

د- يجب أن تكون الحماية مؤقتة وأن تغطي فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة.

هـ- وأن تلغي بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها .

2/ اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها بالداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما، فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها، فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة

(1) أحمد على جنيف، مرجع سبق ذكره، ص 30.

في الداخل وبالتالي يرفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، يترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته لاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد في معدل الربح المرتفع[1].

3/ تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: أساس هذه الحجة أن تنوع الاقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج تعتبر ضماناً لإخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات التي تصدرها وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج، يحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية ويعرضها للتأثير بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات.

4/ معالجة البطالة وتحسين مستوي العمالة: حيث يمكن استخدام ها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد القومي، فالرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل[2].

5/ تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: يرى البعض أن تستخدم الحماية كوسيلة المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، فقد تطالب بعض الفروع الإنتاج بالحماية بحجة أن الخارج يتمتع بميزة تجعلها لا تقدر على منافسة وتكون وظيفة الحماية في هذه الحالة هو تحميل المنتج الأجنبي من العبء عن طريق الرسوم الجمركية ما يجعله علي قدم المساواة مع الصناعة الوطنية في الأسواق المحلية، كذلك من الممكن حماية المنتج المحلى عن طريق دفع إعانة للإنتاج الوطني لكي يستطيع منافسة الواردات.

---

(1) المرجع السابق، ص 31.

(2) دليل دوائر الأعمال في النظام العالمي الجديد، 1999م. أعيدت الطبعة منه بالتعاون مع طلال أبو غزالة وترجمة الأمم المتحدة، ص 35.

6/ الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل: تذهب هذه الحجة إلى أنه يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، وبهذا تحصل الدولة علي واردتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسناً في معدل تبادلها التجاري الخارجي' وذلك طالما أنها تتمكن من الحصول على كمية معينة من الواردات في مقابل كمية من الصادرات أقل من ذي قبل .

7/ الحصول علي دخل لخزانة الدولة: يعتقد أنصار هذه الحجة أنه بفرض الضريبة على الواردات فإنه يمكن تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية المصدرة هذه الواردات وذلك على أساس أن مثل هذه الضريبة تؤدي إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها، أو بهذه الطريقة يخفف العبء الضريبي الواقع على المواطنين في الدولة المذكورة

8/ توازن ميزان المدفوعات: يعتبر توازن ميزان المدفوعات أحد المبررات للأخذ بسياسة الحماية التجارية، إذ تلجأ بعض الدول للتدخل المباشر واتخاذ إجراءات إدارية للتحكم في التجارة الدولية من أجل استعادة استقرار ميزان المدفوعات، وأيضا من هذه السياسات تحديد سعر الصرف مما يعمل في ذات الاتجاه . وفرض ضرائب جمركية ونظام حصص وتقييد التجارة بطرق تنظيمية وإدارية.

ب/ الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية: يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

1. إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفراً من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية[1].

(1) المرجع السابق، ص 40-41.

2. يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.

3. حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.

4. تحديد وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.

5. مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من لأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

ج/ أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية : تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

أ – **الأدوات السعرية:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

على أساس كيفية تقدير الرسم تنقسم إلى: –

1. الرسوم الجمركية: تعرف على أنها: "ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" و تنقسم إلى:

أ– **الرسوم النوعية:** و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....إلخ).

ب– الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية[1].

(1) المرجع السابق، ص 42.

ج- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية ويكون ذلك عادة بغرض تعويض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة لسلعة الواحدة

من حيث الغرض المنشود: تنقسم إلى:-

1) **الرسوم المالية:** وهي التي يكون الغرض منها إيجاد مورد لخزينة الدولة.

2) **الرسوم الحمائية:** وهي التي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

2/ نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:

يعرف على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكـــي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخـــارج و بأثمـــان لا تحقق لهم الربح. وتتمثل أنواعها في:

إعانات مباشـــرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو أمـــا على أساس نوعي مثل ما يتعلق بالرسوم الجمركية.

أ- **إعانات غير مباشرة:** تتمثل في منح المشروعات بعض الامتيـــازات الغـــرض منهـــا تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:-

1) الإعفاءات الضريبية ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها.

2) التسهيلات الائتمانية: سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات والتسامح في أجال الدفع[1].

---

(1) المرجع السابق، ص ص 43- 44 .

3) تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروعات بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات اللازمة (نقل البضائع المعروضة، إقامة، مصاريف سفر، دعاية. .... إلخ) .

3/ نظام الإغراق

يقصد بالإغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافاً إليها نفقات النقل. أيضاً بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.و نميز له ثلاثة أنواع هي:

1. **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

2. **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

3.**الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضواً في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

4/ الأدوات الكمية[1]: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع، الحظر

(1) المرجع السابق، ص45.

1/ **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

2/ الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ."

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

– **حظر كلي**: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

– **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3/ تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك .

د/ الأدوات التجارية أو الأساليب التنظيمية وتتمثل في :

1/المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

وتستوحي المعاهدات التجارية في كل ذلك مبادئ معينة وهي:

أ– مبدأ المساواة: وبمقتضاه تتعهد كل دولة إلا تعامل الأخرى سواء من حيث تبادل المنتجات أو حقوق الأشخاص معاملة تقل عما يتمتع به مواطنو الدولة أنفسهم[1].

(1) المرجع السابق، ص 46.

ب- مبدأ المعاملة بالمثل: وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تعامل منتجات أو مواطني الدولة الأخرى معاملة لا تقل عما يتمتع به مواطنوها ومنتجاتها في هذه الدولة الأخرى ومعني هذا أن كل ميزة تمنحها الواحدة لمنتجاتها الأخرى مثلاً ينبغي أن تقابل بميزة مماثلة في الاتجاه العكسي وذلك حتى تتعادل الدولتان تماماً فيما تمنح كل منهما من مزايا أو حقوق.

ج- مبدأ الدولة الأولي بالرعاية[1]: تعهد الدولة بأن تمنح الأخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية معادل تماماً لأفضل معاملة فيها يتعلق بالدول الأخرى.

2/ الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فهى ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .

- هي اتفاقات قصيرة الأجل فالاتفاق يعقد عادة لسنة واحدة، ويتناول أمور معينة بالتفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، وتعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن الاتفاقات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال ولكنها لا تخرج عادة عن:

أ- مقدمة يشار فيها إلى ما قد يكون هناك من معاهدات سابقة بين الدولتين وإلى الرغبة في تدعيم ما يربط بينهما من علاقات تجارية واقتصادية[2].

ب- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.

---

(1) المرجع السابق، ص 46.

(2) رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

ج- تعهد من الدولتين بعدم إقامة المواثيق في وجه مبادلة السلع المذكورة ومنح ما يلـــزم ذلك من تراخيص أو أذون للتصدير والاستيراد .

د- ذكر ما تتطلبه العمليات التجارية بين الدولتين من إجراءات ومساندات.

هـ- تحديد فترة الاتفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه.

و- ويتم إنشاء لجنة مشتركة دائمة أو بحسب الحاجة، من ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق والبت فيما قد ينشأ عنه من خلافات والنظر في تحســين نصوصـــه بمـــا يخـــدم المبادلات بين الطرفين. وقد يعدل الاتفاق التجاري أو يزداد تفصيلاً عن طريق تبادل الخطابات أو عقد بروتوكول إضافي يلحق به.

3/اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملـــة التعامـــل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

4/ الحماية الإدارية : وهي انتهاج السلطات الإدارية موقفاً معيناً يعمل علي عرقلة النشاط التجاري وحماية السوق بطرق مختلفة أهمها :

أ- التعنت في تطبيق التعريفة الجمركية : أن تعقيد التعريفة التي تأخذ بها الدولة فـــي أي رسم من رسومها يطبق على السلعة المستوردة يعتبر وحده حاجزاً جمركياً فعـــالاً فالتعريفـــات الجمركية عادة تشمل بنوداً مختلفة متداخلة متشابكة وتستطيع السلطات الجمركية مع شيء مـــن التحكم أن تسحب البند الذي تريده علي السلعة المستوردة فتمثل بذلك الاستيراد أو تقيده وفقاً لما تراه مناسباً[1].

(1) المرجع السابق، ص ص 39.

ب- التعنت في قيمة الواردات:- أن المنطق يتطلب أن يفرض الرسم القيمي علي قيمة الواردات في ميناء شحنها، ولكن تستطيع السلطة الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد باتخاذ سعر التجزئة أو باتخاذ هذا السعر مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطنية أساساً لتقدير القيمة والرسم الواجب دفعه .

ج- التعنت في تطبيق اللوائح الصحية: ومثال ذلك حجز الحيوانات الحية فترة طويلة في الجمارك بحجة التأكد من بعض الأمراض.

د- التمييز في أسعار النقل[1]: قد تعرقل السلطة الإدارية الاستيراد عنه طريق فرض نفقات مرتفعة على نقل السلع المستوردة إلى داخل البلاد وفي ذلك ما يرفع من نفقاتها فيضعها في مركز لا تقوى فيه على منافسة المنتجات الوطنية .

هـ- عرقلة نشأة المندوبين التجاريين: جرت العادة على أن تبعث الشركات الأجنبية مندوبين لها في الأسواق الوطنية بغرض الدعاية لمنتجاتها ودراسة الأسواق وعقد الصفقات، وتستطيع الإدارة التضييق علي هؤلاء المندوبين بطرق شتى منها: التعنت في إجراءات الإقامة وفرض الرسوم العالية علي العينات التي يحملها المندوب معه.

و- مقاطعة المنتجات الأجنبية: تستطيع الإدارة القيام بحملة دعاية لتشجيع المواطنين علي مقاطعة منتجات الخارج أو منتجات دولة معينة.

و/ الرقابة على الصرف : يعتبر أحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، ويعتبر من القواعد التي تضعها السلطات العامة في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة ويتميز نظام الرقابة على الصرف وفقاً لهذا المعنى بصفة عامة بإيجاد نوع من المركزية فيما يتعلق بالصرف

(1) المرجع السابق، ص ص 40.

الأجنبي، وفقاً لقواعد خاصة تضعها على مختلف حاجات الطلب، وقد تكون هذه السلطة المركزية هي البنك المركزي أو قد ينشأ جهاز إداري خاص في الحكومة للقيام بهذه الوظيفة، ولذلك فأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي وتتوقف درجات الرقابة على الصرف على درجة هذا الاحتكار.

ثانياً: تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية[1]: تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.

و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

أ/ **الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:** تتمثل مجمل الحجج في:

1. تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي ليس لديها ميزة نسبية وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً.

2. تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

3. تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

4. تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المتوفر للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع للعنصر النادر.

---

(1) المرجع السابق، ص 43-44.

5. تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداماً كاملًا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة .

ب/ أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1/التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً عدة منها:

أ- **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

ب- الاتحادات الجمركية[1]: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث :-

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.

ج- **الاتحادات الاقتصادية**[2]: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم .

---

(1) المرجع السابق، ص 45.

(2) دليل دوائر الأعمال في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

د- **السوق المشتركة**: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

هـ- **التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية**[1]: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

و- **تحديد التعامل في الصرف الأجنبي**: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

(1)المرجع السابق، ص 56.

2-3 تعريف الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية والدولية

مقدمة:

- شهد القرن الحالي نمطاً جديداً من العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب التوجه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية من كافة أشكال القيود والعوائق الجمركية التي تعترض سبيل توسع التبادل التجاري بين الدول، وفى هذا الإطار فأن هنالك توجهات لدى بعض الدول في العالمين المتقدم والنامي لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها يرتكز إلى الإقليمية لتدعيم تجارتها الخارجية، وهذه التوجهات لها ما يسندها في الأدبيات الاقتصادية اذ أن العديد من الاقتصاديين يرون أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تعتبر بنيات أساسية للانطلاق نحو الانفتاح الاقتصادي العالمي وليست عائقاً له وذلك من خلال تطبيق التعريفة الصفرية بين دول المجموعة والتدرج في تخفيض التعريفات الجمركية للوصول إلى التعريفة الصفرية على المستوى العالمي مع إزالة كافة العوائق الأخرى، وهناك إجماع بين الاقتصاديين بأن التكتلات الاقتصادية ستؤدى إلى ازدياد حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والذى بدوره سيقود إلى الرفاهية الاقتصادية.

ويقصد بالتكتل أو التكامل الاقتصادي أي اتفاق بين مجموعة من الدول المجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، وتنسيق سياستها الاقتصادية لإزالة التميز بسبب التباين في السياسات[1].

ورغم أن منظمة التجارة الدولية ترعى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحقيق غاية تحرير التجارة الدولية إلا أن المادة (24) من الاتفاقية تسمح بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية وفق اشتراطات محددة تفضى في النهاية إلى ما يعرف بالتعريفة الصفرية Zero –rate على

(1) رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المستوى القاري بهدف التحرير الكامل للتجارة الدولية، وحسب تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) فهناك تنامى واضح في الترتيبات التجارة الإقليمية حيث بلغ عدد التجمعات الإقليمية خلال ال15 سنة الأخيرة (265) تكتل إقليمي، من بينها عدد (138) تكتل إقليمي تم إنشائه بعد قيام منظمة التجارة الدولية (WTO) في يناير 1995م.

– تتعدد التجارب الإفريقية في التكامل الاقتصادي، على نحو يصعب معه إيجاد دولة أفريقية خارج أحد هذه التجمعات، بالإضافة إلى التقاطع الكبير بين هذه التجمعات بسبب انتماء الكثير من هذه الدول إلى أكثر من تجمع. هذا الواقع أدى في الحقيقة إلى تعقيد عملية التكامل الأفريقية، بسبب تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين هذه التنظيمات؛ حيث تعمل في شكل جزر منعزلة، وهو ما يفسر تواضع الإنجازات التي حققتها التجمعات الإقليمية الأفريقية حتى الآن، سواء فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية أو النمو الاقتصادي. إلا أن هذا لا يعني أنه توجد بعض الحالات قد نجحت في تحقيق بعض الأهداف. فقد حقق الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية، على سبيل المثال، تقدما كبيراً في تحرير حركة عوامل الإنتاج من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين دول الاتحاد. كما نجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إنشاء نظام لسياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة تتم مراجعته بين الدول الأعضاء بانتظام، بالإضافة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية. ونجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في رفع التجارة البينية للسوق من (3.1) مليار دولار سنة 2000 م، إلى (12.7) مليار دولار سنة 2009 م، ثم (17.4) مليار دولار سنة 2010م. كما ارتفعت التجارة البينية في تجمع شرق أفريقيا بنسبة (49%) بعد إطلاق مشروع الاتحاد الجمركي داخل التجمع لكن يظل الاتجاه العام هو تواضع الإنجازات التي حققتها ظاهرة الإقليمية في أفريقيا[1].

(1) المرجع السابق، ص 48.

1-2-3 تعريف الاتفاقية الدولية :

هي اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدولية والاتفاقية الدولية أو المعاهدة تنشئ حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي.

يتضح من هذا التعريف ما يلي[1]:

أولاً: أن الاتفاقية أو المعاهدة هي اتفاق يعبر عن التقاء إرادات موقعيها على أمرٍ ما، فهي ذات صفة تعاقدية الغرض منها إنشاء علاقة قانونية بين الأطراف المتعاقدة. لذلك تخرج عن وصف الاتفاقية الدولية أو المعاهدة الوثائق الدولية التالية:-

1. هي وثيقة دبلوماسية تحتوي على خلاصة وقائع معينة مثارة بين دولتين أو بين دولة ومنظمة دولية أو ما شابه ذلك.

2. هي وثيقة تتضمن إيجاباً أو عرضاً من دولة لأخرى الاقتراح.

3. الكتاب الشفوي: وهو وثيقة غير موقعة تتضمن خلاصة محادثات بشأن حادث معين أو ما شابه ذلك الكاتب الشفوي.

4. المحضر وهو السجل الرسمي لمحاضر اجتماعات مؤتمرٍ ما أو إجراءاته أو النتائج غير الرسمية التي توصل إليها المحضر الممثلون المجتمعون .

5. وهو اتفاق مؤقت يُرغب في استبدال غيره به فيما بعد، باتفاق أكثر دقة ووضوحاً. وتعقد التسوية المؤقتة عندما لا تريد الدولتان الارتباط فوراً بالتزامات دائمة ومطلقة، والغرض منها معالجة الصعوبات الوقتية المستعجلة.

6. وهو أسلوب غير رسمي تحاول الدول بموجبه التعاون على إيجاد تفاهم بينها، أو الاعتراف بتبادل المذكرات ببعض الالتزامات الواجبة عليها.

---

(1) محمد عزيز شكري، 1970م، لقانون الدولي العام، الاتفاقيات الدولية، المجلد الاول، ، ص 267 -269.

7. التصريحات هي بيانات تصدرها دولة من جانبها توضح فيها موقفاً معيناً من مسألة ما الوحيدة الطرف أما إذا كان الاتفاق ين شخصين دولتين أو أكثر مكتوباً فيعدّ اتفاقية دولية مهما كانت الصيغة التي كتب بها ومهما تعددت الوثائق التي تضمنته، بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليه. فقد يسمى معاهدة (treaty) وقد يسمى اتفاقية أو ميثاقاً أو عهداً أو صكاً أو دستوراً أو شرعة أو غير ذلك بحسب ما يتفق الفرقاء.(فمعاهدة المعاهدات لعام 1969) م مثلاً سميت «اتفاقية فينة لقانون المعاهدات.

ثانياً: انعقاد الاتفاقيات ونفاذها:

يشترط لكي تعد المعاهدة منعقدة بوجه صحيح أن تتم برضى موقعيها، وألا يتجاوز ممثلو الدولة الحدود المرسومة لهم، وألا تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام، وأن يتم اعتمادها اعتماداً سليماً من قبل الدول الأطراف[1].

1- يجب انعقاد المعاهدة برضى موقعيها. وهذا يقتضي أن يكون أطراف المعاهدة ذوي أهلية للتعاقد وأن يكون رضاها سليماً خالياً من أيّ من عيوب الرضى، وهذا يعني:

أ. لكي يكون أطراف المعاهدة أهلاً للتعاقد يجب أن يكونوا إما دولاً مستقلة ذات سيادة كاملة، أو منظمات دولية معترفاً لها بالشخصية الحقوقية الدولية.

ب. يجب ألا يكون إبرام المعاهدة مشوباً بأحد عيوب الرضى وهي الغلط والغش والتدليس وإفساد ممثل الدولة أو إكراه ممثل الدولة والأهم من ذلك كله إكراه الدولة ذاتها. فقد وضعت اتفاقية فينة لعام 1969م حداً للجدل الطويل حول مدى صحة المعاهدات التي تبرمها الدول وهي مكرهة كأن تكون دولة منهزمة في حرب، وذلك بالنص على عدم جواز الاعتداد برضى الدولة

(1) المرجع السابق، ص ص 270- 271.

التي تبرم معاهدة عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها على نحو يخالف مبادئ القانون الدولي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

2- ويجب أن تعقد المعاهدة ضمن الحدود المرسومة للممثلين المفوضين عن الطرف الذي يمثلونه.

3- ويشترط كذلك ألا تكون المعاهدة متعارضة مع قاعدة آمرة peremptory norm من قواعد القانون الدولي وهي القواعد العامة التطبيق التي لا يجوز الخروج عليها ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد هذا القانون لها الصفة ذاتها، وهذا هو النظام العام الدولي.

2-2-3 التكامل الاقتصادي الدوليIEI :

إن التكامل الاقتصادي الدولي من خلال تنسيق العوامل الاقتصادية، وخاصة عوامل الإنتاج الاقتصادي في رقعة جغرافية متسعة تتعدى الحدود السياسية القائمة. عن طريق التعاون الاقتصادي بين الدول المختلفة. ولاشك أن الجهود الدولية التي تبذل لتخفيف العقبات التي تعترض سبل تدفق التجارة الدولية تمثل نوعاً من التكامل الاقتصادي[1].

ذلك إن التكامل الاقتصادي لا يتحقق إلا بالتبادل التجاري الحر بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي، ومع وجود نوع من التخطيط والتنسيق.

يعرف على أنه: العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي.

يتضمن هذا التعريف التالي :

1. إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء.
2. إزالة العقبات والقيود التي تعرقل تدفق حركات رؤوس الأموال.

---

(1) المرجع السابق، ص 272.

3. إزالة العقبات والقيود التي تعرقل انتقال العمالة بين الدول الأعضاء.

4. خلق التجانس والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء.

وهكذا فإن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.

3-2-3 عناصر التكامل الاقتصادي الدولي :

تتضمن عناصر التكامل الاقتصادي الدولي التالي[1] :

أ- إن التكامل الاقتصادي الدولي عملية تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وإزالة الاقتصادات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل الاقتصادي التام.

ب- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي مرحلة التكامل الاقتصادي التام. تصبح هذه الإجراءات على الشكل التالي:

1- مجموعة الإجراءات الخاصة بتأسيس وبناء السوق الموحدة والتي تتضمن التدابير الخاصة بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، وإقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة.

2- مجموعة الإجراءات الخاصة بتنسيق وتجانس السياسات والتي تتضمن الإجراءات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، أي السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي وسياسات التجارة الدولية.

---

(1) رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 52، 53.

3- مجموعة الإجراءات الخاصة بالإشراف وتتضمن الإجراءات الخاصة بتوحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية، مع خلق دولة جديدة تحل محل الاقتصاديات القومية في المنطقة التكاملية.

التمييز بين التعاون والتكامل: إن هدف التعاون هو تخفيف أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بهدف تسهيل عمليات التبادل الدولي. أما التكامل الاقتصادي الدولي، فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يتضمن إزالة هذه العقبات وحل المشكلات بما يؤدى إلى زيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول. ووفقاً لما سبق فإن الاتفاقات التجارية تهدف إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تشكل نوعاً من أنواع التعاون الاقتصادي الدولي، أما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية فهي تشكل نوعاً من أنواع التكامل الاقتصادي الدولي.

3-2-3 أنواع التكتلات الدولية :

تتلخص أنواع التكاملات الاقتصادية الدولية في الآتي[1]:

أولاً: نظام التجارة التفضيلي :

يناسب هذا النظام الدول التي تعتمد مجموعة من التدابير والإجراءات في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات باستثناء خدمات رأس المال (Capital services) وذلك يتضمن نظام التجارة التفضيلي التالي :

(أ) يشمل تخفيض الحواجز والعقبات الجمركية، ولكن دون إلغائها بشكل كلى.

(ب) إن هذا النظام يشمل فقط المعاملة التفضيلية بالنسبة للسلع فقط ولا يتضمن الجانب النقدي.

---

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 280.

(ج) إن الدول الأعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة وتحديد نمـــط سياســـاتها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء .

ثانياً: منطقة التجارة الحرة[1]:

التخلص الكلى من العقبات الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة، وبذلك تحافظ كل دولة على علاقاتها التجارية ضد السلع الواردة من الدول غير الأعضاء في المنطقة. وتختلف منطقة التجارة الحرة عن نظام التجارة التفضيلي في النقاط التالية:

1. تشتمل منطقة التجارة الحرة التي تقوم بين دولتين أو أكثر على مجموعة الإجـــراءات التي تزيل كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بـــين الـــدول الأعضاء في المنطقة باستثناء خدمات رأس المال، في حين أن نظام التجارة التفضيلي لا يشمل إزالة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية وإنما تخفيضها.

3. يترك للدول الأعضاء في المنطقة الحرية الكاملة في صياغة السياسات التجارية وبذلك فهي تتسق مع نظام التجارة التفضيلي في هذه الصياغة.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي

الاتحاد الجمركي التعرض للمعادلة التالية:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة فـــي مواجهـــة العـــالم الخارجي.

ويتضمن الاتحاد الجمركي أيضاً الإجراءات التالية:

---

(1) رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

أ- إزالة كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد. وبذلك يتشابه مع منطقة التجارة الحرة.

ب- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

ج- تعد الاتفاقات التجارية مع العالم الخارجي لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد.

د- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي[1].

وبذلك يشمل الاتحاد الجمركي المكونات التالية:

1. وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.
2. وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
3. وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد
4. توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وفق معادلة متفق عليها.

رابعاً: السوق المشتركة:

يتضمن مفهوم السوق المشتركة المعادلة التالية:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحديد انتقال عناصر الإنتاج

نستنتج من المعادلة السابقة التالي:

أن السوق المشتركة ترتبط بعاملين أساسين هما:

---

(1) المرجع السابق، ص 56-57.

أ- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغيـــر الجمركية التي تعترضها.

ب- كشف الوسائل الخاصة بمبدأ حرية انتقال الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدى إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها، حيث تكون هذه الدول سوقاً واحداً ينتقل فيها العمال دون قيود. وبالتالي انتقال رؤوس الأموال بشكل واسع.

خامساً: الاتحاد الاقتصادي[1]:

يتضمن الاتحاد الاقتصادي المعادلة التالية:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

نستنتج من المعادلة السابقة أن الاتحاد الاقتصادي يجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من جهة، وتحقيق أدنى حـــد من تنسيق السياسيات الاقتصادية بهدف إزالة التمييز الذى يعود إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من جهة أخرى.

سادساً: التكامل النقدي :

يعرف التكامل النقدي على أنه:

مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملـــة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء.

---

(1) المرجع السابق، ص 58.

وبذلك يعد التكامل النقدي أهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدى إلى خلق فعاليات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية بما فيها المبادلات وانتقال العمال ورؤوس الأموال دولياً، فالمبادلات التجارية يترتب عليها مدفوعات، وانتقال رأس المال والعمال اللذان يثيـــران احتمـــالات بـــين عملات مختلفة وتحويل الأجور والموارد الأخرى، وبالتالي فإن قيام نظام دولي للمدفوعات يتيح حرية تحويل النقد الأجنبي بدون رقابة، أي إيجاد تكامل نقدى والذى يعد بدوره جزءاً لا يتجـــزأ من التكامل الاقتصادي الكلى.

نستنتج من التعريف السابق ما يلى:

أ- أهمية وجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة وقد تأخذ شكل بنك مركزي.

ب- اختفاء جميع أشكال الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقدياً. إذ إن وجـــود أي شكل من أشكال رقابة الصرف سيتعارض مع متطلبات التحويل من عملة إلى أخرى.

وهكذا فإن الربط بين العملة المشتركة والتكامل النقدي من شأنه أن يتيح إقامة التكامـــل النقدي الكلى الذى هو أعلى مراحل التكامل النقدي.

5-2-3 الجات و منظمة التجارة العالمية :

نظام منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي المتطور[1]:

1/ النظام التجاري المتعدد الأطراف

يمكن تعريف النظام المتعدد الأطراف تعريفاً واسعاً بأنه مجموعة القواعد الدوليـــة التـــي يكون على البلدان أن تلتزمها في علاقاتها التجارية فيما بينها، والهدف الأساسي لهذه القواعد هو تشجيع البلدان على إتباع سياسات إنفتاحية وحرة. وهذه القواعد تتطور بصفة مستمرة، وتخضع

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 276.

القواعد الموجودة لفحص وتوضيح حتى تستجيب للظروف المتغيرة في التجارة العالميـــة كمـــا تضاف، في نفس الوقت قواعد تغطى الموضوعات الجديدة لتتناول المشاكل والقضايا التي تظهر من حين لآخر.

2/ نشأت وتطور الجات: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) [1]:

1. يمكن القول أن مبادئ الجات أو ما يعرف بحرية التجارة ليست نظاماً مستحدثاً بل هي قديمة قدم التجارة ذاتها. فمع نشوء التجارة نشأت المنافسة والسعر إلى الاســتفادة مــن الميــزة النسبية، ومع المنافسة بدأت المطالبة بحرية التجارة، وفى مواجهة هذه الحرية نشــأت القيــود التجارية.

2. عندما يستخدم المتخصصون لفظ الجات فإنهم يشيرون إلى النظام التجــاري المتعــدد الأطراف، والذى كانت بدايته الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجــات) الموقعــة فــي 30 أكتوبر 1947م وبدأ سريانها في أول يناير 1948م.

3. ولكنهم عندما يتحدثون عن جات اليوم فهم يستخدمون لفظ WTO أو منظمة التجــارة العالمية.

والتي أسفرت عنها دورة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وبدأت نشاطها في أول يناير 1995 م .

4. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مواد 1947 م لازالت تكون جانباً هاماً من مجموعة اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وقد جرت العادة على الإشارة إلى اتفاقية الجات القديمة بتعبير جات 1947م، وإلى قواعد الجات التي تم تضمينها في اتفاقية منظمة التجارة العالميــة لــتحكم التجارة في السلع باسم جات 1994م.

---

(1) محمود عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 135 –136.

5. وكلمة الجات هي المقابل للحروف اللاتينية GATT والتي تمثل بدورها الحروف الأولى للعبارة التالية " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ".

6. لقد أنشئت اتفاقية الجات (GATT كحل مؤقت لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، فقد وقعت اتفاقيتها في نيسان من عام 1947م على أن يبدأ العمل بها في يناير من عام 1948م. بعد حوالى ما يقارب نصف قرن أنهيت هذه الاتفاقية بعد أن تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية. كان ذلك في عام 1994م. وقد بدأت هذه المنظمة عملها منذ عام 1995م. والملاحظ الهامة في هذا المجال أن اتفاقية الجات لم تأخذ صفة منظمة دولية، بل كانت مجرد اتفاق بين الدول الموقعة عليها والمتمثلة بالأطراف المتعاقدة، ويقوم الاتفاق على مراعاة عدد من القواعد والضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف، وهو بشكل خاص آلية للتفاوض والمساهمة فيما بين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها مع احترام عدد من القواعد العامة التي سنشير إليها، والتي في مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN. وقد استقرت المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. وقد قامت هذه المنظمة بمنح المعاملة التمييزية للدول النامية، وعمدت الدول الصناعية إلى استخدام إجراءات مقاومة سياسات الإغراق.

3/ صندوق النقد الدولي[1]:

– هو المؤسسة النقدية الأولى التي تم إنشاؤها في مؤتمر بريتون ودودز عام 1944م في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الصندوق مؤسسة اقتصادية دولية تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه وهو بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية للدول الأعضاء.

(1) نبيل حسام، طبعة 2001م، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ص 11.

4/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

هو المنظومة الثانية للعلاقات الاقتصادية وهو المؤسسة المالية التي تم إنشاؤها في مؤتمر بريتون ودودز كما سبق ذكره في عام 1944م بهدف إصلاح النظام المالي الدولي وإيجاد آليـــة متعددة الأطراف لتمويل عملية التعمير بعد الحرب والتنمية الاقتصادية .

6-2-3 جولات الجات :

بلغ عدد الجولات التي نفذها النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في إطـــار اتفاقيـــة الجات ثماني جولات من 1947 م وحتى 1994م[1].

1-جولة جنيف بسويسرا 1947م:

شاركت فيها ثلاثة وعشرون (23) دولة وهى الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطـــار العام للاتفاقية واختصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط.

2- جولة أنسى بفرنسا 1949م :

وهى أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية وشهدت عدة تنازلات جمركيـــة بـــين الدول التي حضرت الجولة والتي بلغ عددها ثلاثة عشر (13) دولة ويشير انخفاض عدد الدول في هذه الجولة إلى حقيقة مهمة وهى ضعف بنية النظام ومحدودية تأثيره وعدم اكتساب صـــفة العالمية.

3- جولة جنيف سويسرا 1956م:

شارك في هذه الجولة ستة وعشرون (26) دولة فقط وموضوعها الأساســـي تخفـــيض التعريفة الجمركية.

---

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 277-280.

4- **جولة توركواى انجلترا 1951 م:**

بلغ عدد الدول المشاركة فيها ثمانية وثلاثون (38) دولة، وترجع تلك الزيادة إلى رغبة تلك الدول في تحرير تجارتها الخارجية وفتح الأسواق أمام صادراتها وأغلبها دول متقدمة وذلك لانسحاب الدول النامية لاعتبار تجاهل الجات لحاجاتها ومصالحها وتركيزها على الدول المتقدمة مما أدى إلى اعتبار اتفاقية الجات بمثابة منتدى الأغنياء ولا مكان للفقراء فيها.

5- **جولة دبلون سويسرا 1960-1961 م:**

بلغ عدد الدول المشاركة في هذه الجولة ستة وعشرين (26) دولة، ومن سلبيات تلك الجولة أنها اهتمت بالدول الصناعية مع عدم مراعاة الاهتمام بمشاكل التجارة في الدول النامية.

6- **جولة كنيدي بجنيف بسويسرا 1964-1967م**[1]**:**

شاركت في هذه الجولة اثنتان وستون دولة (62) وتعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية والعالمية الهامة من بينها إنشاء الجماعة الأوربية ذات التعريفة الموحدة، وقد توصلت إلى قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة بدل سلعة مقابل سلعة، ومكافحة الإغراق إلا أن من سلبياتها أنها كانت مخيبة لآمال الدول النامية لعدم الاهتمام بحل مشاكلها.

7- **جولة طوكيو 1973-1979م :**

كانت عدد الدول المشاركة في هذه الجولة مائة وأثنان (102) دولة، وهى تعد من أضخم الجولات السابقة للأرجواي وقد سميت بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر في اليابان، وتمخضت هذه الجولة عن تطورات غير مسبقة في تحرير التجارة الدولية وتوصلت إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية في التجارة الدولية.

---

(1) المرجع السابق، ص 281.

8- جولة أورجواي بمراكش 1986م-1993م[1]:

هي أساس النظام التجاري الراهن وقد شارك فيها مائة وثلاثة وعشـــرون (123) دولـــة ودامت فترة انعقادها حوالى ثمانية سنوات توجت بتوقيع الوثيقة الختامية الرامية إلـــى تفعيـــل النظام التجاري وإنشاء منظمة التجارة العالمية وقد انحصرت موضوعات التفاوض في:

1. التجارة في السلع
2. التجارة في الخدمات
3. التجارة في حقوق الملكية الفكرية

9- مؤتمر سياتل 1999م[2]:

عقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية 30 نـــوفمبر - 3 ديســـمبر 1999م بهـــدف مراجعة ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الأول والثاني. وقد ظهر الخلاف واضـــحاً فيـــه بـــين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان والدول النامية لتعـــارض مصـــالح كـــل مجموعة مع مصالح المجموعة الأخرى، وذلك بسبب تجاهل الدول المتقدمـــة مصـــالح الـــدول النامية.

10- المؤتمر الرابع: (مؤتمر الدوحة قطر) 2001م

وخرج عنه بأجندة الدوحة، وبدأ فيه تحديد المواضيع، وفشل المؤتمر فيما حـــدد لـــه إلا الملكية الفكرية في الدواء، ومرت كل المواضيع دون الوصول إلى حل.

11- المؤتمر الخامس (مؤتمر المكسيك) 2003 م:

قبل انعقاده ظهرت خلافات ولم يتوصلوا إلى اتفاق، وظهرت في ذلك الوقت قضية القطن، وذلك بتقديم أمريكا دعم للقطن، وظهرت مشاكل وفشل المـــؤتمر وتوقفـــت المفاوضـــات فـــي المنظمة، وكان هذا أول تهديد للنظام العالمي الجديد.

---

(1) نبيل حسام، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 282.

12- **مؤتمر سنغافورة يونيو 2004 م:**

ظهرت الدول المهتمة بالتجارة النامية والمتقدمة للوصول إلى حلول للزراعة، وفى نفس الوقت تم إلغاء ثلاثة قضايا وبقيت قضية واحدة في غاية الأهمية هي تسهيل التجارة.

13- **المؤتمر السادس (مؤتمر هونج كونج)** [1]**:**

تم الاتفاق على دعم الصادرات في مدة لا تتجاوز عام 2013م، وبالنسبة للقطن يكون إزالة الدعم نهاية 2006م، وهذا من أهم البنود، واستمرار المفاوضات على تسهيل التجارة، وهذا المؤتمر ناقش قضية صادر القطن الذى يمثل 70% من صادراتها وهى مجموعة العشرين.

7-2-3 الآثار الإيجابية والسلبية لجولة أرجواي:

أ/الآثار الإيجابية:

1. انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري.
2. زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.
3. انتعاش قطاعات الإنتاج من الدول النامية وخاصة في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات.
4. زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

ب- الآثار السلبية :

1. الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية.
2. صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج والتي تكون بتكلفة أقل وجودة عالية مما يؤثر على الصناعات الوطنية ويزيد معدل البطالة.

---

(1) المرجع السابق، ص 22.

3. تقليص المعادلة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية تدريجياً مع الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة مما يصعب تعريف هذه المنتجات في عالمية أكثر صعوبة.

4. يؤدى الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة الموازنة العامة أو زيادة الضرائب مما يزيد تكاليف الإنتاج[1].

8-2-3 منظمة التجارة العالمية:

لقد كان من أهم إنجازات جولة أورجواي إنشاء منظمة التجارة العالمية لتصبح الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية وإكمال المنظومة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد بدأت منظمة التجارة العالمية في ممارسة نشاطها في الاول من يناير 1995م، وبإنشائها أمكن التوصل إلى نظام أكثر فاعلية وانضباطاً للرقابة على تنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمبادئ المنظمة للتجارة العالمية.

أولاً: أهداف منظمة التجارة العالمية:

1. رفع مستوى المعيشة والدخل.
2. زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة.
3. الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية.
4. بذل الجهود لضمان حصول البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً على حصة كبيرة من التجارة العالمية تشجيع تحركات رؤوس الأموال الدولية ما ارتبط به من زيادة الاستثمارات العالمية.

---

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 285 .

ثانياً: اختصاصات منظمة التجارة العالمية:

1. منظمة التجارة العالمية هي المؤسسة المسئولة عن الإشراف في تنفيذ جميع الاتفاقات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة أرجواي والتي سيشملها التفاوض مستقبلاً.

2. الإشراف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تـــنظم لتســـوية المنازعات.

3. تدير مراجعة السياسات التجارية بين البلدان الأعضاء.

4. الحصول على أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية[1]:

1. مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

يؤكد هذا المبدأ عدم التميز بين الدول أي لا يجوز لأى بلد من البلدان أن تفرض رســوماً جمركية على الصادرات أو الواردات من بلد ما بنسبة أعلى من الرسوم التي يفرضـــها علـــى الواردات من بلد أخرى ومع ذلك هنالك بعض الاستثناءات وفيها بعض البلـــدان الواقعـــة فـــي ترتيبات تجارية إقليمية أو تقرر رسوم تجارية تفضيلية أو لا تفرض رسوماً على الإطلاق.

2. مبدأ المعاملة الوطنية[2]:

ولهذا المبدأ يحظر التمييز بين المنتوجات المستوردة ومثيلاتها المنتجة محليـــاً، لـــذلك لا يجوز لأى بلد أن يفرض ضريبة محلية مثل (ضريبة مبيعات وضريبة القيمة المضـــافة علـــى المنتوج المحلى بعد دخول المنتوج المستورد إلى السوق).

---

(1) دليل دوائر الأعمال في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص57.

(2) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 286.

3. مبدأ حماية الصناعة المحلية بواسطة التعريفات الجمركية:

بالرغم من أن الاتفاقية تؤكد حرية التجارة إلا أنها تقر بأن البلدان الأعضاء قد تحتاج إلى أن تحمى إنتاجها المحلى في مواجهة المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال التعريفة الجمركية.

4. مبدأ الشفافية:

وهذا المبدأ يضمن حصول الموردين الأجانب على معرفة كاملة بالنظم واللوائح المطبقة على التجارة بين البلدان بحيث يجب على البلدان نشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بمجال الخدمات وأن يطلب من كل بلد نقطة استفسار تلجأ اليها البلدان الأعضاء الأخرى للحصول على المعلومات، كذلك يجب على البلدان المتقدمة إنشاء نقاط اتصال بحيث يستطيع مورد الخدمات من البلدان النامية أن يحصل على المعلومات منه.

5. مبدأ المفاوضات التجارية:

عند نشوء أي نزاع تجاري بين دولتين أو أكثر يجب النظر لمنظمة التجارة العالمية على أنها الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام وتسوية النزاعات.

6. مبدأ المعاملة التفضيلية:

ويتضمن هذا المبدأ معاملة تفضيلية للدول الآخذة في النمو وفتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام سلع الدول الآخذة في النمو.

رابعاً: الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية[1]:

1/ المفاهيم الخاطئة عن المنظمة:

1) المنظمة تملى سياستها على الدول النامية.

2) المنظمة تسعى إلى تحرير التجارة بأي نفقة.

---

(1) المرجع السابق، ص 287.

3) المنظمة تولى أهمية أكبر إلى المصالح التجارية عن متطلبات التنمية.

4) المنظمة تولى أهمية أكبر إلى المصالح التجارية عن متطلبات حماية البيئة.

5) المنظمة تخفض فرص التوظف وتزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

6) الدول الصغيرة ضعيفة وبلا تأثير في المنظمة.

7) الدول الضعيفة الفقيرة ليس لها حق الخيار في الانضمام.

8) منظمة التجارة العالمية منظمة غير ديمقراطية.

خامساً: الآثار عن تغيير النظام التجاري الدولي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام الدول النامية[1]**:**

1/ الآثار السلبية:

1. تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعر أو متعلقة بالجودة وكفاءة السلعة.

2. سوف تشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة نتيجة لتدهور وإغلاق بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة.

3. انتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

4. إلغاء وتخفيض الدعم على السلع الزراعية يؤدى إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الزراعية والسلع الغذائية في الدول النامية، وينعكس ذلك سلباً على موازين مدفوعات هذه الدول.

5. نظراً لبطء نمو نظم الإنتاج الراعية لأوضاع البيئة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات فأن صادرات الدول النامية سوف تشهد تراجعاً.

---

(1) المرجع السابق، ص 288.

6. فقدان المنتجات الوطنية للحماية والتفضيل أدى إلى تدهور أحوال العديد من الصناعات نتيجة لعدم المقدرة على التنافس.

7. تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول المتقدمة.

8. ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة

ثانياً: الآثار الإيجابية[1]:

1. الاحتفاظ بحاجز جمركي وفقاً لما تراه محققاً لمصلحتها في حماية الصناعات الحديثة، لأن الدولة هي التي تحدد الرابط الضريبي وفق مصالحها في الحصول على تخفيضات جمركية متبادلة من الدول الأخرى.

2. يحق للدول النامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير أو تعرض إحدى الصناعات إلى أضرار جسيمة لزيادة الواردات، أي أن لها حق الحماية من المنافسة الأجنبية.

3. يحق للدول الأعضاء حماية اقتصادها من الواردات التي تأتى بكميات كبيرة ومتزايدة بصورة تلحق أضراراً بالصناعة المحلية وأضعاف مركزها.

4. عدم المساواة في المعاملة بين الدول النامية والدول المتقدمة وهو حصول الدول النامية على تفضيلات جمركية لوارداتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة.

5. إدخال الزراعة ضمن اتفاقية تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن من خلالها تعظيم استفادة الدول النامية من الانضمام للمنظمة.

6. رفع كفاءة الصناعات وتحقيق أفضل استخدام في الأجل الطويل ورفع المقدرة على مواجهة المنافسة، وذلك نتيجة للعمل في ظل كفاءة مؤهلة.

---

(1) المرجع السابق، ص 289.

7. منح الدول النامية فترات زمنية محددة مقبولة لعدم الالتزام بأحكام اتفاق القيود الفنية، وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لها لإنشاء وتطوير هيئات التوحيد والقياس الوطنية

9-2-3 انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية :

تجربة انضمام السودان[1]:

وفقاً للمادة 12 من اتفاقية مراكش الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تنص الفقرة (1) منها على: (لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفى الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف أن تنضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسرى هذا الاتفاق على هذا الانضمام وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به).

استناداً على هذه المادة تقدم السودان بطلب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 11 أكتوبر 1994م، وفى 25 أكتوبر من نفس العام قبل طلب السودان وكون له فريق عمل برئاسة السفير/ عبد القادر الأشهب سفير المغرب بجنيف. ومهمة هذا الفريق تتلخص في اختبار طلب الانضمام للدولة طالبة العضوية ومدى توافق هذه القوانين.

أعد السودان مذكرة الانضمام والتي وزعت على الأعضاء في 26 يناير 1999م والتي تعرف باسم – Memorandum of Foreign Trade Regime.

ونظراً لالتزام السودان التزاماً قوياً لتحرير اقتصاده وتعجيل خطى عملية الانضمام، لذلك نجده في عام 2000م قام بإنشاء وحدة مركزية تتولى تنسيق الأنشطة بين مختلف الوزارات والمنظمات وبناء القدرات.

---

(1) محمد آدم أبو البشر، فبراير 2011م، انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية (حقائق وأرقام) مجلة التجارة مجلة دورية، ص 23.

صمم السودان عدداً من المستندات المطلوبة للانضمام وهى الزراعة والخدمات وإجراءات الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، الجوانب الفنية المتعلقة بحقـــوق الملكيـــة الفكرية، الخطة القانونية.

10-2-3 خطوات انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية WTO :

أكمل السودان جميع وثائق الانضمام للمنظمة وسلمها ســـكرتارية المنظمـــة وتفاصـــيلها كالآتي[1]:-

- مذكرة عن نظام التجارة الخارجية:

رمز لهذه الوثيقة وفق تصنيف سكرتارية المنظمـــة بـwto/ACC/SDN3 وهـــى مـــن الوثائق الهامة لمرحلة الانضمام، وهى توضح الوضع التفصيلي الراهن لنظام التجارة الخارجية في السودان والسياسات الاقتصادية السارية والقوانين والتشريعات واللوائح.

وهى تمثل المرحلة الأولى من الانضمام أعقبتها مجموعة من الأسئلة بلغت 582 ســـؤال ومجموعة الوثائق، واكتملت الوثيقة التي سلمها مجلس الوزراء بتاريخ 16 أغسطس 1998 وتم تسليمها لسكرتارية المنظمة في نهاية ديسمبر 1998م ووزعت على الأعضاء فـــي 26 ينـــاير وأعطيت الرقم (0268-99).

1/ الإجابة على المجموعة الأولى من الأسئلة : التي وردت من كندا وأستراليا واليابـــان والاتحاد الأوربي ورمز لهذه الوثيقة بالرقم WTO/ACC/SDN4 وهى تمثل مجموعـــة مـــن الأسئلة بلغت 112 سؤال شملت أسئلة تفصيلية خول نظام التجارة الخارجية، اكتملـــت الإجابـــة على الأسئلة وسلمت لسكرتارية المنظمة في 30 نوفمبر 2000، وأعطيت الرقم (5172-00).

---

(1) وزارة التجارة، 2004م، دراسة عن الاثار المترتبة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، ص 15.

مجموعة من القوانين السودانية (38) قانون مرتبطة ارتباط مباشر بالتجـــارة الخارجيـــة مترجمة من اللغة الإنجليزية لأنها ثلاثة لغات عالمية (الانجليزيـــة – الفرنســـية – الاســـبانية) وسلمت للسكرتارية بالوثيقة WTO/ACC/SDN5 بتاريخ 15 نوفمبر 2000م.

2/ **الاجابة عن المجموعة الثانية:** ورمز لهذه الوثيقة ب WTO/ACC/SDN6 وهـــى تمثل 142 سؤال وردت من فريق العمل وشملت أسئلة تفصيلية عن تجارة السودان الخارجيـــة بها أكثر من 30 سؤال مرتبطة بالملكية الفكرية واستغرق الرد عليها اكثر من سنتين ونصـــف وسلمت لسكرتارية المنظمة في 23 يناير 2003 م.

3/ **خطة العمل لتطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية :**SPS ورمز لهذه الوثيقة بالرمز WTO/ACC/SDN7 وأعطيت الرقم (2772–03)، وهى توضح خطط الســـودان لتطبيـــق اتفاقية الصحة والصحة النباتية وسلمت هذه الوثيقة بعد اكتمالها لسكرتارية المنظمة وتم توزيعها على الدول الأعضاء في 23 مايو 2004م .

4/ قائمة توضيحية Cheek –List بمتطلبات تطبيق اتفاقية SPS وركز لهذه الوثيقـــة ب WTO/ACC/SDN8 وأعطيت الرقم (2771–03)، وتوضح هذه الوثيقة التشريعات القانونية واللوائح المحلية والتطور المحرز والتوافق الذى قام به السودان بتطبيق اتفاقية SPS وتوزيعـــه على الدو الأعضاء في 23 مايو 2004 م.

5/ خطة عمل تطبيق الحواجز الفنية أمام التجارة وهى قائمة توضيحية بمتطلبات تقييـــد الحواجز الفنية وتم توزيعها على أعضاء المنظمة في 23 مايو 2004 م[1].

6/ وثيقة الجوانب المرتبطة لحقـــوق الملكيـــة الفكريـــة Trips ورمـــز لهـــذه الوثيقـــة WTO/ACC/SDN11 وأعطيت الرقم (277/3–03) وهى عبارة عن وثيقة أعدها الســـودان

(1) محمد آدم أبو البشر، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 – 26.

لتطبيق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وأرفق معها السودان إشعار يطلب فيه السودان استخدام المرونة الموجودة في المادة 66 من الـــTrips والتي تمنح الدول الأقل نمـــواً الفرصة في التأخير الكلي أو الجزئي للإيفاء بالالتزامات ووزعت هذه الوثيقـــة فـــي 23 مـــايو 2004 م.

7/ وثيقة السودان التي تؤثر على الخدمات GATS وهذه الوثيقـــة رمـــز لهـــا بـــالرمز WTO/ACC/SDN12 وأعطيت الرقم (2829–03) وهى إعداد المعلومات التي تؤثر علـــى تجارة الخدمات في السودان حيث أوضحت الوثيقة التدابير الخاصة بالنفاذ للأسواق والمعاملـــة الوطنية Treatment Natural يوثق للدولة الأولى بالرعاية وأودعت السكرتارية ووزعت على الدول الأعضاء في 26 مايو 2004 م[1].

8/ وثيقـــة مقيـــاس الـــرقم الثـــاني وفـــق اتفـــاق الزراعـــة ورمـــز لهـــذه الوثيقـــة WTO/ACC/NDN/199 وأعطيت الرقم (341–03) وهى تتعلق بالسياســـات والأولويـــات والبرامج فيما يتعلق بتنفيذ الزراعة من دعم محلى ودعم للصـــادرات وأودعـــت الســـكرتارية ووزعت على الدول الأعضاء في 26 يونيو 2004 م.

9/ وثيقة السياسات وأولويات السودان الزراعية توضح الوثيقة الالتزامـــات مـــن خلـــل البرامج والسياسات لدعم السلع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

10/ الوثيقة النهائية وقد شملت آخر المتغيرات من اتفاقية السلام في نيفاشا ودارفور وأي مستجدات على الساحة السودانية.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 27 –28.

11/ الإجابة على المجموعة الثالثة من الأسئلة: وقد وردت من أمريكا ورمز لهذه الوثيقة WTO/ACC/SDN4 وهى عبارة عن 137 سؤال وردت عقب اجتماع فريق العمل الأول وسلمت للسكرتارية في 20 ديسمبر 2003م ووزعت على الدول الأعضاء في 16 يناير 2004م.

12/ الإجابة على المجموعة الرابعة من الأسئلة: والتي وردت من أمريكا والاتحاد الأوربي واستراليا وعدد الأسئلة 146 سؤال وتم تسليمها في 16 مايو 2004 م.

13/ العرض المبدئي في مجال السلع:

تشمل هذه الوثيقة الجداول التي أعدها السودان للفئات الجمركية والتي يتم الالتزام بها والتي لا يجوز تعديلها حتى بعد الانضمام للمنظمة إلا بعد مفاوضات ومنح وتفويض للدول المتضررة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لسلع أخرى. وهى تعمل على حماية الصناعات الوطنية والمنتجات المحلية من خطر المنافسة الأجنبية وتم تسليمها للسكرتارية في 16 يونيو 2004م بهدف التفاوض.

14/ العرض المبدئي في مجال الخدمات: وتم تسليم هذه الوثيقة لسكرتارية المنظمة في 23 يونيو 2004 م بهدف التفاوض.

15/ الخطة المبدئية والتشريعات القانونية وتم تسليم هذه الوثيقة في يونيو 2004 م.

11-2-3 التجارب والمشاكل الناجمة عن انضمام السودان للمنظمة:

يعتبر السودان من اقل الدول نمواً على الرغم مما لديه من موارد وإمكانات بشرية هائلة فأن الاقتصاد فيه ما برح ضعيفاً والمصاعب الاقتصادية التي يعانيها السودان حالياً تكمن جذورها في الخلفية التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية للبلد[1].

(1) المرجع السابق، ص 29.

المشاكل الاقتصادية التي يعانى منها السودان[1]:

1. عدم توفير التمويل الأجنبي اللازم لتنفيذ البرامج الإنمائية.
2. تزايد الديون الخارجية.
3. ضعف استجابة القطاع الخاص لقلة رأس المال.
4. استمرار نقص موارد الطاقة الأساسية بما فيها الكهرباء والبترول.
5. تؤثر حالات الجفاف والمخاطر الطبيعية في القطاع الزراعي (الرائد في الاقتصاد).
6. ما يترتب على الحروب الأهلية من آثار مدمرة.

(1) المرجع السابق، ص 29.

3-3 التكتلات الاقتصادية العربية والأفريقية:

3-3-1 منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى :

1. أبرمت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية في عام 1953م[1]، وهى أول اتفاق تفضيل جمركي في المنطقة العربية تلاها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر عام 1964م، إلى أن جاءت اتفاقية (تيسير وتنمية التبادل بين الدول الأعضاء) لعام 1981م، التي تلزم الدول العربية الأطراف باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عبر تحرير السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي بالاستناد إلى البرنامج التنفيذي للاتفاقية المذكورة التي تشكل أول خطوة جادة للتكامل الاقتصادي العربي بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 يونيو 1996م.

2. تمثل الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية سوقاً واسعاً تضم اكثر من 200 مليون نسمة، بلغ ناتجها الإجمالي حوالى 522 مليار دولار في عام 99 طبقاً لبيانات صندوق النقد العربي، كما أن حجم تجارتها الخارجية يشكل القاسم الأعظم من إجمالي التجارة العربية، وتشكل صادراتها حوالى 90% من إجمالي الصادرات العربية إلى العالم، ووارداتها حوالى 91% من إجمالي الواردات العربية من العالم، فهي تمثل حوالى 96% من إجمالي الصادرات العربية البينية، وكل هذه مؤشرات تعطى أهمية لقيام هذه المنطقة لإعطاء دفعة للتجارة العربية عامة، وللتجارة العربية البينية بصفة خاصة.

---

(1) سليمان محمد صالح سليمان، 2002م، تطور واتجاهات التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2002) م، وزارة التجارة الخارجية، السودان، ص 9.

3. أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي فبدورته التاسعة والخمسين المنعقدة في القاهرة قراره رقم 1317 بتاريخ 19 فبراير 1997م (البرنامج التنفيذي وجدوله الزمنى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة.

1/ الأهداف[1] :

تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها، وفقاً للأسس التالية:

أ. تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

ب. التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العلابية المتبادلة الأخرى.

ج. توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المماثلة أو البديلة.

د. الربط المنسق بين إنتاج السلع العرية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

و. منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بين الأطراف.

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

ز. مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.

ح. التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

ط. الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

2/ أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية:

1. التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

2. تعامل السلع العربية التي تدخل في التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية[1].

3- تراعى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.

4- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1981/1/1م، وأي تخفيض يلحق تاريخ 1981/1/1م تحل فيه الرسوم المخفضة محل الرسوم المنصوص عليها سابقاً.

5- يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

6. تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

(1) المرجع السابق، ص 11-12.

3/ انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

انضم السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية رقم 1444 بتاريخ 12 /2002/9م، أصبح السودان العضو الخامس عشر بالمنطقة والذى جاء تتويجاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (139) لسنة 2002م الخاص بانضمام السودان لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تعزيزاً لتنمية التبادل التجاري بين الأقطار العربية للاستفادة من الموارد الإقليمية وحجم الأسواق عبر إزالة كافة العقبات التي تقف أمام انسياب التجارة البينية وفى إطار التكامل الاقتصادي العربي (خاصة أن تجارة السودان الخارجية مع الدول العربية تشكل خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة في المتوسط 60% من إجمالي تجارة السودان الخارجية مع دول العالم عن إعداد الدراسة).

4/ مزايا انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]

1. استفادة السودان من الدعم الفني المزمع تقديمه من قبل البنك الإسلامي للتنمية بجده وفق مقررات قمة بيروت 2002 م والذى خصص للدول العربية الأقل نمواً.

2. يعمل انضمام السودان للبرنامج التنفيذي على تهيئة البلاد للنظام التجاري متعدد الأطراف الذى يعتمد على القواعد والشفافية وحكم القانون.

3. جعل الاقتصاد السوداني اقتصاد تصديري منفتح للخارج من خلال زيادة تنافسية الصادرات السودانية في الأسواق العربية بالمقارنة مع مثيلاتها غير العربية وذلك لتمتعها بالإعفاء الممنوح بموجب البرنامج التنفيذي.

---

(1)المرجع السابق، ص 13.

4. زيادة حجم الأسواق أمام الصادرات السودانية يساعد إعادة توزيع واستغلال الموارد الاقتصادية وفق قوانين الميزة النسبية وإمكانية تصدير سلع مثل الزيوت النباتية، الحيوانات الحية، اللحوم. ...إلخ.

5. ربط السودان تجارياً واقتصادياً بغرض تعزيز الفرص القائمة للتبادل التجاري مع الدول العربية.

6. تهيئة البيئة المشجعة على الاستثمار من خلال تسهيل تحركات عوامل الإنتاج مما ينعكس على زيادة الإنتاج والنمو.

7. تطبيق الإحكام والتدابير المساعدة لضمان حرية المنافسة ومنع الممارسات التجارية غير الشرعية مما يعنى تقديم حماية المنتج المحلى.

8. إعفاء السودان من مبدأ عدم التميز (الدولة الأولى بالرعاية) بالاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الجات للتكتلات الاقتصادية.

9. حث القطاع الخاص السوداني على استغلال الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في هذه البلدان بالاستفادة من الامتيازات التي جاءت بها المنطقة وخلق شراكات وبعث استثمارات مشتركة تمكنه من مواجهة المنافسة العلمية[1].

ثانياً: التكتلات الاقتصادية الأفريقية المنطوية تحت الاتحاد الأفريقي [2]:

نبذة تاريخية

على صعيد أفريقيا نجد أن قارة أفريقيا لها تجربة رائدة في مجال التكتلات الإقليمية، وذلك قبل أن تنال معظم دولها الاستقلال، حيث يوجد حالياً بأفريقيا (14) تجمع كامل وجزئي

(1) المرجع السابق، ص 14.

(2) وزارة التجارة، 2006م، دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، ص6.

يختلف باختلاف الحجم والمساحة الجغرافية والنشاط، وكما هو معلوم فإن قمة منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) التي عقدت في العام 1980م بلاغوس – نيجريا نتج عنه خطة عمل لاغوس، وخطة عمل لاغوس النهائية اللتين أطرتا للتكامل الاقتصادي في أفريقيا ومهدت لمعاهدة أبوجا الموقعة في 1991م التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأفريقية (AEC) وهذه المعاهدة هدفت لإنشاء تكتل اقتصادي قاري واحد على قرار الاتحاد الأوربي وذلك بحلول عام 2025م وتنقسم إلى أربعة عشر تجمع بأفريقيا تشمل ثمانية تجمعات كاملة وستة تجمعات جزئية، المجموعة الأولى وهى معترف بها من قبل الاتحاد الأوربي وتشمل: الكوميسا، مجموعة جنوب أفريقيا للتنمية (SADC)، مجموعة شرق أفريقيا، مجموعة غرب أفريقيا (ECWAS)، مجموعة وسط (ECCAS)، مجموعة الاتحاد المغاربي (AMU)، مجموعة تجمع دول الساحل والصحراء (س ص)، ومجموعة الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD).

أما المجموعة الثانية فتشمل: السيماك (CEMAC)– السيقال(CEPGL) – مفوضية المحيط الهندي (IOC)– اتحاد نهر المانو (MANO)– الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا (SADC) –الأيموا (UEMOA)

2-3-3 تعريف الاتحاد الأفريقي UA :

أ–هو منظمة دولية تتألف من 52 دولة أفريقية. تأسس الاتحاد في 9 يوليو 2002، مشكلاً خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية. تُتّخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العامة للاتحاد الأفريقي. يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أثيوبيا[1].

(1) وزارة التجارة، 2014م، دراسة عن الاتحاد الافريقي ومشروعاته المتعلقة بالتجارة والمنظمات الافريقية الاقليمية، ص 23 – 24.

ب- من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي الاقتصادي للقارة، وذلك لتعزيز مواقف أفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها، تحقيقاً للسلام والأمن؛ ومساندةً للديموقراطية وحقوق الإنسان.

ج- يتكون الاتحاد الأفريقي من جزاعين أحدهما سياسي والأخر إداري. يوجد أيضاً لدى الاتحاد الأفريقي مؤسسات سياسية أخرى، مثل المجلس التنفيذي والذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومن المهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لتمريرها للجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في أديس أبابا. يوجد أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC) والذي يهتم بالناحية المدنية للدول .

د- ويرأس الغابوني جان بينغ لجنة الاتحاد الأفريقي حالياً؛ القائمة لأعمال الهيكلة السياسية في الاتحاد.

هـ- يضم الاتحاد الأفريقي جميع دول القارة كأعضاء، باستثناء المغرب.

و- اعتمد الاتحاد الأفريقي عدداً من الوثائق الهامة والتي ترسي معايير جديدة على صعيد القارة السوداء، وذلك لتكملة الوثائق المعمول بها بالفعل عند إنشائها. وتشمل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (2003) م والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (2007)م، فضلاً عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وما يرتبط بها من الإعلان حول الديمقراطية والسياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات .

1. الأعضاء الحاليون[1]:

الجزائر، أنغولا، اثيوبيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكاميرون، رواندا، ساحل العاج، الغابون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطي، تشاد، غامبيا، جمهورية الكنغو

(1) المرجع السابق، ص 25.

الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيص، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساوتومي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، تونس، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، مدغشقر، الكنغو، بنين، جزر القمر، ساحل العاج، أريتريا.

2. منظمات الاتحاد الأفريقي [1]

لدى الاتحاد الأفريقي العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية

1- البرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا).

2- الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي.

3- لجنة الاتحاد الأفريقي (سلطة الاتحاد الأفريقي).

4- محكمة العدل الأفريقية.

5- المجلس التنفيذي.

6- الممثلين الدائمين للجنة الاتحاد الأفريقي.

7- مجلس السلام والأمن.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

9- اللجان الفنية المتخصصة.

10-المؤسسات المالية.

11- لجنة حقوق الإنسان.

---

(1) المرجع السابق، ص 26.

3-3-3 التكتلات الاقتصادية المنضوية تحت الاتحاد الأفريقي :

1. تجمع تنمية الجنوب الأفريقي- سادك

تأسست الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) في لوساكا، زامبيا في 1 أبريل عام 1980 م، والهدف الرئيسي لها هو تنسيق مشاريع التنمية من أجل تقليل الاعتماد الاقتصادي على جنوب أفريقيا ثم الفصل العنصري. الدول الأعضاء المؤسسين هي: أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وملاوي وموزامبيق وسوازيلاند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. ويقع مقر الجماعة الإنمائية في غابورون، بوتسوانا.

2. اتحاد المغرب العربي:

ت م التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير عام 1989 في مراكش، من قبل الجزائر وليبيا والمغرب، وتونس، بهدف تنسيق ومواءمة خطط التنمية في الدول الأربع في مجالات التجارة، الصناعة و الزراعة فضلاً عن اتخاذ سياسة دفاعية مشتركة.

3. تجمع دول الساحل والصحراء (س ص) [1]:

تم إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في 4 فبراير 1998 م في طرابلس (الشعبية الاشتراكية العظمى الجماهيرية العربية الليبية) خلال اجتماع القمة بتحريض من العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح، في حضور رؤساء الدول مالي وتشاد والنيجر والسودان وممثل عن رئيس بوركينا فاسو.

أصبح تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD مجتمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية 36 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في لومي (جمهورية توغو) على 4-12 يوليو 2000 م.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 26- 31.

أصبح المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار A / RES / 56/92

لديه اتفاقات شراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز العمل المشترك في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وقد تأكد هذا الوضع بقرار من الجمعية / الاتحاد الأفريقي.

4. **السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):**

وقعت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في كمبالا عاصمة أوغندا في نوفمبر 1994م ويضم التجمع 19 دولة هي أثيوبيا، أريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بورندي، الكنغو الديمقراطية، موريشيوص، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، زامبيا، أنجولا، سوازيلاند، السودان، مصر، ليبيا. من ضمنها، وقد حقق عدة خطوات مهمة مثل إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000م وتستهدف الكوميسا.

1. التنمية المشتركة للأعضاء في مجالات النشاط الاقتصادي وتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

2. تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت مع الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

3. بسط الأمن والسلام والاستقرار في الدول الأعضاء[1].

(1) المرجع السابق، ص 32.

5. تجمع شرق أفريقيا:

تجمع شرق أفريقيا (EAC) هو منظمة حكومية دولية إقليمية، تم التوقيع علـــى معاهـــدة إنشائه في 30 نوفمبر 1999 م ودخلت حيز النفاذ في 7 يوليو 2000 م، يتكون أعضـــائه مـــن جمهوريتي كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية بوروندي وجمهوريـــة روانـــدا ومقره في أروشا، تنزانيا .

يهدف EAC إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الشريكة والمجتمعـــات الاقتصـــادية الإقليمية الأخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصلحتهم المتبادلة .

6. الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) :

أسست في اكتوبر 1983م وتضم 11 دولة من دول إقليم وسط أفريقيا وتعد من أضعف منظمات القارة وأشدها تعرضاً للصراعات وتستهدف:

1) إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء.

2) تحرير التجارة بين دولها وإزالة معوقات التجارة البينية.

7. الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) [(1)]**:**

أسست في مايو 1975م بموجب معاهدة لاجوس ويبلغ عدد أعضائها حالياً 15 عضواً بعد انسحاب موريتانيا، وتستهدف:

1) زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء.

2) تعزيز وسائل الدفاع المشترك.

3) حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء..

4) المسارعة في التكامل الاقتصادي وزيارة مستوي التعاون السياسي بين الأعضاء.

5) تعجيل عملية التنمية والاندماج في الإقليم.

---

(1) المرجع السابق، ص 32-34.

8. الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد):

أسست عام 1996م وقد حلت محل الهيئة غير الحكومية للتنمية لمواجهة الجفاف وتشتمل علي 7 دول أعضاء وتستهدف :

1) تنسيق السياسات الخاصة بالتجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة.

2) تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي ومكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية.

3) بسط السلام والاستقرار وتسوية المنازعات.

4) تدعيم التعاون في مجالات التنمية وتطبيقات التكنولوجيا.

4-3-3 التكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية[1] :

استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء علي العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلباً علي مستقبل عملية التكامل بين دول القارة. واتفق المجتمعون في (مارس 2006)م علي اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في: الكوميسا (COMESA)، والسادك SADC ، والإيكواس (ECOWAS)، والسين صاد (CEN SAD)، والإيكاس (ECCAS)، والإيجاد (IGAD)، واتحاد المغرب العربي (UMA)على أن تتولى مهمة التنسيق بين هذه التجمعات. وبين الاتحاد الأفريقي عدد من لجان الاتحاد الفنية المتخصصة، حددتها المادة الرابعة عشرة من مشروع القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي الصادر في 11 يوليو سنة 2000م، شملت: "لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية"، و"لجنة الشؤون النقدية والمالية"، و"لجنة التجارة والجمارك والهجرة"، و"لجنة النقل والمواصلات والسياحة"، وأخيرا "لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة، والموارد الطبيعية. كما اعتمدت قمة أكرا 2007م بروتوكولاً بشأن العلاقات بين

(1) المرجع السابق، ص 35.

الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية استهدف تسهيل التنسيق بين سياسات هذه التجمعات، ويضمن امتثال دول القارة بمعاهدة أبوجا وخطة عمل لاجوس1980 م ضمن أطر زمنية محددة[1].

3-3-5 فكرة منطقة التجارة الحرة القارية:

يهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إلى خلق منافع اقتصادية لدول القارة من خلال تحقق تعزيز فرص العمل في القطاعين العام والخاص وزيادة الأمن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين الدول الأفريقية وزيادة التنافسية بين المنتجات الصناعية الأفريقية من خلال تحقيق التكامل بين دول القارة وزيادة معدل تنويع اقتصاد أفريقيا وقدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية والحد من تعرض أفريقيا لصدمات التجارة الخارجية وتعزيز المشاركة في التجارة العالمية .

– تبلغ التجارة الأفريقية حوالى(10%) مقارنة مع (60%و40% و30%) من التجارة الإقليمية التي حققتها كل من أوربا وأمريكا الشمالية ورابطة جنوب شرق آسيا على التوالي هذا الواقع يعكس الآتي:

أ– انخفاض مستوى التجارة الأفريقية البينية يعنى أنها ظلت غير قادرة على تسخير التكامل الإقليمي لاقتصاداتها.

ب– تعرض أفريقيا لصدمات اقتصادية نظراً لاعتمادها على العالم الخارجي بدرجة أكبر مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتكامل الأسواق.

ج– عدم قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة خارجياً في السلع والخدمات واعتمادها على تصدير منتجات أولية.

---

(1) المرجع السابق، ص 35.

د- تعدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية بأفريقيا ليصل إلى ثمانية تجمعات : اتحاد المغرب العربي – مجموعة دول الساحل والصحراء – السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) – مجموعة شرق أفريقيا – المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكواس) – المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) – الهيئة الحكومية للتنمية إيقاد ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي[1].

هـ- في ظل هذا الوضع قررت الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية تبع ذلك صدور قرار لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2012 م بتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

و- استجابة لهذه المهمة عقد كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية العزم على صياغة مقترحات تهدف إلى معالجة تحديات تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية. نتج عن ذلك إعداد خطة عمل أو برنامج عمل وفق أطر زمنية ومستويات تنفيذية (مستوى وطني – إقليمي – قاري)، تمثلت مجموعات العمل في النواحي التالية :

1) **السياسة التجارية:** تهدف إلى تعميم السياسة التجارية للتعجيل بتطوير التجارة البينية

2) **تيسير التجارة:** تهدف إلى تسهيل التجارة من خلال تخفيض تكاليف وزمن السلع إلى وجهتها.

3) **القدرة الإنتاجية:** تهدف إلى إيجاد سلاسل القيمة الإقليمية القارية لزيادة الإنتاج المحلى والتجارة في السلع المنتجة.

---

(1) المرجع السابق، ص 36.

4) **البنية التحتية:** ذات الصلة بالتجارة: تهدف إلى وضع آليات مبتكرة لمشـــاريع البنيـــة التحتية المتعددة الأقطار وتحديد أولويات مبادرات تحتية قارية مثل الطاقة والنقل.

5) **تمويل التجارة:** تهدف إلى تطوير المؤسســـات الماليـــة الأفريقيـــة لـــدعم التجـــارة والاستثمار.

6) **المعلومات التجارية:** تهدف إلى تحسين الحصول على المعلومات التجارية.

7) **تكامل الأسواق**[1]**:** يهدف إلى موائمة النظم وتنقل عوامل الإنتاج.

– ولتنفيذ خارطة الطريق لهذه الفكرة تم اقتراح الاستفادة من التقدم الـــذى تـــم إنجـــازه للتجمعات الإقليمية ومكتسبات المستويات الحالية لتحرير التعريفات داخلها ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية بين (الكوميسا – جماعة شرق أفريقيا – مجموعة السادك) والاستفادة من معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وتم اقتراح إطار زمنى كما يلى:

أ– استكمال مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية لجماعة (الكوميسا – جماعة شرق أفريقيا – مجموعة السادك) بحلول عام 2014م. وقد تم التوقيع على اتفاقية منطقـــة التجـــارة الحـــرة الثلاثية من رؤساء الدول أو الحكومات في القمة الثالثة 2015م.

ب) استكمال منطقة التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية غير الثلاثية من خلال ترتيبات متوازية ومماثلة للمبادرات الثلاثية بحلول عام 2014 م.

ج) إدماج مناطق التجارة الحرة الثلاثية ومناطق التجارة الحرة الإقليميـــة الأخـــرى فـــي مبادرة منطقة تجارة حرة قارية خلال الفترة(2015–2017م)إنشاء منطقة تجارة حرة قاريـــة بحلول عام 2017م .

---

(1) المرجع السابق، ص ص 37– 38.

3-3-6 الفوائد المرتقبة لمنطقة التجارة الحرة القارية:

أ- توسيع التجارة بين الدول الأفريقية وزيادة فرص الاستثمار بينها[1] :

ب- زيادة التجارة في الخدمات وحرية تنقل وسائل النقل دون حواجز وتبادل الخبـــرات وزيادة فرص العمل وزيادة حركة الأشخاص الطبيعيين دون قيود.

ج- زيادة فرص التخصص الجغرافي في الإنتاج وارتفاع منافسة المنتجات الأفريقية بين دول العالم.

د- زيادة الأمن الغذائي من خلال تكامل الإنتاج الزراعي بين البلدان الأفريقية.

هـ- زيادة قدرة المنتجات الصناعية الأفريقية على المنافسة من خلال تســخير وفــورات الحجم لسوق قارية كبيرة تضم أكثر من مليار نسمة.

و- زيادة نسبة تنويع اقتصاد أفريقيا وتحويله وقدرة القارة على تلبيــة احتياجاتهــا مــن الواردات من مواردها الخاصة.

ز- الحد من تعرض أفريقيا للصدمات التجارية الخارجية من خلال الاعتماد على الذات.

ح- تحسين مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وتقليــل اعتمــاد القــارة علــى العــون والاقتراض الخارجي.

---

(1)المرجع السابق، ص ص 39 .

7-3-3 الأهداف والمبادئ التوجيهية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية:

(أ) **فيما يخص الأهداف**[1]: لوحظ أن البنية التحتية والتنمية الصناعية تشكل دعائم هامة لتكامل الأسواق القارية، ويجب متابعتها في إطار البرامج القارية الحالية مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والخطة الأفريقية للتنمية الصناعية والبرامج القطاعية الإقليمية والوطنية، فيما تظل الجوانب المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبنية التحتية والتنمية الصناعية جزءاً هاماً من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.

(ب) **المبادئ** :

1. مبدأ المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.
2. مبدأ الشفافية وتقاسم المعلومات خاصة التعريفات والأنظمة والنظم التجارية.
3. مبدأ المعاملة الوطنية.
4. مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
5. مبدأ المعاملة بالمثل.
6. مبدأ التعهد الوحيد في المفاوضات حول التجارة في السلع.
7. مبدأ بشأن صنع القرار بتوافق الآراء.
8. رغم المفاوضات تقودها الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى تحديد دور أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتباره منسقاً للمفاوضات علي الصعيد الإقليمي. ومن شان ذلك أن يضمن قيام المجموعات الاقتصادية الإقليمية بدمج عملية مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية مع عمليات التكامل الإقليمي.
9. مبادئ المسائل ذات الأبعاد المتغيرة وبشكل أساسي كل أنواع التجارة.

---

(1) المرجع السابق، ص 40.

10. فيما يخص النطاق، رأت الدول الأعضاء أن الخدمات يجب أن تكون جزءاً رئيسياً من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية مع عمليات التكامل الإقليمي.

11. رأت بعض الدول الأعضاء أنه يجب إعداد نموذج لتقديم معلومات إلي المفوضية حول الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة بالطرف الثالث.

8-3-3 تعريف المنطقة الحرة الثلاثية:

منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تجمع التكتلات الثلاثة[1]: (الكوميسا، شرق أفريقيا، مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي) وتستهدف دعم جهود التنمية بالقارة الأفريقية، حيث تشكل المنطقة سوقا متكاملة تضم 26 دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعة 625 مليون نسمة، أي ما يعادل 57% من سكان أفريقيا، وتسهم بإجمالي ناتج محلى إجمالي قيمته (1.6) تريليون دولار، فضلاً عن إسهامها بما يعادل 58% من الناتج المحلى الإجمالي للقارة الأفريقية، وفيما يلى نستعرض التكتلات الإقليمية للثلاثية:

أ- **تعريف الكوميسا:** أنشئت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والتي تعرف اختصاراً بالكوميسا(COMESA)في عام 1993م ودخلت حيز التنفيذ في عان 1994م خلفاً لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي تعرف اختصاراً بـــ PTAالتي أنشئت في عام 1981م ودخلت حيز التنفيذ في عام 1982م وذلك بغرض تحقيق أهداف عديدة تتمثل أهمها في السعي لتحقيق تنمية مضطردة للدول الأعضاء في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبنى سياسات كلية وبرامج موحدة لرفع المستوى المعيشي إضافة إلى التعاون المشترك في إيجاد بيئة مشجعة ومواتية للاستثمار الأجنبي والمحلى والتعاون لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار بين الدول الأعضاء وتوثيق العلاقات بما يؤدى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بالإقليم الذى يتم عبر المراحل الآتية:

---

(1) وزارة التجارة، مايو 2015م، دراسة عن المنطقة الحرة الثلاثية، ص 10.

1. منطقة التجارة التفضيلي[1]: والتي تعنى بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإزالة وتخفيض القيود الجمركية على عمليات التبادل التجاري وقد بدأت هذه المرحلة في عام 1981 م.

2. منطقة التجارة الحرة: ويتم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المنشأة في الدول الأعضاء وفق بروتكول قواعد المنشأ لدول الكوميسا والمتبادلة بين الأعضاء وقد نفذت في أكتوبر 2000م بين دول الكوميسا وقد بلغت الدول المنفذة حتى بداية شهر مايو 2006م ثلاثة عشر دولة.

1/ **النشأة والأهداف**[2]:

1. الاتحاد الجمركي: ويهدف لتطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة في دول الإقليم التي وصلت مرحلة الاتحاد الجمركي مع دول العالم الخارجي لمجموعات سلع يتفق عليها، وقد حدد لتنفيذه في ديسمبر 2004م ولظروف الدول الأعضاء واستمرارية الدراسات والمشاورات فقد تقرر إعلانه في ديسمبر 2008م. وطبقت بعض الدول الاتحاد الجمركي وبعضها لم تطبقه.

2. السوق المشتركة: وهى مرحلة تهدف إلى الحرية في تبادل السلع بين الدول الأعضاء إضافة إلى حرية انتقال وسائل الإنتاج من رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار.

3. الوحدة الاقتصادية: وهى المرحلة النهائية والتي تهدف لتحقيق الاندماج الكامل وتنسيق السياسات وتكامل المؤسسات والوحدة النقدية والتي من المتوقع إن تقام في العام 2025م بإذن الله، ولكن هنالك دراسات جارية للتعجيل بالوحدة الاقتصادية للكوميسا لتتم أو قبل 2021م تمشياً مع برامج التعاون النقدي الأفريقي الذى يهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية في عام 2021 م.

---

(1) المرجع السابق، ص 13.

(2) موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي (بوابة افريقيا والتعاون الدولي) المؤسسة العربية، 23 فبراير 2017م الموافق 26 جمادى الآخر 1438هـ http//www.eac.int

2/ الدول الأعضاء[1]:

– يبلغ عدد الدول الأعضاء بالكوميسا (21) دولة وهي: – السودان – بورندي – رواندا – جزر القمر – جمهورية الكنغو الديمقراطية – جيبوتي – مصر – أرتيريا – إثيوبيا – يوغندا – كينيا – مدغشغر – ملاوي – موريشص – زامبيا – سيشل – سويزلاند – زمبابوي – ليبيا – تونس – الصومال.

3/ أهداف الانضمام للكوميسا ومستوى تحقيق هذه الأهداف:

– أهداف الكوميسا:

1– تحقيق النمو المتواصل و التنمية المستدامة و ذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتـــاج و تسويق متوازن و متناسق.

2– دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي و كذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي و برامجه لرفع مستويات المعيشة و تشجيع العلاقات الإيجابيـــة مـــع الدول الأعضاء.

3– التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي و الأجنبي و العابر للحدود.

4– التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة و بقية دول العالم.

5– التعاون في دفع مسيرة السلام و الأمن و الاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة وقد اهتمت الكوميسا بالسلام واعتبرته ركيـــزة أساســـية للتنمية والتبادل التجاري.

6– التنمية عبر التبادل التجاري.

7– تنمية البنية التحتية للإسهام في زيادة التبادل التجاري.

---

(1) المرجع السابق، ص 14.

- يشمل هيكل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا كل من:

1. القمة أو السلطة.
2. المجلس الوزاري.
3. لجنة محافظي البنوك المركزية.
4. لجنة الخبراء الحكوميين.
5. اللجان المتخصصة.
6. السكرتارية.
7. محكمة عدل الكوميسا.
8. اللجنة الاستشارية لقطاع الأعمال.

4/ البرامج التي تم تنفيذها لتسهيل التجارة:

1. توحيد وتنسيق رسوم العبور [1].
2. تراخيص الكوميسا لعبور الشاحنات COMESA LICENCE.
3. تنسيق الحمولة على المحور والأبعاد المسموح بها للشاحنات.
4. مشروع البطاقة الصفراء.
5. مشروع ضمانات المستودعات الجمركية.
6. النظام التجاري المبسط وهو نظام يسمح لصغار التجار من تكملة إجراءات تجـــارتهم الحدودية بحيث لا تتجاوز قيمة الصفقة 500 دولار دون الحاجة إلى الترتيبات المصرفية وتكملة المستندات مثل سجل المصدرين والمستوردين وغيرها.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 16- 17.

7. تم إنشاء شركة كومتيل لبناء شبكة اتصالات لربط الدول ببعضها لنقل الحركة الهاتفية والمعلوماتية وخدمات التلفزيون والتجارة الإلكترونية على الكوابل المحورية.

8. تحرير النقل الجوي بين الدول الأعضاء.

9. تنفيذ برنامج V-SAT، هي شبكة تخدم أعضاء الكوميسا والإيجاد وعدد الدول المشتركة في الشبكة حتى الآن 19 دولة، السيرفر الرئيسي في لوساكا عاصمة زامبيا، وقد تم تركيب 5 محطات في لوساكا وجوهانسبرج وملاوي.

ب- مجموعة شرق أفريقيا[1] :

مجموعة شرق أفريقيا هي منظمة دولية تضم خمسة دول من شرق أفريقيا و هم: بوروندي و كينيا و أوغندا و رواندا و تنزانيا.

يقع مقر المجموعة في مدينة أروشا في تنزانيا .

ج- مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية اختصاراً (SADC) ، هي منظمة دولية هي منظمة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا الجنوبية .

تم تأسيس المنظمة في 17 أغسطس 1992م.

الدول الأعضاء: يوجد 9 أعضاء مؤسسين و هم:

أنغولا- بوتسوانا – ليسوتو – مالاوي – موزمبيق – سوازيلاند – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي.

ثم أصبح عدد الأعضاء 15 عضوا بعد دخول:

- ناميبيا – 31 مارس 1990م.

- جنوب أفريقيا – 30 أغسطس 1994م.

---

(1) المرجع السابق، ص 18.

– موريشيوس – 28 أغسطس 1995م.

– جمهورية الكونغو الديمقراطية – 8 سبتمبر 1997م.

– مدغشقر – 18 أغسطس 2005م (معلقة بعد أحداث مارس 2009) م.

– سيشيل – من 8 سبتمبر 1997 م إلى 1 يوليو 2004م، ثم في 2008 م.

المقر: بتسوانا.

2– **النشأة والأهداف :**

أ– اتخذت القمة الثلاثية الأولي التي عقدت بكمبالا في 22 أكتوبر 2008م، عدة قرارات هامة بعيدة الأثر استطاعت أن تمهد الطريق أمام تأسيس منطقة تجارة حرة ثلاثية (Tripartite Free Trade Area) تضم كل الدول الأعضاء والشريكة في كل من الكوميسا (COMESA) وجماعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

ب– في القمة الثلاثية الثانية التي عقدت في جنوب أفريقيا في 12 يونيو 2011م قام رؤساء الدول والحكومات بالتوقيع مع إعلان بدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة للثلاثية (Tripartite FTA)والموافقة على المبادئ التي تحكم عملية المفاوضات والإطار الزمني اللازم لاستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة (FTA) التي تمتد لفترة 36 شهراً حتى يونيو حزيران من عام 2014م وتم مد فترة المفاوضات إلى نهاية العام الحالي.

ج– وقد تم اعتماد مبادئ وأجهزة التفاوض، وخارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، من 26 دولة هي التي تشكل مجتمعة عضوية الكوميسا، ومجموعة شرق أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، قامت 23 دولة هي: أنقولا، بتسوانا، بورندي، السودان، جزر القمر، جمهورية الكنغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، كينيا، ليسوتو، ليبيا، ملاوي، مورشيص، موزمبيق، زامبيا، رواندا، سيشل، جنوب أفريقيا، وسيزلان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي بالتوقيع على الإعلان ولم توقع مدغشقر وأرتيريا وإثيوبيا على الإعلان بعد، وقد تحدثت مدغشقر وإثيوبيا على نحو ودى عن استعدادها للتوقيع على الإعلان[1].

(1) المرجع السابق، ص ص 16–17.

3- مبادئ التفاوض:

تشمل مبادئ التفاوض الإحدى عشر ما يلي:

1) تقود الأقاليم الاقتصادية والدول الأعضاء / الشركاء المفاوضات.

2) وجود ترتيبات مختلفة.

3) المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

4) الشفافية بما فيها الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق تدابير التعريفة في كلٍ من مناطق التجارة الحرة بالمجموعات الاقتصادية.

5) البناء على المكتسبات التي حققتها منطقة التجارة الحرة في المجموعات الإقليمية الاقتصادية بشأن إدماج تحرير التعريفة الجمركية في مناطق التجارة الحرة للمجموعات الإقليمية الاقتصادية.

6) احترام وجود التزام واحد يغطي المرحلة الأولي من الإتجار بالسلع.

7) التحرير الجوهري.

8) تجنب التمييز من خلال معاملة الدول الأولى بالرعاية.

9) تجنب التمييز من خلال المعالجات الوطنية.

10) ضمان العدالة وتجنب العشوائية من خلال المعاملة بالمثل[1].

11) ضمان مشاركة الجميع من خلال اتخاذ القرارات بالإجماع.

1. تم إطلاق مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية بإنشاء منبر المفاوضات التجارية الثلاثية بوصفه جهازاً مسئولاً عن المفاوضات الفنية ويسترشد بخارطة الطريق.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 19- 21.

2. وفى سبيل زيادة الكفاءة والفاعلية ولأسباب اقتصادية ولضمان التنفيذ السريع للمسائل الأقل خلافاً، قررت القمة الثلاثية أن يتم إجراء المفاوضات في مرحلتين تسبقهما مرحلة تمهيدية.

3. القصد من المرحلة التمهيدية تحسين الشفافية من جميع الدول من خلال تبادل البيانات التجارية وبيانات التعريفة الجمركية واللوائح التجارية والتدابير والوثائق التجارية الأخرى إلى جانب تعزيز فهم وتقدير كافة الدول في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنظيم التجارة السائدة في كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثة كما كان من المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء/ الشركاء خلال المرحلة التمهيدية بإعداد مواقف وطنية للتفاوض حول البنود الجوهرية لمنطقة التجارة الحرة.

4. تم الاتفاق على أن تركز المرحلة الأولي المرحلة (1) من المفاوضات على التجارة في السلع، كما تم الاتفاق على مناقشة حركة أصحاب العمل التجارية خلال المرحلة الأولي عبر مسار منفصل في لجنة يتولى إنشاؤها اللجنة الوزارية القطاعية للثلاثية.

5. كما ستغطى المرحلي (2) من المفاوضات جدول الأعمال المضمن فيها الخدمات والمجالات المتعلقة بالتجارة، وسوف تبدأ بعد ختام المرحلة الأولي.

4- مجموعات العمل الفنية[1] :

أ- تم إنشاء مجموعات عمل فنية (فرق عمل) من بينها مجموعة العمل الفنية لقواعد المنشأ، مجموعة العمل الفنية حول التعاون الجمركي، مجموعة عمل للمعالجات التجارية وفض النزاعات، مجموعة العمل الخاصة بحركة رجال الأعمال.

---

(1) المرجع السابق، ص 22.

ب- وكانت المحصلات الرئيسية لاجتماعات هذه المجموعات هو دراسة ملاحق مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة واعتماد الملحق رقم (6) حول تبسيط وتوحيد الوثائق والإجـــراءات التجارية، وكذلك إعداد وتنسيق برامج عمل مجموعات العمل الفنية للتنسيق مع الجـــدول الـــذي اعتمده منبر المفاوضات التجارية الثلاثية.

5- المجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية : العوائق الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، قواعد المنشأ ، التعريفة الجمركية، العوائق غير الجمركية، المعالجات التجارية وتسوية المنازعات.

6- تنفيذ خارطة طريق منطقة التجارة الحرة الثلاثية

المجموعة الأولي المجالات التي تغطيها هي التعريفة الجمركية والعوائق غير الجمركيـــة وقواعد المنشأ والقضايا ذات الصلة بالجمارك والعبور. الإطار الزمنى ابريـــل 2012م ويـــتم الانتهاء منها بحلول شهر أغسطس 2013م. مازال التفاوض في بعض القضايا العالقة.

المجموعة الثانية المجالات التي تغطيها العوائق الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصـــحة النباتية. الإطار الزمنى أغسطس 2012م وحتى إبريل 2013م (تسع اشهر)، وقد تم التفـــاوض في هذا المجال.

7- الإطار المؤسسي لمفاوضات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية[1]:

شكلت القمة الثلاثية الثانية أجهزة للمفاوضات تشمل:

1. القمة الثلاثية: وهي أعلى أجهزة صنع السياسات.
2. مجلس الوزراء: وهو الجهاز المنوط به مراقبة وتوجيه المفاوضات.

---

(1) المرجع السابق، ص 23.

3. اللجنة القطاعية الوزارية المعنية بالتجارة والتمويل والجمارك والشـــئون الاقتصـــادية والشئون الداخلية/ الخارجية.

4. اللجنة الثلاثية لكبار المسئولين: وهي جهاز تفاوض عالي المستوى.

5. منبر المفاوضات التجارية الثلاثية: شكّل منبر المفاوضات التجاريـــة الثلاثيـــة أربـــع مجموعات عمل فنيه للمساعدة في العمل الفني في المفاوضات.

الفصل الرابع

تطور إنتاج الحبوب الزيتية

4-1 أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي.

4-2 السياسات الاقتصادية الكلية والقطاع الزراعي.

4-3 واقع إنتاج الحبوب الزيتية.

الفصل الرابع
تطور إنتاج الحبوب الزيتية

مقدمة:

عرف السودان على نطاق واسع من العالم بأنه قطر زراعي، وذلك بفضل ما حباه الله به من موارد زراعية عظيمة، تمثلت في اتساع رقعة البلاد والصالحة للاستثمار الزراعي، ويتمتع السودان بموارد مائية كبيرة تتمثل في أكثر من ألف مليار متر مكعب من مياه الأمطار، وفي تعدد الأنهار وعلى رأسها نهر النيل العظيم، ومن ثم في وجود مخزونات غنية بالمياه الجوفية لم تستثمر بعد. وتمتلك البلاد ثروة عظيمة من الأنعام والحيوانات البرية، وتزخر الأنهار وسواحل البحر الأحمر بالأسماك والأحياء المائية النادرة. وتنوع المناخ، من طقس شبه استوائي في جنوب البلاد إلى طقس شبه معتدل في الشمال وعلى ساحل البحر الأحمر، على تهيئة البلاد لإنتاج قائمة غير محدودة من المحاصيل الحقلية والبستانية. والسودان من قبل يتمتع بموقع استراتيجي على ساحل البحر الأحمر، ويتصل بسبعة أقطار في القارة الأفريقية، كما يرتبط عبر البحر الأحمر بالدول العربية الشقيقة وبالعالم الخارجي.

وتبين الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية إن القطاع الزراعي يحتل موقع الريادة والقيادة في الاقتصاد السوداني حيث بلغت مساهمته نحو 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 مقارنة بـ(30.1) في العام 2016 م ويعتمد عليه (80%) من المواطنين في حياتهم الاقتصادية وتعتمد حوالي (90%) من حصيلة صادرات السودان الغير بترولية على الزراعة عن طريق تصدير القطن والصمغ العربي والماشية واللحوم والحبوب الزيتية والذرة والخضر والفاكهة وغير ذلك من المحاصيل الزراعية الأخرى ومنتجاتها.

ويتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانات هائلة توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار فيه وقد رشح السودان ضمن ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم مع أستراليا وكندا.

ويعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التي يعد ميزانها الزراعي موجباً ويساهم مساهمة فعالة في الأمن الغذائي العربي إذ بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية حـــوالي 25% من جملة الصادرات في عام 2016 م.

والسودان بلد غني بموارده الطبيعية التي تجعل قاعدة اقتصاده تقوم علي الإنتاج الزراعي والحيواني. ومن ثم فإن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد وعماد معظم المناشط الاقتصادية الأخرى. كما تشكل الزراعة كذلك أساس البناء الاجتماعي الذي تكيفه التركيبـــة الأنثربولجيـــة والمناخ وطبيعة الأرض. وبالرغم من الإمكانات الزراعية الضخمة المتوفرة بالسودان فإن تنمية في القطاع الزراعي والاستفادة القصوى من ميزاته لا زالت تتطلب الجهود لاستغلالها حتى تدفع عجلة الإنتاج والتنمية نحو الرقي والتقدم.

إن المنتجات الزراعية لها سمات وصفات ميزتها عن بقية المنتجات غير الزراعية مثـــل موسمية الإنتاج الزراعي، عدم إمكانية تحديد تكلفة الإنتاج، سرعة العطب والتلـــف وغيرهـــا. وأيضاً تتأثر المنتجات الزراعية بالظروف الطبيعية والبيئية مما يجعلها عرضة للتلـــف، وهـــذا يؤثر على الكميات المنتجة والتي بدورها تؤثر على الأسعار، وهذه الأسعار تؤثر على كل مـــن المنتج والمستهلك.

4-1 أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني :

يعتبر القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي العمود الفقري للاقتصاد السوداني إذ يساهم بحوالي (31.3%) من إجمالي الناتج المحلى وفقاً لتقديرات عام 2016م، ونحو (80%) من جملة الصادرات السودانية غير البترولية ويعتمد عليه حوالي (70%) من إجمالي السكان في معيشتهم ويستوعب حوالى (57%) من القوى العاملة.

معظم الصادرات السودانية تركزت في المنتجات الزراعية مثل القطن الحبوب الزيتية واللحوم إضافة إلى الصمغ العربي والخضروات والفاكهة.

تعتمد الصناعات التحويلية في السودان على المنتجات الزراعية حيث تعتمد كل من صناعة السكر والزيوت على بذور أو تقاوى محاصيل القطن، الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس بجانب الصناعات التحويلية الأخرى مثل صناعة الإيثانول بمصنع سكر كنانة كأول دولة عربية منتجة له.

يمتلك السودان (108) مليون رأس من الماشية وحوالى (43.3) ألف من الثروة الداجنة إضافة إلى إعداد مقدرة من الحيوانات البرية التي تمتاز بجلود ذات قيمة عالية بجانب ثروة سمكية يقد مخزونها بالمياه العزبة والمالحة بأكثر من (72) ألف طن سنوياً.

يمتلك السودان أيضاً ثروة غابية تقدر بنحو (43) مليون فدان، فضلاً عن مراعى طبيعية تقدر بحوالي (115) مليون فدان.

4-1-1 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والنمو:

أولاً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي[1]:

يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة ويحد السودان سبعة دول هي مصر وليبيا وأثيوبيا وأرتيريا وتشاد وأفريقيا الوسطي جنوب السودان كما يجاور المملكة العربية السعودية عبر البحر الأحمر

(1) التقرير السنوي بنك السودان المركزي ، 2015م، العدد 55، ص 11-13.

جدول رقم (4/1/1)

يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلى الإجمالي (%) للفترة (1987-2016)م[1]

البيان / العام	القطاع الزراعي	الزراعة المروية	الزراعة المطرية الآلية	الزراعة المطرية التقليدية	الثروة الحيوانية والمراعي والعلف	الغابات	القطاع الصناعي	التعدين	الصناعات التحويلية	الكهرباء والمياه	البناء والتشييد
1987	45.2	12.7	2	7.5	18.6	2.9	20.2	7.8	7.5	1.8	4.8
1988	44.7	12.9	2.5	6.5	16.4	2.7	20.1	9	8.6	1.6	5.1
1990	45.1	13.2	1.7	6.8	17.2	2.5	20	8.7	8.2	1.9	5.0
1991	45.8	12.5	1.8	7.4	18.5	3.3	19.7	8.1	8.4	2.0	4.8
1992	46.5	13	1.5	8.1	17.1	2.3	19.4	7.5	8.1	2.1	4.7
1992	43	11.8	2.1	6.5	19.5	3.1	18.2	5.2	8	1.4	4.9
1993	48.2	12.7	1.1	7.7	22.1	3	17.5	1.2	7.2	1.5	4.5
1994	48.4	11.5	1.7	8	21.1	2.6	16.4	1.1	7	1.9	4.9
1995	48.5	13.1	2	7.4	20	2.7	16	0.7	6.5	2.0	5.1
1996	48.8	13.5	1.6	6.8	22.1	2.8	15.5	0.8	6.7	1.5	4.8
1997	48.1	13.3	1.8	7.1	21	3.1	15.1	1	7	1.7	5.0
1998	48.7	14.3	1.9	7.4	21.7	3.3	15.0	0.9	7.2	1.8	5.1
1999	49.8	12.8	2.7	8.7	22.3	3.3	15.8	1.9	7.2	1.8	4.9
2000	46	13	1.0	8.0	22	3.0	21	8.0	7.0	2.0	5.0
2001	45.6	13.4	1.1	6.3	21.7	3.1	22.8	8.7	7.9	1.7	4.5
2002	46.0	12.7	1.3	8.1	20.9	3.0	23.1	9.1	7.9	1.7	4.4
2003	45.62	12.4	2.2	7.3	20.8	3.0	24.13	9.7	8.2	1.6	4.6
2004	44.5	11.9	2.8	7.1	19.8	2.9	25.4	10.8	8.2	1.6	4.8
2005	39.6	10.9	1.4	5.4	19.4	2.5	28.3	15.8	7.0	1.4	4.1
2006	39.2	11.1	1.5	6.4	17.8	2.4	28.3	15.9	6.9	1.4	4.1
2007	42.1	10.2	1.8	6.2	19.8	2	28.1	15	6.6	1.6	4.3
2008	41.2	12.1	2.1	5.6	20.5	3.1	28.5	15.3	7	1.5	4.8
2009	39.3	11.4	1.9	7.1	21.2	2.5	28.2	16	7.8	1.3	4.2
2010	44.3	13	1	8	23.4	2.2	29	17.2	7.0	2.1	4.9
2011	45.1	14	1.6	7.2	21.3	3.2	29.3	18.1	7.1	1.6	4.4
2012	39.7	14.6	1.4	6.7	22.5	2.9	29.1	16.2	7.6	1.8	4.7
2013	40	11.2	1.8	5.4	17.9	2.3	25.4	15.4	6.9	1.5	4.5
2014	41.2	12.5	1.2	8.7	18.7	3.2	26.2	16.2	6.5	1.9	4.3
2015	44	13.7	1.7	9	19.5	2.8	27	14	7.8	1.5	4.2
2016	44.5	14.1	2.2	9.1	20.6	2.7	27.5	14.5	8.5	1.7	4.9

المصدر: بنك السودان المركزي.

(1) سليمان سيد أحمد السيد، طبعة ثانية 2008م، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، ص 16.

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :

الجدول **(2/1/4)** يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفتـــرة (1987–2016) م، حيث سجلت أقل مساهمة قدرت بحوالي (39.2%) في عام 2006م، بينما سجلت أعلى مساهمة (49.8 %) في العام 1999م.

1. القطاع الزراعي (يشمل القطاع النباتي والحيواني).
2. القطاع الصناعي (يشمل التعدين والتصنيع والطاقة والتشييد).
3. القطاع الخدمي (يشمل الخدمات الاقتصادية: النقل والمواصلات والاتصالات، التجارة، البنوك، شركات التأمين، الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى).

ثالثاً: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من (1987–2016) م

البيانات الإحصائية الواردة بالجدول (13–4) توضح التذبذب في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة وارتفاعه المفاجئ في العام 2016م. حيث بلغ معدل النمو حوالى (6%) نظراً لوفرة الإنتاج في عام 2016م.

جدول رقم (4/1/2)

يوضح: معدل نمو الناتج المحلى خلال الفترة (2016/2010) م

العام	معدل النمو %	العام	معدل النمو %	العام	معدل النمو %	العام	معدل النمو %	العام	معدل النمو %
1987	14.2	1994	6.0	2001	6.4	2008	7.8	2015	4.9
1988	0.3	1995	11.6	2002	6.7	2009	4.5	2016	6.0
1989	8.9	1996	6.1	2003	6.1	2010	5.5		
1990	5.5	1997	8.2	2004	7.4	2011	3.4		
1991	7.5	1998	4.2	2005	8.1	2012	5.7		
1992	6.6	1999	8.4	2006	9.3	2013	3.5		
1993	4.6	2000	6.0	2007	10.5	2014	3.6		

المصدر: وزارة الزراعة– الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

رابعاً: تطور معدلات التضخم[1]:

بيانات الجدول (4/1/2) تشير للتزايد الكبير في معدلات التضخم خلال الفتـــرة (1987-2016) م وبلغ أعلى معدل له خلال الفترة في العام 2014م، حيث قدر بحوالي (37.5%). مع ملاحظة التدني في معدل التضخم عام 2015م - 2016م الذى بلـــغ (16.9%-17.7) علـــى الترتيب. ويعزى ذلك إلى:

انخفاض الأسعار في بعض السلع الاستهلاكية، ثبات أسعار المحروقات، حدث تراجع في أسعار اللحوم خاصة في الولايات الغربية من البلاد.

جدول رقم (4/1/3)

يوضح: معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2016) م

العام	متوسط معدل التضخم %	العام	متوسط معدل التضخم %	العام	متوسط معدل التضخم %	العام	متوسط معدل التضخم %	العام	متوسط معدل التضخم %
1987	25.0	1993	10.2	1999	16.2	2005	8.5	2011	18.1
1988	49.1	1994	15.9	2000	8.0	2006	7.2	2012	35.1
1989	14.1	1995	69.0	2001	4.9	2007	8.1	2013	37.1
1990	17.4	1996	30.4	2002	8.3	2008	14.3	2014	37.5
1991	22.5	1997	47.2	2003	7.7	2009	11.2	2015	16.9
1992	19.2	1998	17.0	2004	8.5	2010	13.0	2016	17.7

المصدر: وزارة الزراعة- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان 2015م، مرجع سبق ذكره، ص 25.

4-2 السياسات الاقتصادية الكلية والقطاع الزراعي :

لقد تمحورت السياسات الكلية التي طبقت في السودان منذ مطلع القرن الماضي تحت مسمى سياسات لا للتحرير الاقتصادي حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي والذى يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الأول، وذلك عبر حزمتين من السياسات التي تحمل صيغة صندوق النقد والبنك الدوليين، الحزمة الأولى تتمثل في السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي والتي تهدف للسيطرة على العجز في ميزان التدفقات والموازنة الداخلية وخفض معدلات التضخم وتتمثل أهم أدوات هذه السياسات سعر الصرف وعرض النقد ومعدلات العائد الاقتصادي الحكومي، أما الحزمة الثانية في السياسات فهي ما يمكن وصفها بسياسات جانب العرض والتي تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الإجراءات المؤسسة التي تمثل حزمة من الإجراءات المتمثلة في تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتعظيم دور الدولة في الاقتصاد عبر برنامج الاستخصاص إلى جانب العديد من الموضوعات المؤسسية الأخرى[1].

ويمكن القول إجمالاً الحزمة الأولى من السياسات تهدف إلى خلق بيئة مواتية تضمن تحقيق الاستقرار المالي والتي تشمل الضمان لنجاح الحزمة الثانية في البرامج الإصلاحية والتي تهدف زيادة العرض أو الإنتاج الكلى للبلاد خاصة الموجة للصادرات مما يزيد أو يؤدى إلى زيادة حصيلة البلاد من المدفوعات مقابل التزاماتها تجاه واجباتها خاصة في تلك السياسات التي تعمل بصورة أساسية على إعادة توجيه الإنتاج بصورة أساسية نحو التصدير.

(1) عبدالقادر مبارك الهادي، 2012م، السياسات الكلية في القطاع الزراعي، ص 2

انطلاقاً مما ذكر يمكن القول بأن سياسات التحرير الاقتصادي هدفت بصورة أساسية إلى النهوض بالإنتاج وذلك بتوفير الحوافز الشهرية للمنتجين عبر إزالة التشوهات السعرية والتي تعطى إشارة سالبة للمنتجين[1].

ولكن على الرغم من أن تلك الإصلاحات الاقتصادية قد استهدفت النهوض بالقطاع الزراعي إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن أثرها كان محدوداً خاصة فيما يتعلق بالثقة المحورية المختلفة في الحوافز السعرية للمنتجات الزراعية والتي ظهر أنها موجبة ولكنها تتميز بالانخفاض في نسبة الإهمال والعوامل غير السعرية المؤثرة على العرض والمتمثلة في تقديم الدعم والتحويل والبيانات الأساسية والاستثمارات العامة.

ومن الملاحظ في النجاح لسياسات التحرير الاقتصادي هو الأداء المتواضع للصادرات الزراعية والتي مثلت أهم الأهداف الرئيسية لتلك السياسات.

1-2-4 أهم موجهات استراتيجية القطاع الزراعي[2] :

في ظل السياسات الجديدة والتوجهات التي تبناها النظام القائم في السودان فإن الفرصة أتت لإنقاذ الاقتصاد السوداني علي أساس التنمية والإنتاج. وجعلت التنمية المتوازنة والتنمية الريفية موضوع الإنقاذ الاقتصادي والمجال الذي توجه إليه الجهود والاستثمارات، ولقد وضعت الدولة سياسة زراعية تهدف لمضاعفة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض كبيرة للتصدير. ومن ثمَّ فقد حددت السياسة أولويات وأسبقيات معينة للاستثمار وجهت إليها الدعم والتسهيلات والامتيازات الخاصة كمنح الأراضي الاستثمارية والإعفاءات الجمركية والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال .

---

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان 2016م، مرجع سبق ذكره، ص28-30.

(2) مجموعة من الاستاذة، 2010م، مركز ركائز المعرفة، ص 2.

4-2-2 السياسات الزراعية :

هي مجمل الخطوات التنظيمية والتشريعية لتنسيق الأنشطة والإجـراءات مـن خـلال الهياكل الاقتصادية والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف القطاع الزراعي. والهـدف الاسـتراتيجي العامة هو إحداث تحول نوعي في القطاع الزراعي من قطاع تقليدي ينتج بمعدلات الكفاف فـي كثير من محاوره بوسائل بدائية إلي قطاع اقتصادي حديث ومتجدد لتحقيق إنتاج مرن، مسـتدام وقادر علي المنافسة. وتمثلت أهداف السياسات الزراعية لتحقيق الأهداف التالية[1]:

1. تحقيق السلم الاجتماعي بالتنمية الريفية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعيـة وحسن إدارتها.
2. تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل الأسرة وتقليل حدة الفقر.
3. بناء قدرات المنتجين والمتعاملين في القطاع الزراعي لرفع كفاءة الأداء كماً ونوعاً.
4. تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تجارة السودان الخارجية.

4-2-3 تحليل الوضع الراهن والآثار الماثلة في القطاع الزراعي

أ- إرتهن القطاع الزراعي للعديد من العوامل المهمة التـي تضـافرت لتشـكل واقعـه المعاصر. ولعل أهم هذه العوامل اعتماد أنشطة الإنتاج الزراعي منذ البدايات بصورة تكاد شبه كلية على استنزاف الموارد الطبيعية في ظل النمط المؤسسي المشاع لاسـتخدامات الأراضـي والمياه. وبينما كانت الأحوال طيبة قبل نحو ستين عاماً نسبة لتوفر الموارد الطبيعيـة اتجهـت تدريجياً نحو التدهور تبعاً للنمو السكاني المطرد وتمدد المساحات المزروعة بالمحاصيل وتزايد أعداد الثروة الحيوانية والقطع الجائر الواسع للغابات، في غياب أي استثمار يذكر لتحسين تلـك الموارد. وقاد كل ذلك إلى تدهور التربة وتمدد التصحر وتراجع مريع وماثل للعيان في إنتاجية

(1) المرجع السابق، ص 31.

المحصول والحيوان. وتبعاً لهذا التدهور ظلت الأنشطة الزراعة تنتقل جنوباً مخلفة وراءها موارد متهالكة. ولم يستثنى من ذلك حتى المناطق التي حظيت بنعمة الري أو تلك التي تتجدد فيها الموارد مثل الأحواض والمواقع الفيضية[1].

ب- من ناحية أخرى فإن السياسات الزراعية المتذبذبة لم تكن في مجملها محفزة لتطور الزراعة. فالتحليلات تثبت أن حوافز الإنتاج الزراعي شابها التشوه عبر العقود المتلاحقة منذ 1955 م وانعكس ذلك سلباً على الحافز لسلع الصادر الزراعية في معظم السنوات وإيجابية الحافز في معظمها للسلع الزراعية القابلة للاستيراد حيث كان ذلك مثبطاً لإنتاج السلع القابلة للتصدير التي تكون معظم الإنتاج الزراعي. ونتج ذلك عن تشوهات سعر الصرف والضرائب العالية والجبايات غير المرتبطة بتقديم خدمات والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات وضعف مؤشر كفاءة الأداء.

ج- يضاف إلى تلك العوامل الإنفاق الضئيل على القطاع الزراعي، خاصة القطاع المطري التقليدي الذي يضم معظم الإنتاج النباتي والحيواني ويوفر سبل العيش لغالبية السكان. فقد تدهور الإنفاق على الزراعة من القطاع المصرفي. هذا وقد شهد السودان تحولات كبيرة خلال العشر سنوات الماضية نتج بصورة أساسية عن اكتشاف البترول والتوسع في قطاع خدمات الاتصال والمواصلات والتشييد. وأثمرت تلك التحولات نسب نمو عالية بمتوسط (9%) خلال الفترة (2005-2007) م وضعت السودان في مقدمة الدول الأكثر نمواً في المنطقة خلال العقد الأخير. وظل البترول يساهم بنسب متزايدة في الدخل القومي قدرت بنحو (1.6%) في عام 2007م. وبالرغم من أن متوسط دخل الفرد قد زاد بحوالي أربعة أضعاف - من نحو(360) دولار عام 1999م إلى ما يقارب (1400) دولار عام 2008م في عام 2014 م

(1) المرجع السابق، ص، 32.

نسبة(15.7 %) مقارنة في العام 2015م بلغ نسبة (16.8%)، حيث يمثل التمويل الممنوح لكافة القطاعات ذات الأولوية (الزراعة، الصناعة، الصادر والتعدين) نسبة (27.3 %) من إجمـــالي التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى العام 2010م بينما كان نسبة التمويل الممنوح لتلك القطاعات الأولية في العام 2015م بلغت (34%) من إجمالي التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى[1].

جدول رقم (4/2/4)

يوضح: حجم التمويل والمساحات الممولة خلال الموسم (2015/2014) م و (2016/2015)م

القطاع	المساحة الممولة (ألف فدان)		حجم التمويل (مليون جنيه)		نسبة التغير في المساحة الممولة %	نسبة مساهمة التمويل في المساحة %	
	2015	2016	2015	2016	27.8	2015	2016
المطري الآلي	5032	6433	463.8	684	28.3-	52.8	55.5
المطري التقليدي	126	90.4	13.3	13.3	22-	1.5	1.08
القطاع المروى	174	135.9	75.1	83.9	11.1-	8.5	6.81
القطاع البستاني	18	16	21.1	49.5	61.3	4.02	20.4
الآلات والمعدات	655	1056.6	306	401.6	28.8	32.59	34.8
الجملة	6005	7731.9	879.1	1232.3	100	100	100

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي.

نلاحظ من جدول رقم **(4/2/4)** حيث بلغت جملة التمويل (879.1) مليون جنيه وزع بين القطاعات الإنتاجية المختلفة في مساحة قدرت بنحو(6015) ألـــف فـــدان بالإضـــافة لـــلآلات والمعدات الزراعية خلال الموسم (2015/2014) م على سبيل المثال، بينما بلغت جملة التمويل (1232.3) مليون جنيه وزعت للقطاعات المختلفة في مساحة قدرت بنحو (7731.9) ألف فدان في العام 2016م.

(1) المرجع السابق، ص 33.

شكل رقم (4/2/1)

يوضح: حجم التمويل والمساحات الممولة خلال الموسم (2015/2014) م

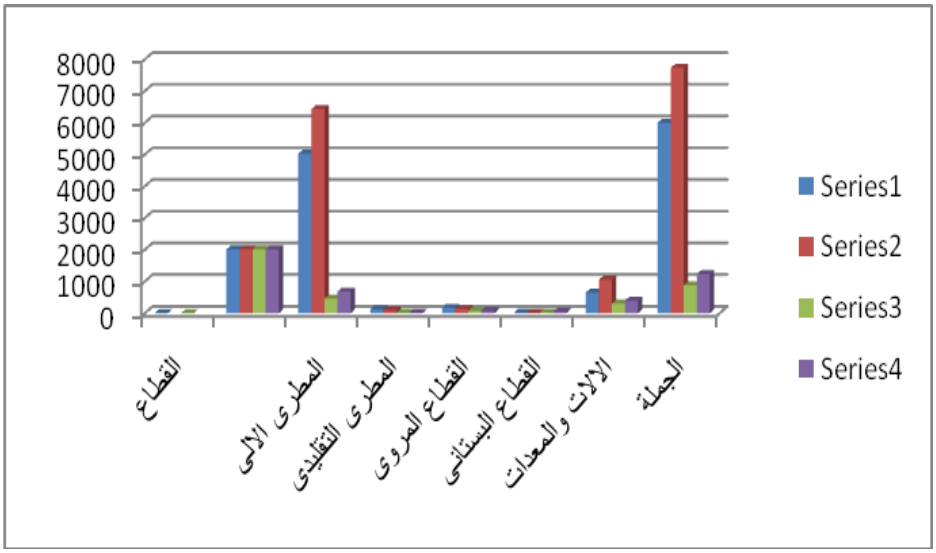

المصدر: إعداد الباحثة.

وخلافاً لنسب النمو العالية للدخل القومي الكلي، فإن الزراعة تساهم بنسب متناقصة في الدخل القومي حيث بلغت مساهمتها نحو (36%) عام 2008م مقارنة بحوالي (50%) في عام 1999م ليس هذا فحسب، بل إن مساهمتها في عائد الصادرات قد تقلص من حوالي (52%) عام 1999م إلى (4%) عام 2007 م، بل أن القيمة المطلقة لصادراتها في الخمس سنوات الأخيرة (2004-2008) م والذي لم يتعدى معدله السنوي (418) مليون دولار قد تناقص بنسبة (27%). وصاحب تناقص قيمة الصادرات زيادة مطردة في قيمة الواردات الزراعية التي بدأت منذ عام 2000 م تفوق قيمة الصادرات بفروق متزايدة. ومع تنامي الاعتماد على البترول فإن الواقع ينبئ باختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية[1].

د- ومن بين تداعيات واقع الزراعة ذات الارتباط بالفقر أحوال الأمن الغذائي الذي يتحقق بتواجد مكونات الغذاء الرئيسية والتمكن من الوصول إليه والحصول عليه وكفاءة الاستفادة منها

(1) المرجع السابق، ص 34.

حيث العلاقة بالنواحي الصحية. وأهم مكونات الأمن الغذائي في السودان الذرة والدخن والقمح إضافة لمنتجات نقدية وغذائية متنوعة كالسمسم والفول السوداني والقطن والصمغ العربي والحيوان ومنتجاته[1]. ويتسم الإنتاج في السودان بالتذبذب من عام إلى آخر متأثراً بالعوامل المناخية في حالتي الذرة والدخن وبالسياسات وملاءمة الطقس في حالة القمح. ولكن بصورة عامة ورغم التذبذب يمكن للسودان في متوسط الأحوال أن ينتج ما يحتاجه من الذرة والدخن حيث تشير التقديرات في شمال البلاد تفوق الإنتاج في المتوسط على الاستهلاك البشرى من هذين المحصولين (على أساس متوسط 88 كجم للفرد في العام) بمعدل (788) ألف طن سنوياً خلال الفترة (2004–2010) م، يذهب جزء منها للبذور والأعلاف والتصنيع ولم تحدث فجوة إلا في عامين خلال تلك السنوات الست. ولكن استمرارية توفر الغذاء من هذين المحصولين يعوقها قصور السياسات التخزينية والسعرية ذات الكفاءة العالية.

هـ– أما القمح فتسود بشأنه فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك قدرت بمتوسط (1,2) مليون طن خلال نفس السنوات، يحتاج إلى بذل الكثير من الجهود حتى يمكن الوصول إلى سد نحو (75%) من حاجة الاستهلاك. وفي كل الأحوال من الضروري التيقن من أن الإنتاج المحلي من الغذاء يتسم بالكفاءة التي تجعله أفضل من الاستيراد. وأهم مشكلات تواجد الغذاء عوائق إيصاله إلى مناطق الفجوة في الوقت المناسب نتيجة لفقر بنيات الطرق وتكلفة الترحيل.

و– كذلك يشهد واقع القطاع الزراعي على ضعف قدرات المنتجين الناجم عن قصور الخدمات الإرشادية والتدريبية حيث أدى ذلك إلى استمرار تقليدية النظم والإنتاج لعقود وانعدام الحافز لإحداث أي تغيير أو مبادرات من جانب المنتجين خاصة في القطاع المطري التقليدي.

---

(1) المرجع السابق، ص 35.

ز- ارتفعت الكميات المصدرة من السمسم (211) ألف طن للعام 2012م إلى (438) ألف طن للعام 2017م بنسبة زيادة قدرها (107%) كما أن عائداتها زادت من (272) مليون دولار إلى (354) مليون دولار بنسبة زيادة تساوى (30,1%). ونجد أن الكميات المصدرة من السمسم قد زادت من (1667) ألف طن إلى (264) ألف طن وفى المقابل زاد عائد الصادرات من (139,2) مليون دولار إلى (198,4) مليون دولار، تم تصدير (73%) من إنتاج السمسم. يعتبر السمسم سلعة هامة تستخدم كمادة غذائية، وكيميائية ومادة مضافة لكثير من الصناعات وتستوردها كل الأسواق العالمية إلا أنها تعانى ضعف في البنيات التحتية الخدمية للتسويق مثل التخزين والنظافة، والتعبئة ونقص في عدد المعامل لتحليل العينات وإصدار شهادات معتمدة دولياً وغيرها[1].

ح- زادت الكميات المصدرة من الفول السوداني بصورة كبيرة من (4,6) ألف طن للعام 2012 م إلى (33) بألف طن للعام 2016م كذلك زادت إيراداتها النقدية من (5,7) مليون دولار إلى (27) مليون دولار بنسبة زيادة قدرها (370%).

ط- إذ ارتفعت الكميات المصدرة من (14,7) ألف طن إلى (72,1) ألف طن وكذلك ارتفعت القيمة من (12,8) مليون دولار إلى (55,8) مليون دولار بنسبة زيادة كبيرة قدرها (339%). للفول السوداني أهمية غذائية كبيرة، كما أنه يستخدم كزيت للماكينات والآليات وفى الصناعات الطبية الأخرى. له طلب عالمي كبير إلا أنه يعانى من مشاكل الأفلاتوكسن.

(1) المرجع السابق، ص 36.

جدول رقم (4/2/5)

يوضح رصيد التمويل الممنوح من البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة 1987-2016م بملايين الدينارات

القطاع / الفترة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع	(%) نسبة تمويل الزراعة من إجمالي التمويل
1987	0.0080	4.786	3.570	1.337	0.976	1.132	10.45	22
1988	0.1	3.564	3.508	1.477	1.342	1.543	11.34	21
1990	0.3	1.987	3.505	1.303	0.786	1.754	12.76	23
1991	0.8	2.654	3.698	1.230	1.952	1.986	10.45	29
1992	3.7	1.675	3.332	1.989	1.231	2.345	11.15	27
1993	11.3	1.987	3.486	0.781	1.432	1.234	12.05	24
1994	18.7	1.840	2.236	0.105	0.567	2.379	10.073	29
1995	29.5	2.618	3.947	1.227	0.419	2.725	14.515	24
1996	35.8	6.385	6.643	1.705	1.216	9.002	33.948	26
1997	90.0	7.284	8.387	0.857	1.738	10.766	41.556	30
1998	125.2	8.908	8.114	0.325	2.028	12.235	47.283	33
1999	157.6	7.184	8.359	1.519	2.816	14.021	48.732	30
2000	148.3	8.343	16.839	1.125	8.243	26.867	79.224	22
2001	178.1	16.445	21.832	4.107	20.900	28.450	111.340	17
2002	196.1	20.850	21.970	7.078	19.765	51.055	160.020	14
2003	236.8	24.637	27.517	1.107	19.123	66.177	216.023	11
2004	273.2	23.965	26.765	6.143	18.945	36.230	145.650	13
2005	286.4	23.843	26.321	4.987	19.543	69.735	150.732	15
2006	394.1	24.675	25.987	3.912	19.987	65.876	143.643	12
2007	1,052.0	23.987	23.875	5.897	18.654	45.987	123.765	10
2008	1,367.5	22.982	23.675	4.987	20.342	44.873	123.987	16
2009	1,956.9	22.675	22.653	7.834	21.453	56.923	154.875	18
2010	2,638.2	21.345	23.984	6.854	19.654	65.854	156.986	19
2011	2,673.9	26.521	22.553	7.981	19.231	45.976	156.933	21
2012	3,745.4	25.632	24.754	6.123	18.875	46.786	167.432	18
2013	6,721.0	23.123	25.854	7.654	19.652	55.854	140.876	17
2014	6,062.1	22.872	26.634	8.324	17.987	56.123	155.865	19
2015	11,089.4	22.456	23.846	5.675	18.123	34.678	145.986	16
2016	18,893.6	23.548	24.764	7.734	18.987	38.875	146.654	15

المصدر: بنك السودان المركزي.

يشمل القطاع الزراعي الإنتاج النباتي والحيواني (الثروة الحيوانية والسمكية) ويلاحظ ثبات نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي.

من جدول رقم (4/2/5) الذى يوضح رصيد التمويل الممنوح من البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة 1994-2003م حيث سجلت أعلى نسبة تمويل للقطاع الزراعي 33% في عام 1998م، بينما أدنى نسبة سجلت 11% كانت في العام 2003م.

4-2-4 السياسات في قطاع الثروة الحيوانية :

تقوم الدولة بالتطوير والمؤسسي لإدارة نشاط تسويق الماشية واللحوم، بتوفير المعلومات المطلوبة وتنظيم المصدرين لمنع التضارب وإصدار قانون تنظيم أسواق الماشية، والتركيز على تصدير اللحوم بدلاً عن الصادر الحي، وتخفيض الرسوم والضرائب على مدخلات الإنتاج الحيواني وصادرات اللحوم الحيوانية لزيادة القدرة التنافسية. تحويل بنك الثروة الحيوانية إلى بنك تنموي وذلك برفع أسهم الحكومة إلى أكثر من (51%) للقيام بالتمويل المصرفي لتنمية وتطوير القطاع التقليدي لقطاع الثروة الحيوانية. سن التشريعات والقوانين اللازمة لتخصيص مناطق صناعية لتستوعب كل الصناعات المرتبطة بالإنتاج الحيواني من مسالخ صناعات جلدية. إصلاح النظام الضريبي والزكوي لقطاع الثروة الحيوانية. خلق فرص استثمارية مشجعة لجذب المستثمرين لقطاع الثروة الحيواني لتأهيل وتوسعة بنيات الصادر من محاجر ومسالخ والخدمات اللوجستية المساندة مثل التبريد والتخزين والنقل والتغليف[1].

(1) المرجع السابق، ص 37.

4-2-5 السياسات في مجال الغابات والمراعي والحياة البرية[1]:

ب- تبني برنامج واسعة وطموحة لتخصيص الأراضي للغابات وتخصيص الموارد البشرية والمادية لإعادة تأهيل الموجود من الغابات وبخاصة الغابات النيلية والمغروسة في الأراضي الزراعية والغابات التي تحمي الصحراء جنوباً.

ب- تفعيل دور الهيئة القومية للغابات وإعادة النظر في قوانينها والتزاماتها ومخصصاتها المالية.

ج- سن التشريعات والقوانين المنظمة للمراعي في السودان، مع التأكيد على ضرورة إشراك المجتمعات الرعوية بحيث تكون منسجمة مع تطلعاتها ومستجيبة للتقاليد الاجتماعية والثقافية .

د- عقد شراكة زكية مع الدول الصديقة الهند مثلاً، فيما يتعلق بمسح الموارد الغابية والاستشعار من بعد والتقانة لتعظيم الفائدة.

4-2-6 اتجاه الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي:

أ- السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر وخاصة في مجال الرخص والتسعيرة والضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة مثل الإجراءات النقدية والمالية والقيود على هوامش الأرباح وتنظيم سعر الصرف غير الواقعي وخاصة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تتعامل بسعر الصرف الرسمي مثل الصمغ العربي والقطن وهذا إلى جانب القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي والتي كانت تضع قيوداً على موارد الصادر مثل حجز هذه الموارد لتباع لبنك السودان بأسعار غير مجزية وغير محفزة للإنتاج والتصدير.

---

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان، 2017م، وزارة الزراعة، ص ص 8 – 11.

ب- غياب السياسة الزراعية المستقرة التي تشجع إنتاج الصادر وتخصيص المساحات المراد زراعتها مما جعل الإنتاج الزراعي المطري يتوقف على كمية الأمطار كما ان الزراعة في المناطق المروية تنقصها علاقات إنتاج واضحة وأن الإنتاج كان معرضاً للتذبذب حسب توفير المدخلات الزراعية والتمويل والمبيدات المختلفة وفى إطار التخطيط في تخصيص المساحة للمحاصيل المختلفة قد تمت زيادة المساحة المخصصة للمحاصيل الغذائية القمح، والذرة على حساب القطن، مما أدى إلى تراجع صادر القطن وقد تم اتخاذ القرار بالرغم من الأهمية التي كانت تشكلها موارد القطن في الميزان التجاري[1].

7-2-4 السياسات الكلية والقطاعية غير المواتية:

ظل القطاع الزراعي يعانى من تذبذب السياسات الكلية والقطاعية عبر مسيرة الحكم الوطني مما أثر سلباً على تطوره، والخطط والبرامج بمختلف مسمياتها وفتراتها الزمنية لم تكن تفى برغبات وآمال كل القطاعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

لقد ظل القطاع الزراعي منذ عهد الاستقلال وحتى بعد سياسات التحرير الاقتصادي يعتمد على مؤسسات القطاع العام ويدار بعقلية مركزية ثم تأخذ في الاعتبار من الشركاء في العملية الإنتاجية وكان التركيز فقط على الإنتاج دون الالتفات إلى معوقات الإنتاج ومخارجه كالتصنيع والتخزين والتسويق حتى بعد قيام الخصخصة ظلت العقلية المركزية في التخطيط والإدارة.

أولاً: أسباب تراجع الإنتاج الزراعي:

يعد تراجع الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة عوامل عديدة يمكن حصرها فيما يلى:

أ- معوقات طبيعية:

تقع معظم الأراضي السودانية في حزام المناطق القاحلة الجافة ويندرج هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب مما يستوجب الالتزام بضوابط وموجهات علمية لاستغلال الموارد الزراعية المتاحة.

---

(1) المرجع السابق، ص 12-13.

ب- معوقات ومحددات تقنية :

1. ضعف خدمات الميكنة الزراعية.
2. ضعف استخدام المدخلات الزراعية.

ج- معوقات مالية تتمثل في: ومنها ضعف الإنفاق على القطاع الزراعي وتعدد الجبايات على الإنتاج الزراعي، وضعف حجم التمويل وارتفاع تكلفته، بعد سياسة التحرير لا توجد حماية للمنتجات الزراعية، ضعف الإمكانات يعوق عملية وقاية المحاصيل ومكافحة الآفات مما يؤدى إلى زيادة حجم الفاقد.

د- المعوقات المؤسسية والتنظيمية[1]:

1. ضعف القدرات المؤسسية التنظيمية.
2. قصور قوانين الارض والحيازة.
3. ضعف المؤسسات التعاونية.
4. ضعف الهياكل التسويقية.
5. قصور المصارف والمؤسسات الائتمانية.
6. تعدد مصادر المعلومات والإحصائيات الزراعية وتضاربها.
7. ضعف مؤسسات التدريب والتأهيل.
8. تعدد الوحدات المسئولة عن العامل الزراعي.
9. ضعف البنية التحتية.
10. تدهور هيئة السكة حديد.
11. تقلص دور الأبحاث.

---

(1)المرجع السابق، ص 14.

12. يمتاز السودان بأنواع عديدة من النباتات الطبيـــة والعطريـــة كالكركـــدي والحنـــة والسنمكة والحرجل والكمون واليانسون والحلبة وغيرها ولأغلب هذه المنتجات أسواق كثيرة .

13. إن أي توجه للتحسين يجب أن يصطحب أحوال موارد القطاع الرئيسية من أراضي وغابات ومراعي ومياه وثروة حيوانية. ومما سبق فإن موارد الأرض قد أسيئ اســـتخدام هـــا مخلفة أراضي بعضها يستوجب تغيير أنماط الإنتاج كما في الأجزاء الشمالية والبعض الآخـــر يتطلب التحسين وحسن الإدارة والإصلاح المؤسسي كما فـــي المنـــاطق الوســـطية المطريـــة والمروية[1].

وبالرغم من مشكلاتها المؤسسية فإن الأراضي تتسم بالوفرة على خلاف المياه التي تمثل مورداً محدداً للتطور في المرحلة القادمة. وتتكون موارد السودان المائية من الأنهر والخيـــران والأودية والأمطار التي بالرغم من تنوعها وانتشارها لا تمنع حدوث موجات الجفاف المتكررة نتيجة لنقص كفاءة إدارتها. ويتمتع السودان بـــ(18,5) مليار متر مكعب من مياه النيل لم تستغل كلها لكن يتوقع استغلالها مع التوسعات الجديدة، و(1,25) مليار متر مكعب سنوياً من الأمطار تغذي الأودية والخيران الموسمية التي تساهم بحوالي (5) إلى (7) مليار متر مكعب تمثل 25-30% من إيرادات مياه النيل، بجانب ما يزيد عن (3) ألف حفير، تشير أن الفارق بين المتـــاح والاستخدام إلى ضياع وهدر الكثير من المياه. كذلك توجد مصادر جوفيه متجددة تقدر بنحو (9) مليار متر مكعب، كما توجد مصادر جوفيه غير متجددة ومصادر غير تقليديه كمياه الصـــرف الزراعي والصرف الصحي المعالجة وحصاد المياه والتي لم تستثمر بعد.

14. السياسات الرعوية تساعد على تنظيم استخدام المراعي لضمان استمرارية عطائهـــا والمحافظة عليها، وذلك يحتم ضرورة وجود سياسة رعوية واضحة لأنها بمثابة العمود الفقري

---

(1) المرجع السابق، ص 15- 16.

بالنسبة للموارد الرعوية والتي عن طريقها يمكن ترشيد استثمارها واستغلالها لتتخذ صفة الاستدامة. لا توجد سياسة رعوية مجازة رسمياً في السودان حتى الآن، وقد أرجع ذلك إلى أن مورد المراعي يحتل أولوية أقل في سلم أولويات الدولة، وذلك نسبة لعدم الاهتمام بفوائد المراعي العديدة[1].

15. تعتبر الحياة البرية في السودان مصدر هام من مصادر السياحة، فهو يضم العديد من المحميات الطبيعية، مثل محمية الدندر التي تعتبر أكبر حظيرة للحيوانات والطيور في قارة أفريقيا شمال خط الاستواء، وتبلغ مساحتها (3500) ميل مربع وتوجد بها البحيرات والبرك وملتقيات الأنهار الصغيرة والغابات. ومنها محمية الردوم في جنوب دارفور وهى محمية بكر ذات مناظر خلابة، وحظيرة سنقنيب البحرية على البحر الأحمر وهي كاملة الاستدارة ويطلقون عليها صفة جنة الغواصين لثراها من الشعب المرجانية والأسماك الملونة .

8-2-4 السياسات الكلية والقطاعية التي تؤثر علي مناخ الاستثمار الزراعي

يمكن أن نستعرض السياسات الكلية والقطاعية التي أدت إلي الوضع الحالي للقطاع الزراعي وأثر ذلك علي الاستثمار فيه في المجالات النباتية والحيوانية والموارد الطبيعية وإنتاج المياه. وبالنظر إلي تلك السياسات لا يمكن أن نأخذها ككتلة واحدة ولابد من استعراض السياسات الكلية والتي تتمثل في السياسات الضريبية، الجمركية، التمويلية والائتمانية والصرف الحكومي علي التنمية والخدمات بشيء منفصل عن السياسات القطاعية الخاصة بالزراعة كقطاع رائد وقائم بذاته وعن تلك القطاعية الأخرى مثل السياسات التجارية والصناعية، قطاعات البنية التحتية مثل الطرق، الطاقة بكل أنواعها، النقل والاتصالات وغيرها. كل هذه السياسات تؤثر علي المناخ العام للاستثمار الزراعي وحجمه ونوعه.

---

(1) المرجع السابق، ص 17-18.

أولاً: السياسات الكلية :

1. السياسات الضريبية:

كان العبء الضريبي علي القطاع الزراعي كبيراً خلال العقود الماضية متمثلاً في الضرائب والرسوم العالية والتي كانت تفرض بطرق قانونية منظمة أو غير قانونية، وحالياً لا يوجد قانون ضريبي ينص علي جباية ضرائب علي الإنتاج الزراعي الخام عدا الزكاة والتي تفرض بنسبة (10%) علي الإنتاج المطري و(5%) علي الإنتاج المروي كما أزيلت ضرائب الشركات الزراعية إلي الصفر ليكون بذلك حافزاً تشجيعياً للشركات الزراعية للاستثمار في المجال الزراعي. وتشجيعاً للإنتاج الزراعي وتحفيزاً للتجارة الخارجية والإنتاج من أجل الصادر فقد أزيلت كل العوائق التجارية والجمركية وألغيت ضريبة الصادر علي السلع الزراعية بصورتها الخام كما لم تؤخذ ضريبة القيمة المضافة في حالتي الإنتاج والتسويق كل هذا لاستقطاب القطاع الخاص الوطني والأجنبي إلي الاستثمار في القطاع الزراعي[1].

وعلي الرغم من أن القطاع لا يعاني من ضرائب إلا أن هذا الحافز لم يكن له تأثير كبير في دفع مسيرة و تنمية القطاع نسبة للمشاكل الأخرى التي تواجهه مثل معوقات نقص البنية التحتية وخدمات التسليف والتأمين الزراعي وغيرها مما يقلل من الأثر الإيجابي لإزالة هذه الضرائب.

---

(1) المرجع السابق ، ص 19.

2. السياسات الجمركية[1]:

تأتي السياسات الجمركية في الإطار الكلى للسياسات الاقتصادية والمالية لتشجيع الاستثمار في كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الزراعي وقد جاءت السياسات الجمركية تحت مظلة الإصلاح الضريبي الذي بنى علي أساس موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) م والتي هدفت إلي تشجيع الاستثمار لما يوفره من إمكانيات مالية وإدارية وتنظيمية يمكن أن تساهم بصورة فاعلة في توسيع قاعدة الاقتصاد وتلبية احتياجات السوق المحلى وتنمية الصادرات ورفع معدلات النمو. و بناءً علي ما سبق فإن الجمارك تلعب دوراً مهماً في ترقية الاستثمار الزراعي نظراً للعلاقة الوطيدة بين الجمارك والتجارة الخارجية حيث عملت السياسات الجمركية علي التخفيض التدريجي لجمارك الصادرات الزراعية ثم إزالتها نهائياً وإعفاء جميع الصادرات الزراعية من الرسوم الجمركية باستثناء الجلود الخام لتخفيض التكلفة وجعل الصادرات الزراعية منافسة عالمياً لتشجيع الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي من أجل الصادر. وللاستمرار في عملية تشجيع الاستثمار الزراعي عملت السياسات الجمركية علي تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج المستورِدة عن طريق خفض رسوم الوارد والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة كما أن هنالك تمتع بميزة الإدخال المؤقت مثل مواد التغليف التي تستخدم في حالة تصدير الفواكه ويمكن رد الرسوم التي دفعت عند الاستيراد أما السلع النهائية المستوردة فهي تخضع لرسوم جمركية حماية للإنتاج المحلى .

(1)المرجع السابق ، ص ص 20- 22.

ويوضح جدول رقم **(4/2/6)** الرسوم الجمركية علي واردات السلع الزراعية المختلفة.

جدول رقم (4/2/6)

يوضح: الرسوم الجمركية علي واردات السلع الزراعية

السلعة	الرسوم المفروضة
النباتات الحية والزهور والبراعم	25%
الزيوت النباتية والحيوانية	45%
الأعلاف	15%
السكر	45% + 17% رسم إضافي
الخضر والفاكهة	45%
المنسوجات والخيوط	25%
الملبوسات الجاهزة	45%
المنتجات الغذائية	45%
الأعشاب ومنتجات الأعشاب	45%
التبغ والتباكو	45% + 210% رسم إضافي

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه السياسات الجمركية التشجيعية إلا أن الاستثمار في الإنتاج الزراعي لم يتطور كثيراً خاصة في مجال الصادرات الزراعية نسبة للمشاكل الأخرى التي تواجه الإنتاج الزراعي وكذلك عدم تطور الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي لما يواجهه قطاع الصناعات من مشاكل خاصة به مثل نقص الطاقة والتمويل والمواد الخام[1].

3. السياسات النقدية والتمويلية:

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسات الكلية الاقتصادية، والسياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تنفذها السلطات النقدية – البنك المركزي بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه وأولياته وبالتالي في حجم عرض النقود كهدف وسيط وذلك للوصول إلي الأهداف الاقتصادية الكلية، أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص وتوجيه وسلامة وفاعلية التنفيذ.

تميزت السياسة النقدية والتمويلية خلال عقد التسعينات وما بعده بإعطاء أولوية التمويل للقطاعات الاقتصادية الأساسية وعلى رأسها قطاع .

الزراعة بصفة خاصة باعتباره القطاع الرائد المعول عليه في تحقيق الطفرة الاقتصادية حيث تم تخصيص نسبة تفضيلية له من خلال توجيه البنك المركزي للبنوك العاملة.

خصت السياسة النقدية التمويلية القطاع الزراعي ب(50 %) من جملة السقوف التمويلية وذلك لجذب الاستثمار في المجال الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم تراوحت تلك النسب بين (25 – 40%) خلال الفترة(94 –1998) م وسمح باستخدام جميع أنواع الصيغ الإسلامية في التمويل الزراعي كما قبل الضمان الشخصي وضمان النخيل والأشجار المعمرة علي الرغم من أن السياسة التمويلية هذه لم تراع الضمان لدي صغار المزارعين والمنتجين حيث تتم مطالبتهم

(1) المرجع السابق ، ص 23.

بضمانات لا تتوفر لديهم وبالتالي حدهم من الاستفادة من التمويل المسموح به من المصارف والمؤسسات التمويلية.

ومن المؤشرات الهامة لحجم ونسبة الاستثمار في القطاع الزراعي رصيد التمويل الممنوح للقطاع الزراعي حيث كان في تزايد مستمر فقد زاد من (2.946) مليون دينار في عام 1994 إلي (23.851) مليون دينار عام 2003م، وذلك بنسبة من حجم التمويل الكلي الممنوح للقطاعات المختلفة إلا أن نسبته من حجم التمويل الكلي الممنوح للقطاعات الأخرى قد تدنت من (29%) عام 1994 م و(33%) عام 1998 م إلي (11%) فقط عام 2003م كما أن السياسة النقدية والتمويلية لم تحدد سقف معين للقطاع الزراعي كما في السابق بل يدرج ضمن القطاعات ذات الأولوية ويترك تحديد النسبة لكل بنك كما يري في جدول رقم (5/4) [1]. فيما يختص بهامش تكلفة التمويل الزراعي فقد كانت مرتفعة وتشكل عبئاً على الاستثمار الزراعي نسبة للمخاطر التي تجابه القطاع الزراعي خاصة المطري والتقليدي وقد أدى ارتفاع تكلفة التمويل مع فشل الموسم الزراعي في بعض الأحيان إلي تراكم مديونية المزارعين وإعسار بعضهم. كذلك نجد أن الانتشار المصرفي في السودان وخاصة في المناطق الريفية لم يكن بالقدر الذي يسهل معه وصول كل مزارع في قريته إلي مؤسسات التمويل مما يضطر المزارع الاتجاه إلي التجار للحصول علي خدمة التمويل عن طريق نظام الشيل. ورغم ذلك فقد ارتفع عدد المصارف في عقد التسعينات من (472) بنك عام 1991م إلي (696) بنك نهاية عام 1996م بنسبة قدرها (48%) خلال خمسة سنوات كما أن البنك الزراعي الذي يقدم خدمات التسليف الزراعي للمنتجين زاد عدد أفرعه في الولايات إلا أنها تركزت في المدن الكبيرة والتي يصعب أحياناً علي المزارع الصغير من الوصول إليها خاصة في موسم الزراعة وعلي الرغم من أن

---

(1) المرجع السابق، ض 24.

هذا البنك أنشأ لتقديم خدمات مصرفية لصغار المـــزارعين إلا أن جـــل عملائـــه هـــم كبـــار المزارعين. وعلي الرغم من تدني هامش تكلفة التمويل منذ عام 2001م وحتي الآن حيث بلـــغ (8.6 %) في عام 2003م إلا أن هذا الهامش ارتبط بتدني نسبة حجم التمويل الممنوح للقطـــاع الزراعي الشيء الذي لم يخدم جذب الاستثمار في هذا القطـــاع بـــل أدي إلـــي تـــدني حجـــم الاستثمارات فيه خاصة الوطنية وتقلصت المساحات المزروعة وتدنت الإنتاجية وهرب كثير من المنتجين من المجال الزراعي إلي مجالات أخري أغلبها هامشية .

هنالك العديد من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في مجال التمويل تتلخص في عدة محاور منها سوء استخدام التمويل الممنوح للقطاع الزراعي حيث لا يذهب جله لهذا القطاع مما يؤدى إلي التعثر المصرفي كذلك خصوصية هذا القطاع وتعرضه للمخاطر. أمـــا مـــن حيـــث استرداد حجم التمويل يلاحظ تعثر استرداد التمويل فقد بلغت نسبته (43%) من إجمالي التمويل الممنوح لهذا القطاع عام 1998م وترتب علي ذلك[1]:

1. تدهور الثقة بين البنوك والعملاء اللذين تم تمويلهم لأغراض الزراعة.

2. تجميد موارد المصارف وبالتالي عدم حصولها علي عائد من اســـتثمارات المـــوارد المعطلة و الإحجام عن التمويل.

3. زيادة التكاليف الإدارية نسبة لزيادة مصاريف متابعة التحصيل و ملاحقـــة العمـــلاء المقصرين.

بناءً على ما ذكر أعلاه نجد أن المحصلة النهائية هي تدني الاستثمار في المجال الزراعي نتيجة نقص التمويل المصرفي خاصة ما يذهب للمستثمر الوطني و بالتالي عـــدم تطـــور نمـــو الإنتاج الزراعي. أيضاً نجد عدم توفر التمويل المصرفي لإنشاء البنيات التحتية و الاستثمار فيها

---

(1) المرجع السابق، ص 25.

مثل خدمات الري، الطرق الزراعية الفرعية وغيرها مما أثر سلباً علي جذب الاستثمار في المجال الزراعي مقارنة بالقطاعات الاستثمارية الأخرى[1] .

وخلاصة القول فإنه رغم المساهمة الكبيرة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فإن حجم القروض المؤسسية للقطاع الزراعي في السودان يعتبر متواضعاً جداً بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى التي تهتم بتنمية الزراعة. جدول رقم (4/2/7) يوضح نسبة القروض للناتج المحلي الأجنبي لبعض الدول العربية والآسيوية.

(1)المرجع السابق، ص26.

جدول رقم (4/2/7)

يوضح: نسبة القروض الزراعية للناتج المحلي الإجمالي لبعض لدول العربية والآسيوية المختارة

الدولة	نسبة القروض للناتج المحلي الإجمالي (%)
كوريا	24
الفلبين	17
تايلند	15
بنغلاديش	14.1
الهند	8.4
باكستان	4.3
المغرب	4.7
مصر	4.7
تونس	2.5
الأردن	8.0
السودان	0.3
عمان	0.3

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للاقتصاد الزراعي.

4. سياسة سعر الصرف[1]:

اتسم الاقتصاد السوداني منذ عام 1998م بالاستقرار والذي ساهم فيه استقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم لاختفاء السوق الموازي أو السوق الأسود للنقد الأجنبي مما ساهم

(1) المرجع السابق، ص 26.

إيجابياً في استقرار التجارة الخارجية خاصة الصادرات الزراعية كما استقرت حركة دخول وخروج النقد الأجنبي للبلاد مما هيأ مناخاً مستقراً للاستثمار في الاقتصاد ككل وفي القطاع الزراعي بصفة عامة.

5. الخصخصة وأثرها علي الاستثمار الزراعي:

كان واضحاً و جلياً أن سياسة الخصخصة للمشاريع الزراعية الكبرى تمت من غير تهيئة المناخ الملائم الذي يمكنها من التقدم والتطور للأفضل وصدرت القرارات الخاصة بخصخصة المشاريع الزراعية في أواخر عام 1992 وقد تبنت سياسة الخصخصة ثلاث أنماط من التصرف في مرافق القطاع العام:-

(أ) الانسحاب الفوري وحل المؤسسات.

(ب) التحول الكامل للأصول المملوكة للدولة لصالح تجمعات المزارعين.

(ج) الانتقال التدريجي في مراكز الهندسة الزراعية والمحالج وسكك حديد الجزيرة وتحويلها إلي شركات مساهمة عامة وتطوير الإدارة والقوانين الحالية لصالح سيطرة المزارعين، وقد صاحب عملية الخصخصة مشاكل عديدة ارتبطت بعدم تهيئة القطاع الزراعي والمؤسسات المخصصة والمزارعين إلي هذه التغييرات مما أثر سلباً علي أداء هذه المشروعات كمشاريع استثمارية كبري وكذلك انعكس سلباً علي القطاع الخاص للدخول في الاستثمار في هذه المشروعات والتخوف من إعادة تسيير هذه المشاريع وكان نتيجة ذلك[1]:-

1. التدهور المريع في البنيات الأساسية كالبيارات وقنوات الري.
2. عدم استكمال الهياكل التنظيمية والإدارية للمشاريع مما أدي إلي التسيب الإداري.
3. عدم توفر المناخ المناسب لعملية الخصخصة والمتمثل في برنامج إسعافي تأهيلي .

---

(1) المرجع السابق، ص 27.

4. عدم المقدرة الفنية لإدارة هذه المشاريع و نقص الخبرة لـــدي المـــزارعين أدي إلـــي هجرات المزارعين والفنيين والكوادر العاملة بهذه المؤسسات وبالتالي تدهور الاســـتثمار بهـــا. ونتيجة لهذه الخصخصة تقلصت المساحة المزروعة بتلك المشاريع من نحو (806.000) فـــدان إلي نحو (664.9) فدان (بنسبة 17.5% من المساحة الأصلية) .

عليه لا بد من توفير القدر الكافي من الدعم اللازم لتلك المشاريع وتـــدريب المـــزارعين والقطاع الخاص علي كسب المهارات والكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة لإعادة بنية تلك المشروعات وحفز الاستثمار فيها بعد تأهيلها وفق سيناريوهين:

السيناريو الأول: تحويل هذه المشروعات إلي جمعيات تعاونية وفـــق ضـــوابط قـــانون التعاون.

السيناريو الثاني: أن تنسحب الدولة من الإدارة مع فتح مجالات الاستثمار الخاصة وإدارة المشاريع إدارة خاصة.

ويتطلب السيناريو الثاني أن تقوم الدولة بالتشاور مع تنظيمات المزارعين بتحديد علاقات الإنتاج في المشاريع المختلفة بين المزارعين المالكين للأرض والمســـتثمرين الـــذين يقـــدمون خدمات الري والجهات الزراعية الأخرى بحيث تحدد العلاقـــة واجبـــات وحقـــوق الأطـــراف المختلفة.

ثانياً: السياسات القطاعية[1]:

تتمثل السياسات القطاعية في سياسات الإنتاج والتسويق والدعم وبناء القدرات في القطاع الزراعي وتوفير الخدمات والبنية التحتية في القطاعات غير الزراعية. ومن الملاحظ أن تلـــك السياسات هي التي تعمل علي تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنبـــاتي ويمكن عرض تلك السياسات بشيء من التفصيل:-

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان 2016م، مرجع سبق ذكره، ص40 -41.

أ. السياسات الزراعية العامة:

1) أمنت السياسات الزراعية العامة علي الحفاظ علي أسواق السلع الزراعية السودانية في العالم الخارجي من خلال إنشاء مراكز للترويج بهدف زيادة نصيب السودان من هذه الأسواق، إلا أن هذه السياسة تحتاج إلي تحفيز الاستثمار في مجال الإنتاج من أجل الصادر وفق مواصفات المستهلك المستورد للسلعة ولكن لم يتم اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الشأن تشجع المستثمر الوطني من المغامرة في هذا الجانب لأن السلع المنتجة ما زالت دون مستوي المواصفات الجيدة.

2) تقديم الخدمات الزراعية الأساسية المساعدة للمستفيدين مثل نقل التقانة والإرشاد، وقاية المحاصيل، صيانة التربة، حماية المراعي الطبيعية والغابات، ضبط الجودة والصحة النباتية والحيوانية والإحصاءات والمعلومات. ومن الملاحظ أن هذه الخدمات ما زالت تعاني من النقص وعدم التطور بل تدهورت بصورة أكبر مما كانت عليه في السابق. نتيجة نقص الدعم والتمويل لها من جانب الدولة وعدم دخول القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات.

3) التوسع في التصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة والعائد وفي هذا المجال تشجع السياسة الزراعية إقامة مجمعات زراعية صناعية لتوفير البيئة الملائمة لنمو التصنيع الزراعي إلا أن هذا المجال لم يتم الاستثمار فيه ويحتاج إلي بذل جهد من الدولة لتشجيع القطاع الخاص للدخول فيه عن طريق تقديم الحوافز التشجيعية وإزالة مشاكل القطاع الصناعي.

4) دعم الدولة للقطاع الخاص عن طريق الحوافز للدخول في توفير الخدمات الأساسية مثل خدمات الطاقة المتجددة وإنتاج وتوزيع الكهرباء وهذه الخدمات تحتاج إلي توفير تمويل كبير من المؤسسات التمويلية[1].

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 42-43.

5) تشجيع ودعم الطرق الفرعية لتسهيل الوصول للأسواق ورفع الكفاءة التنافسية للإنتاج الزراعي.

ب. سياسات الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي :

تحددت أهداف القطاع الزراعي في إطار الاستراتيجية القومية الشاملة والاستراتيجية ربع القرنية علي توفير الأمن الغذائي عن طريق توفير الغذاء بكميات كافية ومستقرة وسليمة صحياً وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة بالإضافة إلي توفير مخزون استراتيجي من الغلال، بجانب ذلك تعمل سياسة الإنتاج علي زيادة حصيلة الصادرات من خلال مضاعفة إنتاجية وحدة المساحة المحصولية ورفع مستوي جودة المنتج [1].

هذه السياسات تعمل جنباً إلي جنب مع تنمية الموارد الطبيعية و ترشيد استغلالها وذلك بوضع برامج متكاملة تحقق التنمية المستدامة وتمنع الممارسات التي تؤدي إلي تدهور البيئة الزراعية والإخلال بالتوازن البيئي. كما تعمل هذه السياسات علي تخفيف وطأة الفقر بزيادة فرص العمالة وتحسين مستوي المعيشة. هذه السياسة كان من المفترض أن تقدم من خلالها حوافز تشجيعية للمستثمرين حتي يتم جذبهم للدخول في العملية الإنتاجية أو تقديم خدمات بنية تحتية، ولكن لم تأتي هذه السياسات بالحافز التشجيعي مما لم ينعكس في حجم الاستثمار بهذه القطاعات. أما السياسات الإنتاجية الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية فتتمثل في سياسات الحجر البيطري والتي من أهمها توكيد مقاييس السلامة والصحة العامة والتي يجب أن تطبق في المسالخ ومصانع اللحوم والألبان ورصد مستويات ترسب العقاقير والهرمونات في اللحوم والأغذية ذات الأصل الحيواني. بالإضافة إلي ذلك فهناك السياسات الخاصة بصحة الحيوان ومكافحة الأوبئة والتي تعتمد علي الاستثمار في مجال الأدوية البيطرية لتأمين الوقاية والعلاج

---

(1) المرجع السابق، ص 45.

ولكن هذه الصناعة لم تتقدم وتتطور. تشتمل سياسات الإنتاج الحيواني علي تأصـــيل وتحســـين السلالات السودانية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومضاعفة إنتاج الجلود وإدخال تقنيات الإنتاج الحديثة وتوفير المعلومات، كذلك تشمل تحديد المناطق الملائمة لكل نشاط إنتاجي وفق الميزة النســـبية للإنتاج بكل منطقة. هذه السياسات تتوافق وتتوائم مع سياسات القطاع النباتي ولكن تواجه بنفس مشاكل القطاع النباتي من نقص بنيات تحتية وتمويل مما يؤدي إلي تخوف القطاع الخاص مـــن الاستثمار فيه.

ج. السياسات المائية [1]:

تنقسم السياسات المائية إلي ثلاث محاور رئيسية حسب الجهات المتعامـــل معهـــا وهـــي المحور العالمي، الإقليمي والقومي. في المحورين العالمي والإقليمي تتخذ سياسة الاستفادة مـــن الخبرات العالمية والإقليمية في إدارة واستغلال المياه والمشاركة في النـــدوات بالإضـــافة إلـــي الالتزام والوفاء بالالتزامات الدولية والإقليمية لتوفير مياه الشرب النقية مع الحفاظ علي البيئة من التلوث. أما المحور القومي ففيه تتم سياسة حماية الموارد المائية من التلوث و التدهور و تفعيل التشريعات واللوائح الخاصة بموارد المياه والالتزام الأمثل لهذه المياه مع العمل لزيـــادة الســـعة التخزينية لمواعين السودان المائية. إضافة إلى سياسة استغلال موارد المياه غير النيلية من أودية وخيران ومياه جوفيه وتشجيع الاستثمار في مجال استخدام التقانات المتطورة الحديثة للاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

---

(1) المرجع السابق، ص 46-47.

د. السياسات التسويقية و المعلوماتية

السياسات التسويقية في الخطط الزراعية[1]:

تعتبر سياسات الخطط الزراعية ملزمة و يجب تنفيذها حتي يكون تنفيذ الخطة السنوي متكاملاً وفق ما خطط له لإنجاح تلك المشروعات ومن الملاحظ أن تلك الخطط قد وضعت سياسات تشتمل علي توفير خدمات تسويقية متميزة لكي يتسق التسويق مع متطلبات العصر وكذلك شملت الخطة الحفاظ علي أسواق السلع الزراعية السودانية وفتح أسواق جديدة علي أن يتم الاهتمام بالمواصفات العالمية في السلع السودانية إلا أنها لم تنفذ بنسبة عالية نسبة للآتي :

1. هذه السياسات لم تجد حظها من التنفيذ ولم يتم توفير أي من الخدمات التسويقية المطلوبة والسبب في ذلك هو عدم تحديد نوع وشكل تلك الخدمات حيث ذكرت بصورة عامة كذلك لم يتم تحديد الجهة التي تقوم بتنفيذ والإشراف علي الخدمة المعنية وبالتالي يصعب متابعة تنفيذ تلك السياسات مما يؤدي إلى عدم إنجازها.

2. كذلك لم تتعرض تلك السياسات إلى تحديث وتطوير الأسواق المركزية وأسواق الجملة بصورة حديثة تشجع المستثمر من الحصول علي معلومات عن السلعة أو الخدمة التي يرغب في الاستثمار فيها. كما صاحب ذلك تعثر برامج نظم المعلومات التسويقية وعدم شموليتها للكثير من المعلومات المتكاملة بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك وعدم اهتمام الدولة بالمعلومة والصرف عليها وبالتالي توقفت كل مشروعات نظم المعلومات التسويقية القائمة علي الدعم من المنظمات الأجنبية.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 48 – 49.

هـ. مؤشرات الاستثمار في البحث الزراعي بالسودان مقارنة بالعالم الخارجي:

تتركز أنشطة البحث الزراعي بالسودان في المؤسسات البحثية الحكومية، وأهمها هيئة البحوث الزراعية وهيئة بحوث الثروة الحيوانية وبعض وحدات المركز القومي للبحوث، كما تساهم الجامعات في المجهود البحثي، هذا بجانب مؤسسات أخري ذات ارتباط مباشر بالبحث الزراعي مثل محطة البحوث الهيدروليكية بمدني. لم يستطيع التمويل الحكومي سد الفجوة الناتجة عن تناقص التمويل الخارجي في البحث العلمي الزراعي، بل اتسم بالتذبذب ويشير اتجاه ه عموماً إلي التناقص مما أثر علي تنمية الكوادر البحثية وإنتاج التقنيات. وينعكس ضعف الإنفاق علي البحث الزراعي سلباً علي تنمية وتدريب الكوادر البحثية وتوسيع قاعدة البحوث أفقياً لمواكبة الاحتياجات التقنية للمناطق الجغرافية والإيكولوجية المتعددة والمتنوعة وحجم النشاط الزراعي الكبير الحالي والمستقبلي بالسودان، ورأسياً بمواكبة التقدم العلمي والتكنلوجي السائد الآن في العالم[1].

4-2-9 السياسات القطاعية الأخرى المرتبطة بالزراعة والاستثمار فيها:

وتشمل هذه السياسات:

1/ السياسات الصناعية الزراعية التحويلية.

2/ السياسات التجارية.

3/ البنيات الأساسية وهى: الطرق والنقل البري والبحري والجوي، الطاقة، الاتصال.

4-2-10 أثر السياسات علي التنمية الزراعية:

لقدر تحسن أداء القطاع الزراعي خلال العقد الأخير من القرن الماضي بالمقارنة مع الأداء في العقد الذي سبقه. ويشير جدول (10/2/4) أن القطاع الزراعي كان ينمو بمعدل سنوي

(1) المرجع السابق، ص 50.

قدره (10.8%) خلال الفترة (1990/91–1999)م بالمقارنة بمعدل نمو(6%) خـــلال الفتـــرة (1982/81–1990/91) م. ويلاحظ أن قطاع الثروة الحيوانية قد حقق معدل نمو مرتفع بلـــغ (15.9%) بالمقارنة بمعدل نمو(8.5%) للمحاصيل. كما يلاحظ أن مســـاهمة قطـــاع الثـــروة الحيوانية في الناتج الإجمالي زاد من(37%) في الفترة (1981/80–1990/91) م إلي (47%) في الفترة (1991/90–1999) م وأصبح يعادل مساهمة قطاع المحاصيل، مما يعني أن قطـــاع الثروة الحيوانية قد استجاب للسياسات الجارية بصورة إيجابية تفوق القطاع النباتي.

جدول رقم (4/2/8)

يوضح: معدلات النمو ومساهمة القطاعات الفرعية للزراعة (1981/80–1991/90) م /في المتوسط

القطاع	1991/90–1982/81		1999–92/91	
	معدل النمو السنوي %	**المساهمة في الناتج المحلي الزراعي %**	**معدل النمو السنوي %**	**المساهمة في الناتج المحلي الزراعي %**
المحاصيل المروية	1.5	25.8	6.6	21.1
محاصيل الزراعة الآلية المطرية	9.2	8.1	6.7	6.3
محاصيل الزراعة المطرية التقليدية	8.4	10.0	24.6	12.5
مجموع المحاصيل	8.0	51.8	8.5	47.0
الثروة الحيوانية	2.0	36.9	15.9	46.9
الأسماك	1.0	1.4	9.0	1.3

المصدر: (World Bank, Sudan Stabilization and Reconstruction, 2003)

11-2-4 اتجاهات الاستثمارات تحت ظل السياسات القائمة:

من الطبيعي أن يتأثر نوع الاستثمار الزراعي المراد تنفيذه بالسياسات الزراعية السائدة والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الأخرى المرتبطة بالزراعة فقد عملت سياسات التحرير والخصخصة علي فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في الاستثمارات التي تحقق له العائد المطلوب إلا أن تلك السياسات لم ينعكس دورها بصورة إيجابية كبيرة لما ترتبط به من توفر التمويل وإنتاجية وحجم وكثافة البنيات التحتية الأخرى مثل الطرق والتخزين وغيرها[1]. ومن المؤشرات العامة لحجم ونسب الاستثمار في القطاع الزراعي رصيد التمويل الممنوح من البنوك. فبالرغم من التزايد المستمر للحجم من (2946) مليون دينار عام 1994م إلي (23851) مليون دينار عام 2003م إلا أن نسبته في تناقص مما يعني أن اتجاه الاستثمار بدأ يأخذ منحى آخر بدلاً عن الزراعة كما انعكس علي أداء القطاع الزراعي خاصة القطاع المروي والزراعة الآلية المطرية وهما القطاعين اللذين كانا يحظيان بنصيب أكبر من التمويل المصرفي مقارنة بالقطاع المطري التقليدي ولا يشكل التمويل لقطاع الزراعة عام 2003 م سوى نحو (3%) من الدخل القومي للزراعة أي (3 دولارات) لكل (100) دولار. كذلك يلاحظ أن اتجاه ات الاستثمار داخل القطاع الزراعي نفسه تركزت في استثمارات محددة ومضمونة العائد مثل مشاريع الدواجن والأعلاف وإنتاج الخضر والفاكهة مقارنة بمشروعات إنتاج الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية والتي لم تجد الحافز المشجع من السياسات للاستمرار في إنتاج وتطوير هذه المحاصيل.

كذلك لم تعمل السياسات علي تشجيع الاستثمار في مجال توفير مدخلات الإنتاج مثل السماد وإنتاج آليات الري المتطورة والحديثة مثل معدات الري بالرش والتنقيط وغيرها من

---

(1) المرجع السابق، ص ص 51 – 52.

تقنيات الري المتطور، وكذلك لم تحث السياسات المستثمر باستخدام نوع معين من تقنيات الري عن طريق تقديم حافز تشجيعي أكبر في حالة استخدام التقانات المتطورة والحديثة في مجال الإنتاج ومجال مدخلات الإنتاج ومواد التغليف والتعبئة وآليات الحصاد وتحضيرات الأرض وقطع الغيار وغيرها.

12-2-4 السياسات والإجراءات المطلوب تبنيها لترقية الاستثمار

أولاً: الحوافز الاقتصادية للاستثمار في القطاع الزراعي

لا شك أن الحافز الاقتصادي يعتبر الدافع الرئيسي للاستثمار في أي من المجالات الاقتصادية. ويجدر في هذا المقام التفريق بين الحافز في قطاعات صغار المزارعين والحافز في الاستثمارات الزراعية الكبرى. ويرجع ذلك أساساً إلى مستوى استخدام التقنيات المطورة للإنتاجية. فقد ظل قطاع صغار المزارعين، التقليدي منه والحديث، غير مواكب بدرجة كافية لاستخدام تلك التقنيات. وانعكس ذلك على الإنتاجية المتواضعة لكثير من المحاصيل الحقلية ومنتجات الحيوان، بل وإلى الاتجاه المتدهور لإنتاجية بعض المحاصيل في القطاع المطري التقليدي مثل الذرة والسمسم والفول السوداني. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها الهياكل الإنتاجية غير المرنة والمرتبطة بالتقليدية وضعف التحول نحو الإنتاج التجاري، كما يرجع إلى محدودية وسائل نقل التقانة والإرشاد وعدم توفر مدخلات الإنتاج الحديثة في متناول المنتج وضعف المقدرة على شراء تلك المدخلات؛ هذا بالرغم من وجود الكثير من التقنيات التي أثبتت زيادة كبيرة في الإنتاجية. ويقع على عاتق الدولة تشجيع ودعم قطاعات صغار المنتجين للتحول إلى الإنتاج الاقتصادي المجزي. ويتعين أن تسترشد السياسات المحفزة للاستثمار بالموجهات الآتية[1]: -

1. تشجيع وإنتاج واستخدام التقنيات المتطورة.
2. الإدارة السليمة والمستدامة للموارد الزراعية وهذا يتطلب سياسات محددة أهمها:

---

(1) المرجع السابق، ص 53.

أ. سياسة الاقتصاد في استعمال الأراضي:

ب. الاقتصاد في استعمال المياه.

ج. الاستثمارات في المراعي والغابات.

3. التوزيع المتوازن للاستثمارات بين الأقاليم.

4. تشجيع الزراعة الاستيطانية.

ثانياً: فرص الاستثمار المتاحة في القطاع الزراعي [1]

1/ الزراعة المروية.

2/ الزراعة المطرية.

3/ الزراعة البستانية.

4/ الثروة الغابية والمراعي الطبيعية.

---

(1) المرجع السابق ، ص 53.

3-4 واقع إنتاج الحبوب الزيتية:

أ- تغطي خارطة إنتاج الحبوب الزيتية معظم أنحاء السودان ممثلة في مناطق القطاع المطري في غرب السودان والجنوب الشرقي، وفى القطاع المروي في وسط وشمال السودان[1].

ب- عرف المزارع السوداني منذ قديم الزمان زراعة الفول السوداني والسمسم في مناطق إنتاجها التقليدي في القطاع المطري.

ج- منذ الثمانينات أدخلت زهرة عباد الشمس في القطاع المطري ومن ثم في القطاع المروي وحققت نجاحاً كبيراً.

د- تلعب محاصيل الحبوب الزيتية دوراً في الاقتصاد السوداني إذ يحتل المركز مكانه مقدرة في قائمة الصادرات إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي، الاستهلاك المحلى من غذاء الإنسان والحيوان وما توفره من مادة خام لبعض الصناعات وتشمل الحبوب الزيتية بذرة القطن، السمسم، الفول السوداني وزهرة الشمس[2].

هـ- تعد مجموعة محاصيل الحبوب الزيتية من المحاصيل الرئيسية في السودان، وتلى محاصيل الحبوب الغذائية في المرتبة من حيث الأهمية. وتعتبر مجموعة محاصيل (الفول السوداني –السمسم – زهرة الشمس) أهم محاصيل الحبوب الزيتية في السودان وتمثل هذه المحاصيل مصدراً هاماً للزيوت النباتية حيث تساهم وبقدر كبير في تحقيق الأمن الغذائي في السودان.

---

(1) وزارة الصناعة – دراسة عن صناعة الحبوب الزيتية في السودان –2014م، ص4.

(2) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان – وزارة الزراعة– 2015م، ص 26.

و- تحتل الزيوت النباتية مكانة هامة في غذاء الإنسان بشكل مباشر وغير مباشر وفي الصناعات الغذائية وغير الغذائية، كما تستعمل مخلفات البذور الزيتية بعد استخراج الزيت منها كعلف للحيوانات[1].

ز- ويعتبر السودان من الدول المنتجة والمصدرة للحبوب الزيتية خاصة محصول السمسم، وتهدف الدولة من خلال الخطط الإنتاجية الزراعية إلى تأمين المزيد من

ح- بذور المحاصيل الزيتية لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير.

ط- مؤخراً تمت إجازة أصناف من الصويا لزراعتها في السودان وحققت إنتاجية عالية

ي- رغم اتجاه الدولة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع المهم للاقتصاد السوداني وذلك من خلال مشروع النهضة الزراعية إلا أن الواقع يشير إلى ضعف إنتاج الحبوب الزيتية عن المخطط له وقد أوضح تقرير الهيئة العربية للإنتاج الزراعي أن السودان يمتلك أكبر المساحات المزروعة بالحبوب الزيتية في العالم العربي ولكن إنتاجية الفدان سجلت اقل معدل مقارنة بمعدلات الإنتاج العالمية ويمكن ترجيع ذلك للأسباب الأتية.

1. عدم توفر التقاوي والهجن الجيدة
2. عدم تطبيق مواصفات الزراعة الجيدة.
3. الاعتماد علي الزراعة التقليدية وعدم تطبيق الميكنة الزراعية لكل العمليات الفلاحية من حرث وزراعة وحصاد.

يمكن تتبع إنتاج الحبوب الزيتية بالسودان كما يلي :-

(1) وزارة التجارة – سلسلة تقارير ودراسات نقطة التجارة السودانية- يناير- 2009م، ص ص 9 – 10.

جدول ر قم (4/3/1)

يوضح: إنتاج الحبوب الزيتية في السودان / الف/طن

العام	إنتاج الحبوب الزيتية			العام	إنتاج الحبوب الزيتية		
	السمسم	الفول السوداني	زهرة الشمس		السمسم	الفول السوداني	زهرة الشمس
1987	121	234	39	2003	142	582	1
1988	133	398	46	2004	277	520	13
1989	65	99	22	2005	263	555	44
1990	14	22	23	2006	282	525	73
1991	12	66	11	2007	350	716	100
1992	62	145	38	2008	318	942	247
1993	82	174	23	2009	248	571	46
1994	65	452	19	2010	363	1185	124
1995	50	412	16	2011	187	1030	92
1996	108	473	14	2012	562	1767	86
1997	63	794	9	2013	205	963	56
1998	111	608	4	2014	721	1871	51
1999	86	829	7	2015	496	1003	64.3
2000	57	742	2	2016	474	1279	57.1
2001	104	882	4				
2002	61	426	1				

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

من الجدول أعلاه رقم (4/3/1) نلاحظ أن كمية الإنتـــاج لمحاصـــيل الحبـــوب الزيتيـــة (السمسم) حيث سجلت أعلى كمية الإنتاج لمحصول السمسم كانت في عام 2014 م حيث بلغت

كمية الإنتاج 721 ألف طن، بينما سجلت أدنى كمية إنتاج له في عام 2002م حيث بلغت 122 ألف طن، كما نجد أن أعلى كمية إنتاج لمحصول الفول السوداني 1871 طن في عام 2014م، بينما كانت أدنى كمية إنتاج من بلغت 520 ألـ ف طن في عام 2004م. كـذلك سـجلت كميـة الإنتاج من محصول زهرة الشمس أعلى كمية 247 ألف طن في العام 2008م، بينما سـجلت أدنى كمية إنتاج منه بلغت 4 ألف طن كانت في العام(2000و2001) م[1].

جدول رقم (4/3/2)

يوضح: تطور المساحات والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب الزيتية خلال المواسم (2015/2014-2014/2013- 2016/2015)- مقارنة بمتوسط عشر سنوات 2013/2004(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام) المصدر: وزارة

المحصول	موسم 2016/2015			موسم 2015/2014			موسم 2013/2013			متوسط عشر سنوات (2004/2005- 2013/2014)		
	المساحة مزروعة	إنتاج	إنتاجية	المساحة المزروعة	إنتاج	إنتاجية	المساحة المزروعة	إنتاج	إنتاجية	المساحة المزروعة	إنتاج	إنتاجية
فول سوداني	3083	866	281	6417	1871	360	4817	963	323	3796	882	310
زهرة الشمس	–	–	–	180	51	336	251	56	371	273	88	393
سمسم	5571	489	88	7764	721	114	2848	205	107	4341	315	96
قطن	260	178	685	176	176	1072	193	162	947	305	179	642
جملة الحبـوب الزيتية	8914	1533	1053	14537	2819	1882	8109	1386	1748	8715	1464	1441

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 27.

من الجدول رقم **(4/3/2)** أعلاه والشكل رقم (4/4) والتي تبين تطور المساحات المزروعة بالحبوب الزيتية، الإنتاج يلاحظ التذبذب الواضح في المساحات المزروعة خلال العامين الأخيرين (2015/2014) م – (2016/2015) م مقارنة مع متوسط عشرة سنوات غطت الفترة من (2005/2004) م –(2014/2013) م، حيث انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب الزيتية في الموسم الماضي (2016/2015) م عن سابقة (2015/2014) م والذي تميز بأمطار جيدة وكذلك عن متوسط العشر سنوات 2004 (2005/2004)م – (2014/2013) م وبالرغم من ذلك يلاحظ أن إنتاج الموسم الماضي (2016/2015) م قد فاق إنتاج متوسط العشرة أعوام.

الشكل (4/3/1)

يوضح: جملة إنتاج الحبوب الزيتية/بالطن

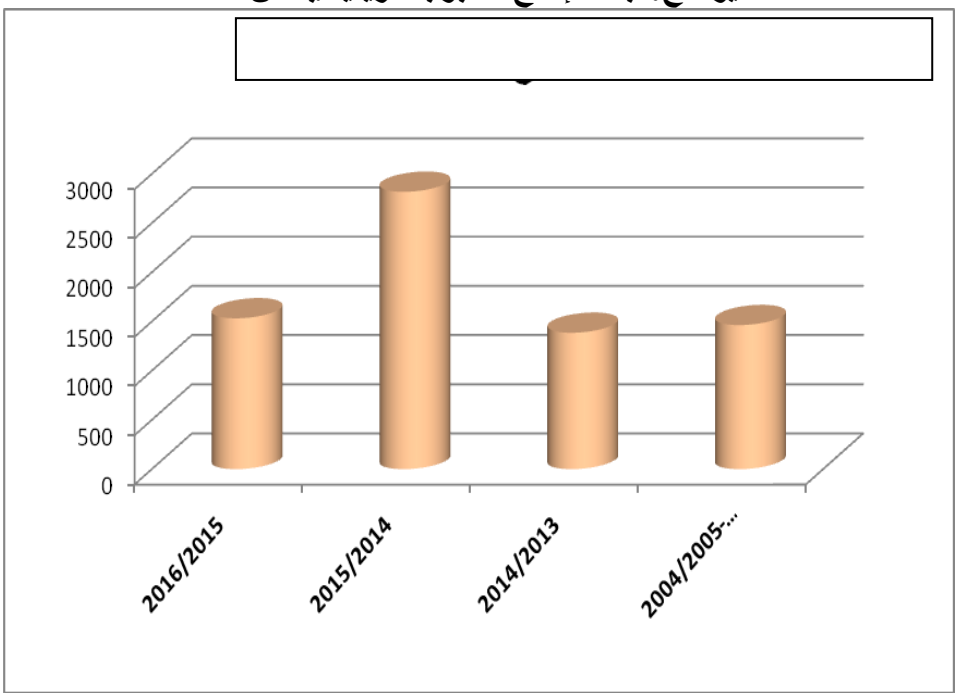

المصدر: إعداد الباحثة

1-3-4 تطور إنتاج السمسم:

يعتبر من أهم محاصيل الحبوب الزيتية في السودان، إذ يعتلى هرم صـــادرات الســـودان الزراعية، ويعتبر محصولاً نقدياً مهماً [1].

تلعب مجموعة محاصيل الحبوب الزيتية دوراً مهماً في الاقتصاد السوداني إذ إنها إضافة إلى دورها في تحقيق الأمن الغذائي للإنسان وتغذية الحيوان وما توفره من مواد خـــام لـــبعض الصناعات فإنها تحتل مركزاً متقدماً في قائمة الصادرات السودانية. ويعتبر السودان من أكبـــر وأهم الدول المنتجة والمصدرة لمحصولي السمسم والفول السوداني في العالم، أمـــا محصـــول زهرة الشمس فيعد من المحاصيل الواعدة في البلاد. ويتركز معظم إنتاج محاصيل الحبوب في القطاع المطري التقليدي بصورة كبيرة بالإضافة إلى إنتاجها في القطاعين المروى والتقليـــدي. قدرت جملة إنتاج الحبوب الزيتية (2015/2014) م بحوالي (2643) ألف طن متري.

نبات السمسم نبات عشبي حولي يعرف باسم سمسم أو جلجلان وسجلت أســـماء عربيـــة أخرى كسليط وشيراج ويعتبر محصول السمسم من محاصيل الحبوب الزيتية الهامة بالإضـــافة إلى دوره في غذاء الإنسان إما مباشرة كبذرة أو زيت فأنه أساس لصناعات غذائية كثيرة يدخل في تصنيعها مثل صناعة الحلويات والمعجنات والخبائز المختلفة بالإضافة إلى استخدام ه فـــي الأكل والعلاج وصناعة الصابون والمنظفات وزيوت الاستحمام والعناية بالجســـم، وكريمـــات الترطيب وزيوت المساج ويستعمل الأمباز كغذاء للحيوان، يتزايد استهلاكه داخلياً وعالمياً ممـــا يشجع على تطوير إنتاجه والتوسع في زراعته.

الموطن الأصلي لزراعة السمسم في الهند، الصين، وفى إفريقيا، خاصة السودان، أثيوبيا، نيجريا، أمريكا اللاتينية، وجنوب المملكة العربية السعودية، واليمن. ويعتبر السمسم مـــن أهـــم

---

(1) المرجع السابق، ص ص 16 – 17.

المحاصيل النقدية التقليدية التي يعتمد عليها المزارع ويزرع في القطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي، ويزرع مطرياً في مساحات كبيرة [1].

أ- إنتاج السمسم في السودان:

يشتهر السودان بزراعة السمسم الأبيض، الأحمر، والمخلوط والجبلي الأسود ويمتاز السمسم الأبيض بجودته العالمية لعدم اعتماده علي أي أسمدة أو مخصبات كيميائية. يزرع السمسم في كل من ولاية الجزيرة، وولاية القضارف وبعض الولايات الغربية وينتج السودان في المتوسط (350) ألف طن سنويا.

الجدول رقم (4/3/3)

يوضح المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة من (2016/1987)م

(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

العام	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	العام	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	العام	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية
1987	1032	121	117	1998	1747	150	86	2009	1200	248	115
1988	712	61	86	1999	3341	242	72	2010	1604	363	132
1989	967	75	78	2000	3089	225	73	2011	935	187	108
1990	669	66	99	2001	3780	296	78	2012	3684	562	82
1991	967	85	88	2002	717	61	85	2013	1011	205	95
1992	2027	204	99	2003	2169	259	119	2014	2967	721	127
1993	1281	93	73	2004	2222	298	112	2015	2554	496	101
1994	1534	105	69	2005	700	263	153	2016	2177	474	108
1995	2372	263	111	2006	3121	282	72				
1996	2855	308	108	2007	1770	350	110				
1997	2364	216	91	2008	1547	318	119				

المصدر وزارة الزراعة الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

(1) تقرير وزارة التجارة، 2015م، مرجع سبق ذكره، ص 11.

نلاحظ من الجدول رقم (4/3/3) أعلاه أن أكبر مساحة مزروعة من محصول السمسم 3938 فدان في عام 1999م، بينما كانت أقل مساحة مزروعة منه 700 فدان في عام 2005م، كما سجلت أعلى إنتاجية 153 كيلو في العام 2005م، بينما أقل إنتاجية سجلت في العام 1994م حيث بلغت 68 كيلو.

شكل رقم (4/3/2)

المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة (2016/1987) م-(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

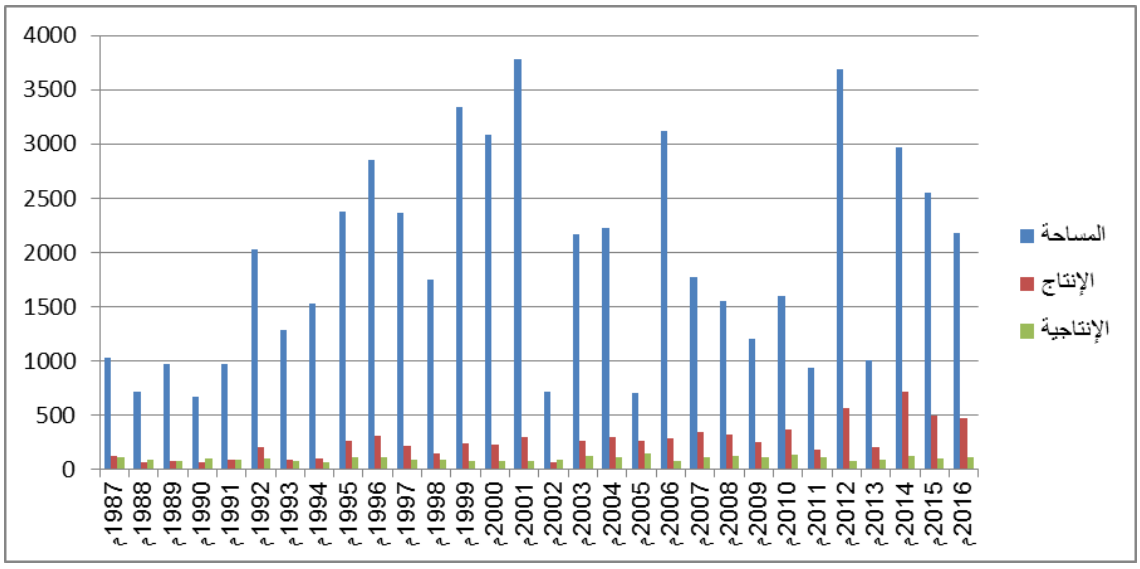

المصدر: إعداد الباحثة.

ب- تكاليف إنتاج محصول السمسم[1]:

نلاحظ من الجدول رقم (12/4) أن تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطاع المطري شبه الآلي سجلت أعلى تكلفة إنتاج 986.04 (جنيه/جوال) في موسم (2017/2016)م. بينما سجلت أقل تكلفة إنتاج 606.58 (جنيه/جوال) في عام (2014/2013) م.

(1) المرجع السابق، ص 24.

جدول رقم (4/3/4)

تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطاع المطري شبه الآلي

تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطاع المطري شبه الآلي				
البيان	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
إيجار الأرض	65.4	78.48	94.174	108.302
عمالة موسمية	262.3	314.76	377.712	434.368
عمال دائمة	30.91	37.092	44.51	51.186
أجرة مدير	10.32	12.384	14.8608	17.089
مالك الارض	4.22	5.064	6.0768	6.988
استخدام التراكتر	64.37	77.244	92.692	106.596
وقود	40.41	48.492	58.1904	66.918
زيوت وشحوم	6.87	8.244	9.8928	11.376
الدق	26.23	31.476	37.771	43.436
تقاوى	22.08	26.496	31.795	36.564
معفرات بذور	7.84	9.408	11.289	12.983
مبيدات	28.58	34.296	41.1552	47.328
أسمده	10.18	12.216	14.6592	16.858
مواد تعبئة	5.89	7.068	8.4816	9.753
تكلفة ترحيل (جنيه / جوال)	9.84	11.808	14.169	16.295
جملة التكلفة (جنيه / جوال)	606.58	714.528	857.4288	986.04

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

نلاحظ من الجدول رقم (4/3/4) أن تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطـــاع المطري شبه الآلي سجلت أعلى تكلفة إنتاج 986.04 (جنيه/جوال) في موسم (2017/2016)م. بينما سجلت أقل تكلفة إنتاج 606.58 (جنيه/جوال) في عام (2014/2013) م.

جدول رقم (4/3/5)

يوضح: تكلفة إنتاج فدان السمسم (جنيه / فدان) في القطاع المطري

العمليات الزراعية	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
تكلفة العمالة المؤجرة (جنيه / للفدان)	33.18	39.816	47.779	54.946
تكلفة المعدات	52.9	63.48	76.176	87.602
تكلفة مدخلات الإنتاج	–	–	–	–
التقاوى	27.06	32.472	38.966	44.811
الجوالات	6.9	8.28	9.936	11.426
المبيدات	10.6	12.72	15.264	17.553
جملة تكلفة الإنتاج (جنيه / للفدان)	130.64	156.768	188.121	216.338

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

نلاحظ من جدول رقم (4/3/5): تكاليف إنتاج السمسم و للفترة من 2014/2017م التقليدي، سجلت أعلى تكلفة بلغت (جنيه /للفدان) 216.338 بينما كانت أقل تكلفة للإنتاج بلغت 130.64 (جنيه/ للفدان) سجلت في عام (2013/2014) م [1].

(1)المرجع السابق، ص 26

ج- أسعار محصول السمسم[1]:

جدول رقم (4/3/6)

يوضح: متوسط اسعار السمسم خلال الفترة (2016/1987) م

الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر
1987	8	1993	255	1999	610	2005	625	2011	173
1988	11	1994	469	2000	488	2006	533	2012	265
1989	23	1995	167	2001	421	2007	069	2013	472
1990	37	1996	254	2002	399	2008	144	2014	588
1991	129	1997	277	2003	670	2009	135	2015	425
1992	212	1998	428	2004	774	2010	144	2016	438

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

***متوسط الأسعار من 1987 بالدينار السوداني حتى 2006، من 2007 -2016 بالجنيه السوداني.**

جدول (4/3/6) يشير إلى أن أعلى متوسط سعر سجل بسوق دنقلا حيث بلغ (774) جنيهاً / جوال للعام 2004 م لتناقص الكميات المعروضة في السوق، بينما ادنى متوسط سعر سجل بسوق الفاشر(8) جنيهاً / جوال لعام 1987م. وقد أعلنت الدولة سعر تركيز بمبلغ (400) جنيه لقنطار السمسم.

2-3-4 تطور إنتاج الفول السوداني:

محصول متعدد أغراض استعماله فهو يؤكل مباشرة قبل النضج وبعده، وللفول استخدامات عدة من أهمها استخدام ه كغذاء ومصدر للزيت ومادة خام أساسية للصناعة وقد

(1)التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان، 2016م، وزارة الزراعة، ص ص 19-21.

تزايد الاهتمام بهذا المحصول محلياً نسبة لدخوله في صـــناعة الزيـــوت والأعـــلاف. بجانـــب استهلاكه محلياً حيث يدخل في كثير من الصناعات الأخرى مثل صـــناعة الصـــابون، وهـــو محصول بقولي ويشكل مصدراً رئيسياً للبروتين النبـــاتي. ويحتـــوى (52%) زيـــت، (25%) بروتين، (13%) أملاح معدنية وفيتامينات.

ويعتبر السودان أكبر الدول المنتجة للفول السوداني في أفريقيا ويزرع الفول الســـوداني بين خطى عرض (40) درجة شمال وجنوب خط الاستواء وهو محصول مدارى يـــزرع فـــي قطاعين متباينين من حيث المناخ والتربة ونظم الزراعة والري وهما القطاع المروى والقطـــاع المطري التقليدي.

نلاحظ من الجدول رقم (4/3/7) الذى يوضح المساحة والإنتاج والإنتاجيـــة لمحصـــول الفول السوداني خلال الفترة من (2016/1994) م أن عام 2016م سجلت أكبر مساحة مزروعة من محصول الفول السوداني حيث بلغت مساحته 583 ألف فدان، بينما اقل مساحة بلغـــت 112 ألف فدان في عام 2001م. أما اكبر إنتاجية بلغت 1406.5 كيلو في العام 2016م، بينما أقـــل إنتاجية سجلت في العام 2009م حيث بلغت 716 كيلو[1].

(1) المرجع السابق ، ص 22.

الجدول رقم (4/3/2)

يوضح: المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الفول السوداني خلال الفترة من (2016/1987)م (المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

العام	المساحة /فدان	الإنتاج/الف طن	الإنتاجية /الكيلو	العام	المساحة /فدان	الإنتاج/الف طن	الإنتاجية /الكيلو	العام	المساحة /فدان	الإنتاج/الف طن	الإنتاجية /الكيلو
1987م	1378	432	265	1999	3335	1047	290	2011	1030	359	279
1988م	1408	587	361	2000	3220	947	272	2012	1767	372	280
1989م	1136	218	186	2001	4540	990	272	2013	963	285	282
1990م	403	125	232	2002	2317	738	226	2014	1871	298	280
1991م	412	180	330	2003	2346	783	308	2015	1090	434	281
1992م	900	380	317	2004	4179	520	286	2016	1168	583	272
1993م	1565	428	231	2005	2947	555	267				
1994م	1814	714	338	2006	3157	525	287				
1995م	2230	738	286	2007	3427	716	280				
1996م	1892	518	362	2008	2967	942	278				
1997م	3321	1104	303	2009	3183	571	281				
1998م	3083	781	235	2010	3192	1185	279				

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي

شكل رقم (4/3/3)

يوضح: المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الفول السوداني خلال الفترة (2016/1987) م

(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

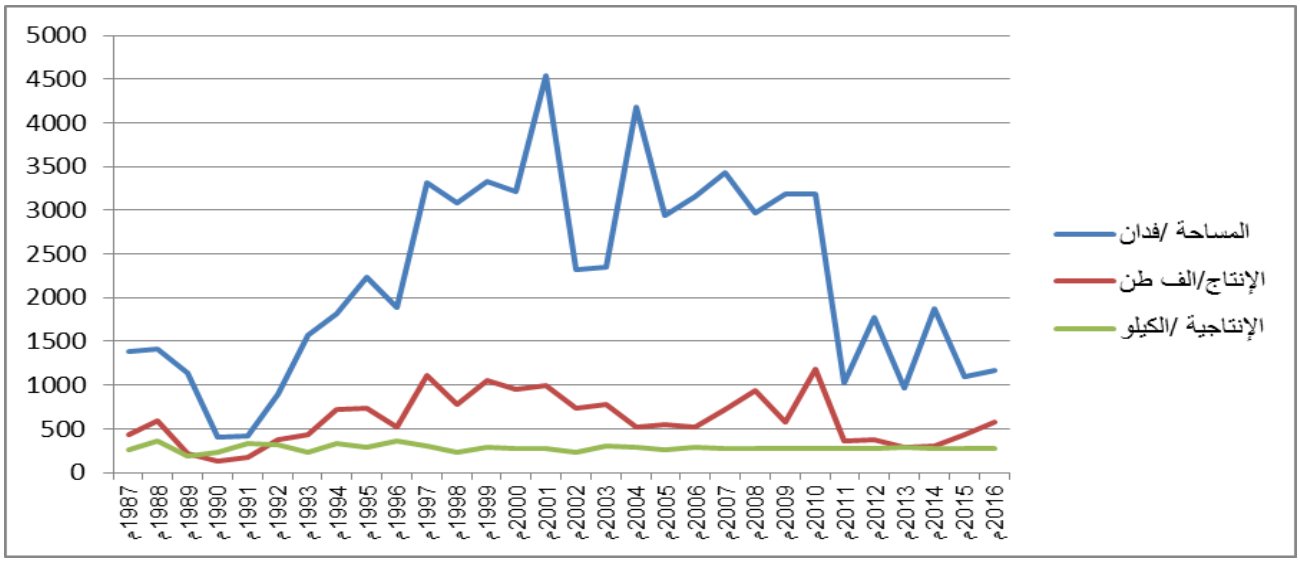

المصدر: إعداد الباحثة.

معظم إنتاج الفول السوداني يتم في المناطق المطرية خاصة في ولايات دارفور وكردفان. هنالك نسبة أقل تنتج في المناطق المروية في مشاريع الرهد، الجزيرة، المناقل، حلفا والسوكي ولكنها غير ثابته وتتغير المساحات من موسم إلى آخر حسب الأسعار والعائد على المزارع .

من الجدول رقم (4/3/15) أعلاه، والشكل رقم (4/3/3) والتي تبين تطور المساحات المزروعة بالحبوب الزيتية والإنتاج يلاحظ التذبذب الواضح في المساحات المزروعة خلال العامين الأخيرين (2015/2014) م- (2016/2015) م مقارنة مع متوسط عشرة سنوات غطت الفترة من (2004-2005) م – (2013/2014) م حيث انخفضت المساحة المزروعة بالفول السوداني للموسم الماضي (2015/2016) م عن سابقة (2014/2015) م والذي تميز بأمطار جيدة وكذلك عن متوسط العشر سنوات (2004/2005) م – (2013/2014) م وبالرغم من ذلك يلاحظ إن إنتاج الموسم الماضي (2004/2005) م قد فاق إنتاج متوسط العشرة أعوام[1].

(1)تقرير وزارة التجارة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

نجد أن الهند احتلت الصدارة طيلة الفترة من عام (2001) م وحتى أغسطس (2003) م من حيث المساحات العالمية المزروعة بالفول حيث بلغ متوسط المساحات المزروعة للثلاث سنوات الماضية حوالى (7.7) مليون هكتار تليها الصين إذ بلغ متوسط المساحة المزروعة حوالى (5) مليون هكتار.

تليها السودان وبلغ متوسط المساحات المزروعة حوالى (1.7) مليون هكتار ثم نيجريا حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة حوالى (1.2) مليون هكتار.

الشكل رقم (4/3/4)

المساحة المزروعة بالفول السوداني

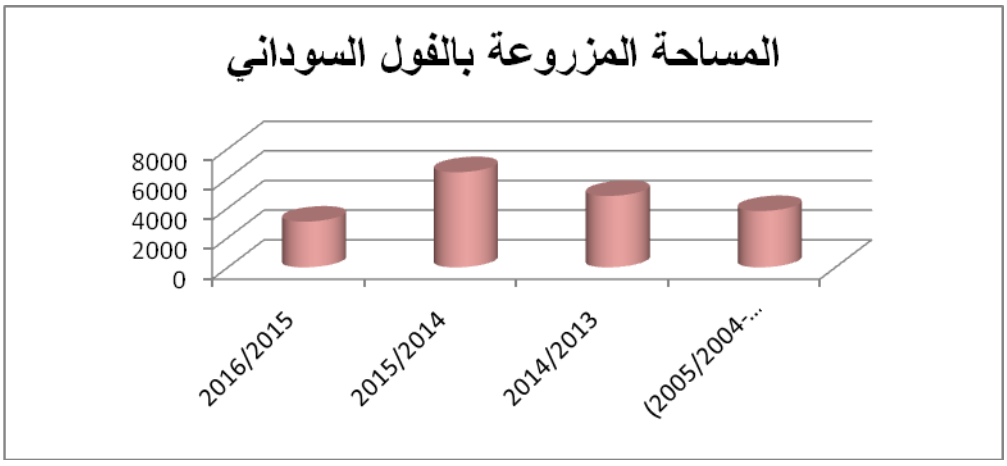

المصدر: إعداد الباحثة.

ب- تكاليف إنتاج الفول السوداني[1]:

جدول رقم (4/3/8)

يوضح: تكاليف إنتاج الفول السوداني للفترة من(2017/2014)م في القطاع التقليدي/جنيه /للفدان

العمليات الزراعية	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
تكلفة العمالة المؤجرة (جنيه / للفدان	95.2	114.24	137.088	157.651
تكلفة المعدات	36.6	43.92	52.704	60.609
التقاوى	33.3	39.96	47.952	55.144
الجوالات	5.5	6.6	7.92	9.108
المبيدات	0.2	0.24	0.288	0.331
جملة تكلفة الإنتاج (جنيه / للفدان)	170.8	204.96	245.952	282.843

المصدر: وزارة الزراعة الإدارة – العامة للتخطيط الاقتصادي.

يلاحظ من جدول رقم (4/3/8) أن جملة تكلفة إنتاج الفول السوداني للفدان للأعوام (2017/2014)، كانت على التوالي (170.8 ، 204.96 ، 245.952، 282.843) جنيه.

ج- أسعار محصول الفول السوداني:

جدول رقم (4/3/9)

يوضح: متوسط أسعار الفول السوداني خلال الفترة (2016/1987) م- جنيه /للفدان

الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر	الأعوام	متوسط السعر
1987	755	1993	686	1999	1850	2005	NA	2011	47
1988	807	1994	392	2000	1889.8	2006	2949.5	2012	47
1989	777	1995	980	2001	3469.3	2007	46	2013	47
1990	681	1996	1231.4	2002	NA	2008	46	2014	48
1991	965	1997	1895.5	2003	NA	2009	46	2015	273
1992	686	1998	1872.8	2004	NA	2010	47	2016	265

المصدر: وزارة الزراعة – الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي.

(1)المرجع السابق، ص 27.

جدول (4/3/9) يشير ارتفاع متوسط سعر الفول السوداني المقشور بمعدل (20%) في العام 2015م مقارنة بالعام 2014م. سجل سوق كادقلي أدنى متوسط سعر للجوال حيث بلغ (1179) جنيه ويعزى ذلك لزيادة الطلب عليه في المنطقة. بينما رصد أدنى متوسط سعر للجوال بسوق الجنينة حيث بلغ متوسط السعر (598) جنيهاً لقلة الطلب عليه .

3-3-4 تطور إنتاج محصول زهرة الشمس :

زهرة الشمس محصول زيتي حولي حديث الزراعة في السودان وتكمن الأهمية الاقتصادية له في احتواء بذوره على نحو(20%) بروتين قابل للهضم وحوالى (25-45)% من الزيت الصالح لصناعة الطعام وصناعة السمن النباتي والصابون والأصباغ. تنبع الأهمية الاقتصادية لبذور زهرة الشمس في استخدام زيوتها سواء للاستهلاك الغذائي المباشر أو في استخدام ها في بعض الصناعات مثل الصابون والمنظفات وغيرها من الصناعات الأخرى أو استخدام كسبها في صناعة أعلاف الحيوانات وتأتي الأهمية الكبرى في تصدريها للأسواق الخارجية حيث يعتبر زيت بذرة زهرة الشمس من الزيوت المرغوبة عالمياً وهذا يشكل فرصة لتصديره للخارج علاوة علي أن كسبه الغني بالبروتين يشكل أيضا فرصة للتصدير[1].

يعتبر محصول زهرة الشمس من أهم المحاصيل الزيتية الحولية الهامة خاصة في ظروف ارتفاع الطلب العالمي علي الزيوت النباتية في الربع الأخير من القرن الماضي حيث برزت الدعوات إلي استخدام الزيوت النباتية لإنتاج الوقود الحيوي بداية في دول السوق الأوربية ومن ثم انتقل إلي الولايات المتحدة الأمريكية وتبع ذلك العديد من دول العالم ومن ضمنها بعض الدول النامية المنتجة الرئيسية لبعض أنواع الزيوت النباتية حيث تعتمد أمريكا في إنتاج الوقود الحيوي علي الذرة وفول الصويا وفي أوربا يتم الإنتاج من زيت اللفت وينتج من زيت النخيل

(1)وزارة التجارة، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

في إندونيسيا وماليزيا، وفي العقد القادم ستصبح إسبانيا من أكبر الدول الأوربية في إنتاج الوقود الحيوي بطاقة تزيد عن المليون طن من خلال خمس مشروعات، معتمدة علي إنتاجها من بذور زهرة الشمس واللفت. ينتج محصول زهرة الشمس في الموسم الصيفي في المناطق المطريـــة، كما يزرع في الموسم الشتوي في المناطق المروية[1].

حسب إحصاءات وزارة الزراعة جدول رقم(18/3/4) للموســـم (2016/2015) م فـــإن مساحات زهرة الشمس المطرية المزروعة بلغت (208) ألف فدان أما المروية فبلغت (53) ألف فدان بلغ إجمالي الإنتاج (70) ألف طن.

من جدول رقم (4/3/10) أن جملة الإنتاج لمحصول زهرة الشمس في القطاع المـــروى بلغت 31 ألف /طن متري، حيث سجلت ولاية كسلا أعلى إنتاج بلغت 15 ألف طن متري. أما جملة الإنتاج في القطاع المطري بلغت 70 ألف/ طن متري، حيث سجلت ولاية النيـــل الازرق أعلى إنتاج حيث بلغ 39 ألف / طن متري.

نلاحظ من جدول رقم (4/3/10) أدناه أن أعلى إنتاج لمحصول زهرة الشمس بلـــغ 247 في العام 2008م، بينما سجلت أدنى إنتاج في العام (2000 و2001) م حيث بلغ 4 ألف /طـــن متري.

(1)المرجع السابق، ص 15.

الجدول (4/3/10)

يوضح: المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول زهرة الشمس خلال الفترة من (2016/1987)م

(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

العام	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	العام	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	العام	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
1987	260	39	150	1999	6	8	149	2011	81	107	167
1988	366	46	126	2000	5	4	180	2012	49	86	160
1989	145	22	151	2001	13	4	160	2013	39	56	155
1990	234	23	99	2002	42	100	167	2014	42	51	164
1991	75	11	146	2003	42	247	137	2015	60	81.5	160
1992	215	38	127	2004	22	46	154	2016	81	107	150
1993	118	23	195	2005	110	124	152				
1994	86	48	200	2006	63	92	147				
1995	28	25	195	2007	49	86	151				
1996	18	20	250	2008	39	56	149				
1997	15	12	176	2009	42	51	150				
1998	19	10	100	2010	60	81.5	155				

المصدر: وزارة الزراعة – بنك السودان المركزي.

شكل رقم (3/4/5)

يوضح: المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول زهرة الشمس خلال الفترة (2016/1987) م

(المساحة بالألف فدان، الإنتاج بالطن والإنتاجية، بالكيلوجرام)

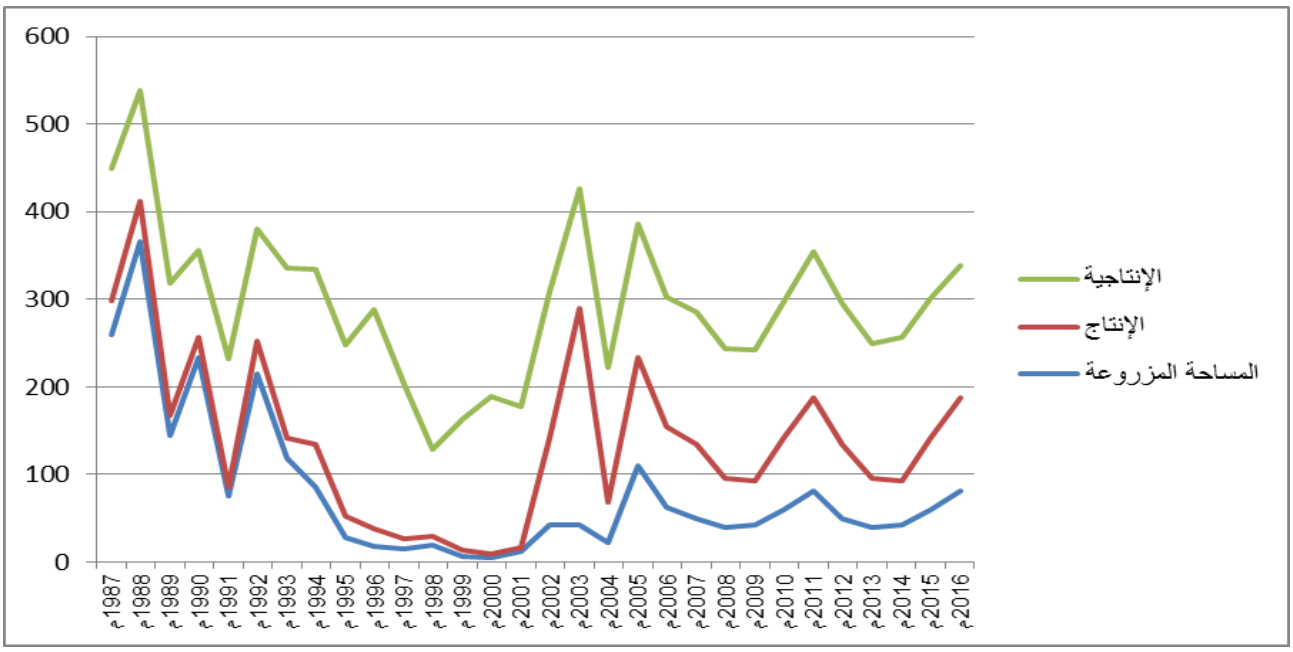

المصدر: إعداد الباحثة.

أ- المساحات المزروعة عالمياً من زهرة الشمس:

يبلغ متوسط المساحة العالمية المزروعة بزهرة الشمس حوالي 23 مليون هكتار وذلك بنسبة 9.8% من متوسط إجمالي المساحات العالمية للحبوب الزيتية والبالغ قدرها 234.5 مليون هكتار[1].

تعتبر روسيا من أكبر الدول التي تزرع زهرة الشمس إذ يبلغ متوسط مساحاتها المزروعة بهذا المحصول حوالي (5.3) مليون هكتار بنسبة (23%) من متوسط المساحة العالمية المزروعة بزهرة الشمس تليها دول الاتحاد الأوربي (27) حيث تركزت زراعة زهرة الشمس في كل من فرنسا والمجر وإسبانيا وإيطاليا وسلوفاكيا ويبلغ متوسط المساحة العالمية لهذه الدول حوالي (3.7) مليون هكتار بنسبة (16%) من متوسط إجمالي المساحة العالمية لهذا المحصول

(1)المرجع السابق، ص 17.

وتماثل أوكرانيا دول الاتحاد الأوربي من حيث متوسط المساحة العالمية تليهما الهند بمتوسط مساحة (2.3) مليون هكتار بنسبة(10%) ثم الأرجنتين بمتوسط مساحة (2.1) مليون هكتار بنسبة (9%) وتتقارب متوسطات كل من بورما والصين وأمريكا حيث تبلغ حوالي (0.9) مليون هكتار بمتوسط (4%) من متوسط المساحة العالمية. وبالنظر للجدول أدناه نلاحظ أن المساحة العالمية قد توسعت خلال موسم (2009/2008) م بنسبة (7.4%) وذلك بعد الانخفاض الذي شهدته خلال موسم (2007/ 2008)م والبالغ نسبته (7.7%) والذي يعزي لتقلص المساحات المزروعة في كل من روسيا والاتحاد الأوربي وأوكرانيا والبالغ (2) مليون هكتار. وعلى النقيض حدث توسع في كل من الأرجنتين وجنوب أفريقيا وأمريكا بما يقارب (0.6) مليون هكتار .

الجدول رقم (4/3/11)

يوضح: المساحات العالمية المزروعة لزهرة الشمس المساحات (ألف هكتار)

خلال الفترة (2009/2003)م

Country	2003/ 2004م	2004/ 2005م	2005/ 2006م	2006/ 2007م	2007/ 2008م	2008/ 2009م
Argentina	1,830	1,890	2,200	2,400	2,620	1,730
Burma	900	1,044	972	970	970	970
China	1,173	935	1,020	850	800	850
EU-27	4,152	3,654	3,568	3,978	3,423	3,648
India	2,800	2,300	2,410	2,145	1,900	2,000
Pakistan	259	266	325	405	383	450
Russian Federation	4,850	4,650	5,400	5,900	5,000	6,000
South Africa	530	460	470	315	565	600
Turkey	500	480	430	480	470	500
Ukraine	3,807	3,400	3,690	3,900	3,400	4,100
United States	889	692	1,056	716	814	970
Other	1,581	1,631	1,581	1,643	1,535	1,682
World	23,271	21,402	23,122	23,702	21,880	23,500

المصدر: وزارة التجارة – نقطة التجارة السودانية.

شكل رقم (4/3/6)

يوضح: متوسط المساحة العالمية لمحصول زهرة الشمس حسب الدول (2009/2003)م

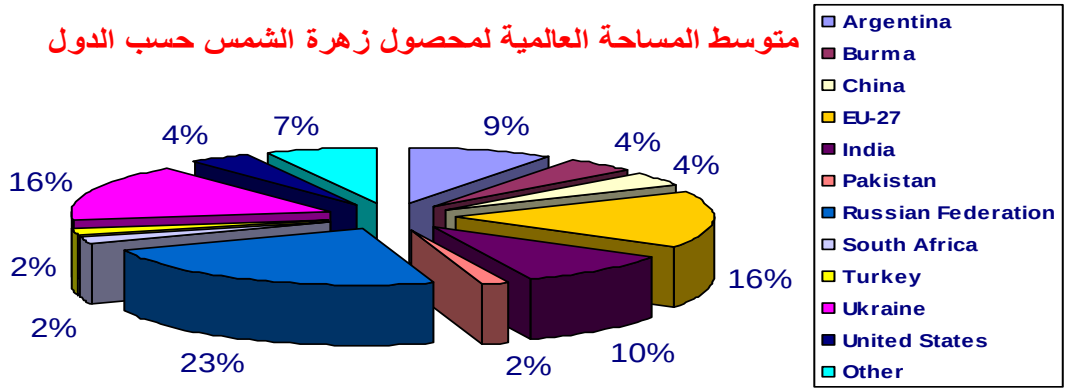

المصدر: إعداد الباحثة.

ب- تكاليف إنتاج محصول زهرة الشمس

تأثر إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والزراعية الخاصة بالإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية، ومن بينها انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى تحرير الأسعار وإزالة الدعم[1].

تعتبر تكاليف الإنتاج في السودان أحد العوامل المؤثرة على تسويق الحبوب الزيتية إذ أن ارتفاع تكلفة إنتاج الفدان مع انخفاض الإنتاجية يؤدى إلى ارتفاع سعر المنتج مما يؤثر سلباً على تنافسية المحصول في الأسواق العالمية وإحجام المصدرين خوفاً من الخسارة. والجدول أدناه يبين تكاليف إنتاج محصول زهرة الشمس بولاية القضارف[2].

(1)المرجع السابق، ص 18-19.

(2)التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان 2015م، مرجع سبق ذكره، ص 26.

4-3-4 أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه إنتاج وإنتاجية محاصيل الحبوب الزيتية :

1- تؤثر العوامل المناخية على إنتاج محاصيل الحبوب الزيتية خاصة تلك التي تزرع بالأمطار. معظم مساحة السمسم ونحو (85%) من مساحة الفول السوداني وكذلك معظم مساحات زهرة الشمس وقليل من مساحة القطن تزرع بالأمطار. ويؤدي التباين في كمية الأمطار وتوزيعها من عام إلى آخر إلى تباين كبير في الإنتاج والإنتاجية نتيجة لتعرض المحاصيل لفترات جفاف طويلة وخاصة في مرحلتي التزهير وتكوين الثمار أو تعرض المحاصيل للغرق وخاصة محصول السمسم الحساس لركود المياه في أطوار نموه الأولى. كما إن كثرة الأمطار في الفترة الأولى لنمو المحصول تؤدي إلى عدم تمكن الزراع من إزالة الحشائش المنافسة للمحاصيل .

2- تتعرض محاصيل البذور الزيتية للإصابة ببعض الآفات التي تؤدي إلى خسائر جسيمة في الإنتاجية وتدني جودة المنتج وصفاته خاصة البذور.

3- تعد الحشائش أحد المعوقات الرئيسية لإنتاج المحاصيل الزيتية سواء كانت حشائش معمرة أو حولية، إذ أن منافستها للمحصول تؤدي إلى تدني الإنتاجية، ويقدر الفاقد في إنتاجية الفول السوداني نتيجة لعدم مقاومة الحشائش خلال الأشهر الأولى من الزراعة في مناطق الزراعة المطرية بنحو (60-70%)، كما أن محصول السمسم يعتبر حساس جداً لمنافسة الحشائش في أطواره الأولى.

4- درجة خصوبة التربة تؤثر على الإنتاج والإنتاجية، حيث يزرع نحو (85%) من الفول السوداني ونحو(60%) من السمسم بالأمطار في الأراضي الرملية بالولايات الغربية[1].

(1)وزارة الصناعة، 2014م، دراسة عن صناعة الحبوب الزيتية في السودان، 29.

وتتصف هذه الترب بفقرها في العناصر الغذائية خاصة النيتروجين والمادة العضوية، كما أنها تتعرض للتعرية بالرياح[1].

5- ضعف إنتاجية الأصناف المزروعة ومحدودية أو انعدام إنتاج تقاوى محسنة من الأصناف المتاحة. إضافة إلى عدم ملاءمة الأصناف المزروعة خاصة في محصول السمسم للحصاد الآلي وبالتالي ارتفاع نسبة الفاقد. كما أن استيراد تقاوى زهرة الشمس وعدم توفرها في الوقت المناسب يعد من أهم معوقات إنتاجها.

6- عدم تجويد المعاملات الفلاحية وعدم تطبيق الحزم التقنية يؤدي إلى تدني الإنتاج والإنتاجية.

7- عدم إتباع دورة زراعية بالمعنى المفهوم خاصة في الإنتاج المطري.

8- استخدام المبيدات في بعض مناطق الإنتاج (خاصة لمحصول السمسم) جعل دول مستوردة رئيسية كاليابان تحتج على قبول منتج من السودان.

9- عدم توفر التمويل في الوقت المناسب لمواعيد الزراعة والحصاد مما يؤدي إلى نقصان المساحات المستهدفة للزراعة وتأخير الحصاد وبالتالي تدني إنتاجية وحدة المساحة.

10- ارتفاع تكلفة الإنتاج إضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل يؤدي إلى عجز المزارع عن السداد في الوقت المحدد مما يزيد المديونيات على المزارع وبالتالي الانصراف عن زراعة الحبوب الزيتية

11- ينعكس الاعتماد على العائدات الضريبية من القطاع الزراعي في السودان سلباً على كفاءة هذا القطاع نتيجة لزيادة العبء على المزارعين وانخفاض دخولهم. هذا بالإضافة إلى

---

(1) المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

ضعف خدمات التسويق خاصة التخزين والنقل والمعلومات التسويقية وتقليدية الوسائل التصنيعية.

5-3-4 مشاكل تسويق وتصدير الحبوب الزيتية :

من المشاكل التي تعترض تسويق المحاصيل الزراعية عموماً في السودان[1]:-

1. ضعف بنية الأسواق الداخلية وكثرة الوسطاء وقنوات التسويق.
2. كثرة الرسوم والضرائب الزراعية وعدم دعم التسويق الزراعي .
3. عدم توفر الخدمات التسويقية ومراكز التجمع الحديثة.
4. عدم توفر المعلومة التسويقية.
5. نقص خبرة المسوق السوداني.
6. عدم استقرار السياسات المالية والنقدية مما أثر على القدرة التنافسية لمعظم صادرات الحبوب الزيتية.
7. ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع الهوامش التسويقية.
8. المضاربات والممارسات في التسويق الداخلي أدى إلى تدهور تسويق الحبوب الزيتية.
9. ارتفاع تكاليف التصدير.
10. يسبب التخزين السيئ وارتفاع الرطوبة إلى تعريض الفول السوداني للإصابة بفطر الأفلاتوكسين تعد مشكلة توفير التمويل في الوقت المناسب لعمليات الصادر من أهم المشاكل والتي تؤثر سلباً على الكميات المصدرة من الحبوب الزيتية.
11. عدم الالتزام بالمواصفات المطلوبة في السمسم وبالتالي يقلل من سعر السمسم، كما إن حجم الحبة المصدرة من الفول السوداني لا تنافس العينات الكبيرة الحجم والمرغوبة عالمياً.

---

(1)المرجع السابق، ص 32.

12. ضعف توفر المعلومات عن الأسواق العالمية من ناحية الأسواق المتاحة والمنافسة من الدول الأخرى وكذلك السعر للمنتجات البديلة.

13. أهم الأسباب التي تقف عائقاً أمام القدرة التنافسية لمحصولي الفول السوداني والسمسم هي الإنتاجية المتدنية للفدان مقارنة بالإنتاج للدول المنافسة للسودان في مجال التصدير، وذلك بسبب الاعتماد على الأصناف غير المحسنة والتي تتميز بضعف الإنتاجية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج للفدان[1]

14. انخفاض الأسعار العالمية للدول المنافسة في مجال الصادر كان له الأثر السلبى في انخفاض أسعار الصادر السوداني.

15. أنشأت البلاد عبر الزمن عدداً من المؤسسات المتخصصة في تصدير السلع الأساسية كشركة الحبوب الزيتية، إلا أنها لم تدعم بالبنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة بالتخزين الحديث كالصوامع والمخازن الحديثة.

16. محدودية السوق المحلى، حيث تقوم استراتيجية الإنتاج الزراعي على تلبية احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض.

6-3-4 رؤى ومقترحات لحل مشاكل إنتاج الحبوب الزيتية :

1)يجب التعامل مع حقيقة أن معظم العاملين في القطاع الزراعي يعتمدون أساليب ونظم زراعية تقليدية في حيازات صغيرة تتسم بتدني الإنتاجية، مما يعني ضرورة استنباط وتطوير تقانات حديثة تناسب واقع الحيازات الصغيرة

2) أهمية توفير بنية تحتية تؤمن تدفق موارد مالية متزايدة للمناطق الزراعية وصيانتها وإدارتها بصورة سليمة ومربحة .

---

(1)المرجع السابق، ص 32-34.

3) التركيز على برامج البحث العلمي والتطور التقني في القطاع الزراعـــي، واســـتنباط العينات التي تؤدي لزيادة الإنتاجية.

4) تعزيز السياسات الزراعية وتجنيبها الاجتهادات وعوامل عدم الاستقرار .

5) إيلاء جانب تسويق المنتجات من الحبوب الزيتية اهتماماً خاصاً لتحفيـــز المـــزارعين لزيادة إنتاجهم وضرورة الاهتمام بحلقات التسويق الزراعي من تداول ونقل وتعبئة وتخزين [1].

6) الاهتمام بالإرشاد الزراعي لتوصيل المعلومات الخاصة بالتقانات الحديثة للمزارعين.

7) الاهتمام بالعوامل التي تسبب خفض الإنتاجية كالأمراض والحشرات.

8) العمل على دفع الدولة والقطاع الخاص لزيادة الرقعة الزراعية المزروعة بـــالحبوب الزيتية وكذلك زيادة الإنتاجية بما يعني تحقيق توسع أفقي ورأسي في إنتاج الحبوب الزيتية.

1 المرجع السابق –ص 36.

الفصل الخامس

تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية

5-1 تطور نظم السياسات التجارية في السودان خلال الفترة (1956-2016) م

5-2 تجارة السودان الخارجية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5-3 تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الإفريقية.

الفصل الخامس

تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية

مقدمة:

لقد أثرت التطورات الكبرى التي حصلت في عقد التسعينات على حجم التجارة الدولية إذ أن زيادة الحماية في دول الشمال وما رافقها من تردى الحماية في دول الجنـــوب، والارتفـــاع والازدياد الحاصل في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والصراعات المتزايدة فكرياُ ومادياً وخدمياً، وزيادة الارتباط والعلاقة بين التجارة الدولية والبيئة، وزيادة عدد المنظمات العاملة في مجال التجارة الدولية، وظهور وبروز التكتلات، والتكاملات الاقتصادية الدوليـــة، والشـــراكات المتعددة، كالشراكة الأوربية المتوسطية، والشراكات والمشروعات المتعددة الجنســـية، واتســـاع نطاق الاتحادات التجارية الدولية، والاهتمام بالمواصفات والمقاييس للسلع والخدمات في الإطار الدولي، والاهتمام المتزايد بالقضايا والمسائل المالية والنقدية في المجالات الدوليـــة، وقـــوانين التراخيص، وبراءات الاختراع، ونقل التكنلوجيا، والتنبؤ بمستقبل النظـــام التجـــاري والنقـــدي والمالي، ومستقبل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أيضاً، والاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الدولية، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، وانتشار ظاهرة العولمة والتدويل التي هي إحدى السمات الهامة في هذا العصر، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وانتشار مفهوم التنمية المستدامة وحماية البيئة وفروعها، والتحولات الهامـــة والضـــرورية فـــي المنظمـــات المتخصصة العاملة في مجال التجارة الدولية.

وعليه بما أن التجارة الدولية تلعب دوراً حاسماً وهاماً في ميدان العلاقات الدولية، وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم المعاصر فقد أصبح التكامل الاقتصادي الدولي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية[1].

1-5 تطور نظم السياسات التجارية في السودان خلال الفترة (1956-2016) م:

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأى دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، لما لها من آثار عميقة على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة والتي تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديدة التي تتم حتى خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد وتمتد آثارها إلى معدل نمو الدخل القومي ومستواه ومن ثم فأنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة[2].

وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاستثماري الحر مع دول العالم المختلفة، فإن السودان لابد أن يرتبط بعلاقات وطيدة مع مختلف دول العالم في إطار المتغيرات العالمية المتسارعة تحت مسمى العولمة والسياسات المصاحبة لها، ومن هذا ينبغي على صانعي القرار أن يكونوا على دراية باحتياجات قطاع التجارة الخارجية المختلفة والعمل على التغلب على فجوة العجز التجاري مع العالم الخارجي بزيادة الاستثمارات الموجهة نحو الصادر.

ويحاول السودان كواحد من الدول النامية لزيادة الدخل القومي، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو، وكذلك لهدف تحقيق مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية والمادية والبشرية، وتحقيق نمو مستمر في مستويات المعيشة الحقيقية للسكان ولتحقيق هذه الأهداف يواجه السودان العديد من المشاكل والعقبات أهمها ندرة العملات الحرة لتحقيق الطفرة المنشودة.

---

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) عبد القادر صالح، 2010 م، دراسة تحليلية سياسات السودان التجارية، جامعة الخرطوم، ص 3-5.

المتتبع للسياسات التجارية في السودان لابد أن يأخذ في الاعتبار المناخ السياسي والاقتصادي الموجود والمتغير. وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم السياسات إلى ثلاثة فترات (Three period):

1/ **الفترة الأولى:(1956-1969) م** من ناحية تاريخية تعتبر هذه الفترة "فترة الحماية (Era Of Protectionism)

تمثلت هذه الفترة أساساً في[1]:-

أ- تطبيق سياسة رخص الصادر (Export Licenses)

ب- فترة إحلال الواردات للسلع الصناعية (Import Substitution "Industrialization"ISI")".

ج- تطبيق سياسات قابضة للاستيراد، وذلك بتفعيل سياسة رخص الاستيراد (Import Licenses)

د- نظام الكوتا للاستيراد (Quotas Import System)

2/ **الفترة الثانية 1970-1985م:**

1. شهدت هذه الفترة جملة من المتناقضات. بدأت بالنظام الاشتراكي والذى أدى إلى إتباع سياسة "التأميم (Nationalism) والمصادرة وتحويل معظم الشركات الخاصة إلى القطاع العام.

2. لقد شمل التأميم شركات التجارة الكبرى والمصانع الكبرى وبعض الشركات العاملة في مجال الخدمات والبنوك التجارية. ووضعت الدولة أيديها على أهم السلع الرئيسية، وذلك في غياب دور القطاع الخاص. وعند المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة في عام 1971م أدى إلى تغير في النظام الاقتصادي والتجاري وتحولت الدولة من اقتصاد الحرب إلى ما يعرف بسياسة

(1) المرجع السابق، ص 6.

السلام التي اتخذت بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م، بعد سقوط نظام نميـــري وخـــلال فترة الديمقراطية (1985–1989) م، تم التراجع من النظام الاشتراكي إلى مـــا يشـــبه سياســـة تحريرية وعاد نظام الرخص في كل من الصادر والاستيراد. وإتباع سياســـة تجـــارة الحـــدود (Boarder Trade) والمقايضة والاستيراد بدون قيمة (Nile Value).

3. لقد ساهمت هذه السياسة في حل بعض الأمور الخاصة باستيراد المواد الخام الخاصة بالمصانع وفى نفس الوقت أدت هذه السياسة إلى إغراق السوق بسلع منافسة للصناعة المحلية.

3/ الفترة الثالثة: 1989م–حتى الآن[1]

1. اتسمت هذه الفترة بسياسة تحرير التجارة (Trade Liberalization)، وفقـــاً لهـــذه السياسة تم إلغاء رخص الصادر والوارد ونظام الكوتات وأي معوقات أخرى تحد من انســـياب سلع الصادر.

2. لقد كان من أهم أهداف هذه السياسة الآتي:

1– تحقيق تنمية سريعة ومستدامة.

2– إضافة قيمة مضافة لصادراتنا من السلع الأولية وتنويع هيكل الصادرات.

3– جعل سياسة التجارة الخارجية كوسيلة هامة للتنمية والتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى للدخول للمنظمات العالمية والإقليمية.

لقد أوضحت النظرة الكلية لأهداف الاقتصاد والتجارة في الخطة القومية والاســـتراتيجية الشاملة في النقاط الآتية:

1– تعظيم حجم الصادرات للسلع التقليدية وتنويع الصادرات كماً ونوعاً.

ب– تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي.

ج– رفع وبناء القدرات للعاملين في مجال الاقتصاد والتجارة.

---

(1) المرجع السابق، ص 7.

وفيما يلى سنتناول اهم السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية ومشاكلها في الفترة (1987-2016) م كالتالي :

السودان من الدول النامية التي تعتمد في عملية التصدير على تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية، وفي عملية الاستيراد تعتمد على واردات أساسية تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات والآلات ووسائل النقل والمواد الخام والكيماويات وبما أن عملية التصدير في هذه الحالة تعتمد على مواد أولية لا يمكن التحكم بها وعملية الاستيراد تعتمد على مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها فإن هذا الوضع يجعل الميزان التجاري عرضة للعجز مما قد يؤدي إلى ظهور اختناقات عديدة في ميزان المدفوعات، لذلك نجد لكل دولة سياسات خاصة بالتصدير وأخرى خاصة بالاستيراد حسب ظروفها' وفيما يلي سنتناول أهم السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية ومشاكلها في الفترة من (1987-2016) م، كالتالي:

أولاً: سياسات التصدير[1]:

تتبني سياسة التصدير أساسا على توجيه فوائض المنتجات المحلية عن الاستهلاك المحلي إلى الأسواق العالمية للحصول على العملات الأجنبية لاستيراد احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية وتقوم سياسة التصدير المتبعة على محاولة فتح مجالات أرحب لصادرات البلاد، كما ترمي سياسة التصدير إلى الاهتمام بجودة الإنتاج لتتماشي مع المواصفات التي تحددها الأسواق العالمية، حيث تمثلت سياسات التصدير في:

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، مرجع سبق ذكره، ص120.

1- تم إعلان سياسات التحرير والتي ترتب عليها إلغاء السوق الرسمي للعملات الأجنبية وإلغاء السوق المصرفية الحرة وسياسة التجنيب للصادرات والخدمات، كما تم توحيد سعر الصرف للدولار الأمريكي لكل المعاملات في مجال الاقتصاد بحيث تقوم تلك المعاملات على التكلفة الحقيقة للإنتاج وذلك لتحفيز المنتجين والمصدرين وللحد من الواردات، وقد تم إنشاء السوق الحر الموحد بدلاً عن السوقين الرسمي والمصرفي الحر، هذا وتتكون موارد السوق الحر الموحد من حصيلة كافة الصادرات والمتحصلات غير المنظورة والشراء من الحسابات الحرة والخاصة وأرصدة حسابات التجنيب للصادرات والخدمات.

2- اتبعت الدولة السياسات الرامية إلى تشجيع الصادرات.

3- انتهجت الدولة سياسة تهدف إلى تشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها وتنظيم الصادر والتكامل بين الإنتاج وعمليات الصادر والتوفيق بين الصادرات واحتياجات الاستهلاك المحلي.

4- اتخذت الدولة السياسات التي تقرر أن تتم محاسبة المصدر بسعر المصرف المعلن بواسطة البنك عند تاريخ استلام الحصيلة والذي يتم تحديده بواسطة كل بنك حسب عوامل العرض والطلب.

5- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات لزيادة حجم الإنتاج الزراعي في القطاع المروي وخاصة بالنسبة للقطن وذلك بتحسين وتوفير الآليات والمبيدات والوقود، كما تابعت جهودها الرامية إلى زيادة المساحات المزروعة ذرة وسمسم وفول سوداني في مناطق الزراعة المطرية وذلك بتوفير التمويل وتطوير وسائل النقل لضمان انسياب الفائض للأسواق العالمية[1].

6- توجيه السياسات التمويلية نحو قطاع الصادر.

7- الاهتمام بعمليات التصنيع من أجل التصدير وتشجيع تصدير السلع المصنعة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالصادر ونشر الوعي بالقوانين واللوائح الخاصة به.

---

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 37، ص 68.

8- فتح أسواق جديدة والتوسع في فتح الملحقيات التجارية.

9- توفير الاحتياجات لتجهيز الصادرات والاهتمام بعمليات ضبط الجودة.

10- إنشاء غرفة لصادرات الماشية وتشجيع الاستثمار في مجال المحـــاجر والمســـالخ لتعزيز صادرات اللحوم.

11- إنشاء صندوق لدعم الصادرات لمواكبة الأسعار العالمية.

12- تبسيط الإجراءات المصرفية مع مراعاة الضوابط المتعلقة بأسعار الصادرات.

13- الاهتمام بالأنشطة الترويجية والتي تمثلت في إقامة المعارض والبعثات والاتفاقيات التجارية والعمل على فتح أسواق جديدة الصادرات.

14- تفعيل دور القطاع الخاص بالمشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالصادر وذلـــك بإنشاء مجالس صادرات السلع الرئيسية.

15- الالتزام بمواصفات الصادرات العالمية وذلك سعياً لتحقيق عائـــد مجـــزي للمنـــتج والمصدر.

ثانياً: سياسات الاستيراد[1]:

حددت سياسة الدولة في التجارة الخارجية نظماً معينة تسير عليها نشاطات استيراد السلع الأجنبية إلى البلاد، وإتباع نظم محددة تغطي كل مجالات الاستيراد أمراً له أهميته في توســـيع قاعدة التجارة الخارجية ولإحكام السيطرة على دخول السلع للسوق المحلية ولتوجيه الاســـتيراد حسب احتياجات البلاد للسلع المستوردة. حيث تمثلت سياسات الاستيراد فيما يلي:-

1. أزيلت القيود المحددة لاستيراد لكافة السلع بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي فيما عدا الأسلحة والكحول والمخدرات.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 70-72.

2. شجعت الدولة جانب الاستيراد بصورة كبيرة مع وضع بعض الضوابط الخاصة بطرق الاستيراد المختلفة، حيث سمحت في جانب الاستيراد بغرض الاستثمار بالاستيراد بدون تحويل قيمة بالإضافة لطرق الدفع الأخرى.

3. تم اتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الاستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الاستيراد ومتطلبات فتح خطابات الاعتماد وغيرها من الإجراءات.

4. لإكمال تحرير التجارة الخارجية، تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية.

ثالثاً: الوضع الراهن للسياسات التجارية القومية [1]:

1. في إطار التطورات المتسارعة للعالم والتحديات ولمواكبة السودان لهذه التطورات والتحديات لابد من وضع السياسات التجارية وفق قوانين ولوائح وإجراءات بحيث تعمل على تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد، مع دمجها بالأنشطة التجارية الوطنية في أنظمة التجارة الإقليمية والدولية لمواكبة التطور في أنظمة التجارة وحفاظاً على المصالح الوطنية للبلاد. لتنظيم العمل التجاري في السودان وفقاً لمتطلبات الجودة والتنافسية والدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية[2].

2. تم إتباع منهجية محددة للسياسات تتوافق مع خصوصية الأوضاع في السودان في المدى الزمنى التوافق مع خطط وبرامج الدولة، وبناءً على المرجعيات المعتمدة فيها والمحددة في هذه الوثيقة ومن ضمنها مخرجات الحوار الوطني .

3. تم وضع السياسات التجارية في محاور محددة تراعى ضبط الممارسة وتنسيق اتخاذ القرارات والتناغم في التنفيذ على جميع المستويات حتى يصبح العمل التجاري متوافقاً عليه على المستوى القومي وفى الأجهزة الاتحادية والولائية والمحلية واتفقا مع إصلاح السياسات التجارية

(1) وزارة التجارة، 2017 م، مسودة السياسات التجارية القومية، ص1-3.

(2) المرجع السابق، ص 5.

لما لها من علاقة مباشرة بزيادة القدرة التنافسية للإنتاج من أجل الصادرات وخلق أسواق للسلع والخدمات، وتوازن ميزان المدفوعات. وذلك عبر ضبط التجارة الخارجية والتحكم في الصادرات والواردات.

4. يدخل ضمن أهداف السياسة التجارية أيضاً حماية المنتجين المحليين، وحماية الصناعات الناشئة ومكافحة الإغراق، تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها ومراعاة متطلبات المصالح الاستراتيجية والأمن القومي للبلاد.

تم وضع مسودة السياسات التجارية القومية أخذت المبادئ والمرتكزات التالية [1]:

أ. التأمين على سياسة التحرير بما يتوافق مع المصلحة القومية والمبادئ الأساسية للتجارة العالمية مما يؤهل البلاد لتحقيق أكبر قدر من المزايا الاقتصادية ويتم في ذلك استخدام كافة الأدوات التي تؤدى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الانضمام للمنظمات الإقليمية والعالمية وفق المصلحة الوطنية.

ب. الالتزام بمبادئ اقتصاديات السوق وحرية النشاط الاقتصادي وأسس التحرير والانفتاح الاقتصادي بتعزيز وتقوية سياسات وإجراءات تحرير الأسعار لكافة السلع والخدمات بما في ذلك سعر صرف العملة الوطنية، ورفع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية والوسيطة تدريجياً (القمح، المحروقات، الكهرباء).

ج. تأكيد الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلى والأجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي.

د. تأمين مقومات تحسين مستوى المعيشة والعيش الكريم للمواطنين، وذلك بتوفير السلع الغذائية الرئيسية كالقمح والدخن وزيوت الطعام والسكر واللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجات الألبان.

---

(1) المرجع السابق، ص 6.

هـ. الاتجاه نحو تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة، مع توفير متطلبات الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية.

و. الإصلاح المالي والنقدي وفقاً للخطط والسياسات الاقتصادية في البلاد.

ز. تطوير خدمات التأمين وإعادة التأمين للصادرات.

1-1-5 هيكل التجارة الخارجية في السودان في الفترة (1987-2016) م

السودان من الدول النامية التي تعتمد في عملية التصدير على تصدير المواد الخام الأولية والمنتجات الزراعية، وفى عملية الاستيراد تعتمد على واردات أساسية تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات والآلات ووسائل النقل، والمواد الخام والكيماويات، وبما أن عملية التصدير في هذه الحالة تعتمد على مواد أولية لا يمكن التحكم بها، وعملية الاستيراد تعتمد على مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. فإن هذا الوضع يجعل الميزان التجاري عرضة للعجز، مما يؤدى إلى ظهور اختناقات عديدة في ميزان المدفوعات، لذلك نجد لكل دولة سياسات خاصة بالتصدير وأخرى خاصة بالاستيراد حسب ظروفها.

يزخر السودان بثروات وموارد اقتصادية ضخمة تشمل المنتجات الزراعية والحيوانية والبترولية والمعادن ومنتجات الغابات والثروة السمكية والحياة البرية، وتشكل في مجملها مقومات إنتاج وتصدير لمجموعة كبيرة من المنتجات والسلع التي تتداول في التجارة العالمية، إلا أن معظم هذه المصادر ما زالت معطلة وغير مستغلة استغلالاً اقتصادياً أمثل والمستغل منها محدود وعائداته لا تتناسب مع حجم هذه المقومات الكبيرة[1].

وتهتم الدولة بصادراتها لتحقيق عدة منافع اقتصادية وعلى رأسها التوازن النسبي في الميزان التجاري وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل الدول على اكتساب ميزات نسبية لصادراتها من خلال الإجراءات مثل الدعم القطاعي المباشر وغير المباشر ورفع قدرات البنية التحتية المؤثرة قطاعياً وكلياً، وبصفة عامة يمكن تقسيم الصادرات

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 41، ص11.

السودانية قطاعياً إلى: الصادرات غير البترولية – الصادرات البترولية وفيما يلي تطور هيكل الصادرات السودانية بالإضافة إلى تطور إجمالي الصادرات السودانية :

2-1-5 تطور هيكل قطاع الصادرات خلال الفترة (1987- 2016) م :

نجد أن السمة الغالبة لصادرات السودان تنحصر في الصادرات غير البترولية في منتجات القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني، وبالرغم من توطين الصناعات المرتبطة بهذين القطاعين من القدم إلا أن تدهور القطاع الصناعي المستمر أدى إلى ضعف إسهامه في حصيلة الصادرات وانعكس ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي أثر على مستوى الرفاهية، وفيما يلي سنتناول تطورات قطاعات الصادرات، كالتالي[1]:

أ- الصادرات الزراعية :

يلعب القطاع الزراعي الدور الرائد في الاقتصاد القومي إذ يحتل موقعاً متقدماً من حيث متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ويتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات وهو بذلك يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية، وساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عامي (2014، 2015) م بالنسب (31.9%، 31.4%) على التوالي، ويمثل الركيزة الأساسية للصادرات السلعية غير البترولية، حيث يحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تصل إلى (75%) من إجمالي الصادرات غير البترولية وله دور كبير في الاقتصاد السوداني فهو المصدر الرئيسي للمواد الخام للصناعات المحلية إضافة لاستيعابه لأكثر من (60%) من القوى العاملة، كما أنه يوفر أكثر من (95%) من الغذاء للسكان ويشمل هذا القطاع على عدد من السلع

(1) المرجع السابق، ص 12.

التصديرية التي تعتبر العمود الفقري بهذا القطاع[1]، وبالرغم من مميزات هذا القطاع إلا أنه يعاني من بعض المشاكل التي أدت إلى ضعف وتذبذب الإنتاج والإنتاجية مما أنعكس سلباً على كمية الصادر والعائد منها، وتتلخص أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في: ضعف البنيات الأساسية ومشاكل التمويل وارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم التناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى المتمثلة في ضعف الخدمات الأساسية في مناطق الإنتاج الزراعي مثل الصحة، والتعليم والمياه وضعف خدمات الإرشاد إضافة إلى الأثر المحدود للبحوث الزراعية نتيجة لضعف الموارد الموجهة لدعم تلك البحوث في إطار الموازنة العامة للدولة، ويمكن إبراز أهم صادرات القطاع الزراعي فيما يلي[2]:

1. **صادرات القطن:**

يعتبر القطن من أهم المحاصيل التي استغلها الإنسان، وأهميته تتمثل في صناعة المنسوجات، وأهم الدول المنتجة له الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي سابقاً – الهند – الصين – البرازيل – باكستان – أما الدول العربية المنتجة للقطن هي مصر – سوريا – والسودان.

يزرع القطن في السودان بالري الصناعي والأمطار، وله ثلاثة أنواع هي: القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة ويروى بالري، وقصير التيلة يروى بالأمطار، ويزرع خاصة في جبال النوبة وجنوب كردفان، وبمنطقة النيل الأزرق وبكميات أقل بكثير في جنوب القضارف، كما تزرع مساحات صغيرة بالري الفيضي في دلتا طوكر وعلى فترات في دلتا القاش، ويعتبر القطن محصول رئيسي في المشاريع الحكومية (الجزيرة – حلفا الجديدة – الرهد – السوكي –

---

(1) سليمان محمد صالح سليمان، 2002م، تطور واتجاهات التجارة الخارجية خلال الفترة (1990–2002) م، وزارة التجارة الخارجية، السودان، ص 9.

(2) وزارة التجارة الخارجية، 2003م، تقرير عن أداء الصادرات السودانية خلال النصف الأول 2003، ص4.

مشاريع النيل الأبيض). وبالرغم من أنه أحتل المركز الأول في قائمة الصادرات غير البترولية في أغلب السنوات إلا أن أهميته النسبية تذبذبت وتراجعت في السنوات الأخيرة ويعـــزي هـــذا التذبذب إلى: تقلبات أسعار القطن في الأسواق العالمية بسبب زيادة العرض – التذبذب في حجم الإنتاج لاختلاف المساحات المزروعة والتفاوت في إنتاجية الفدان – تأثر المحصـــول بعوامـــل الطبيعة والآفات الزراعية – دخول الألياف الصناعية كمنافس للقطن– السياسات الحمائية التـــي انتهجتها الولايات المتحدة حيث بلغت قيمة الصادرات في العام 1987م حوالى (149.2) ألـــف دولار مقارنة بقيمته في العام 2016م والتي بلغت **(80)** مليون دولار.

ومن أهم الدول المستوردة للقطن:

السوق الأسيوي: تايلاند، الصين، الهند، بنغلاديش، اليابان، هونج كونج.

السوق الأوروبي: ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، تركيا، اليونان.

السوق العربي:– مصر، الأردن، الإمارات[1].

(1) المرجع السابق ، ص 10.

جدول رقم (5/1/1)

يوضح: تطور صادرات القطن في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	149,2	1997	105.7	2007	68.5
1988	144,4	1998	95.5	2008	61.8
1989	124,6	1999	44.8	2009	42.1
1990	178,5	2000	53	2010	34
1991	130	2001	44.4	2011	27
1992	65,3	2002	62.2	2012	11.8
1993	57.1	2003	107.8	2013	102.7
1994	96.6	2004	93.8	2014	34
1995	123	2005	107.3	2015	39
1996	128.2	2006	82.3	2016	80

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016) م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/1) أن صادرات القطن اتسمت بالانخفاض المستمر خلال الفترة (1987-2016) م، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الأمراض التي أصابت القطن ونقص، العمالة وتنويع المحاصيل[1]، وانخفاض الكميات المصدرة نتيجة للظروف المناخية غير المواتية والتي أدت إلى غرق مساحات واسعة، بالإضافة إلى التراجع المستمر في مستوى الأسعار العالمية بسبب زيادة المعروض، هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على القطن من بعض المغازل بدول شرق آسيا بسبب الأزمة الاقتصادية التي واجهتها[2]، باستثناء الفترة (2000-2005) م حيث سجلت صادرات القطن تذبذب بين الزيادة والنقصان، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (83.15) مليون دولار، بانحراف معياري (41.51)، وبلغت أعلى قيمة له (178.3) مليون دولار في سنة 1990م، وأقل قيمة له (11.8) مليون دولار في سنة 2012م.

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1990م، العرض الاقتصادي، السودان، ، ص141.

(2) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 39 ، ص88. -89.

شكل رقم (5/1/1)

يوضح: تطور صادرات القطن خلال الفترة (1987–2016) م

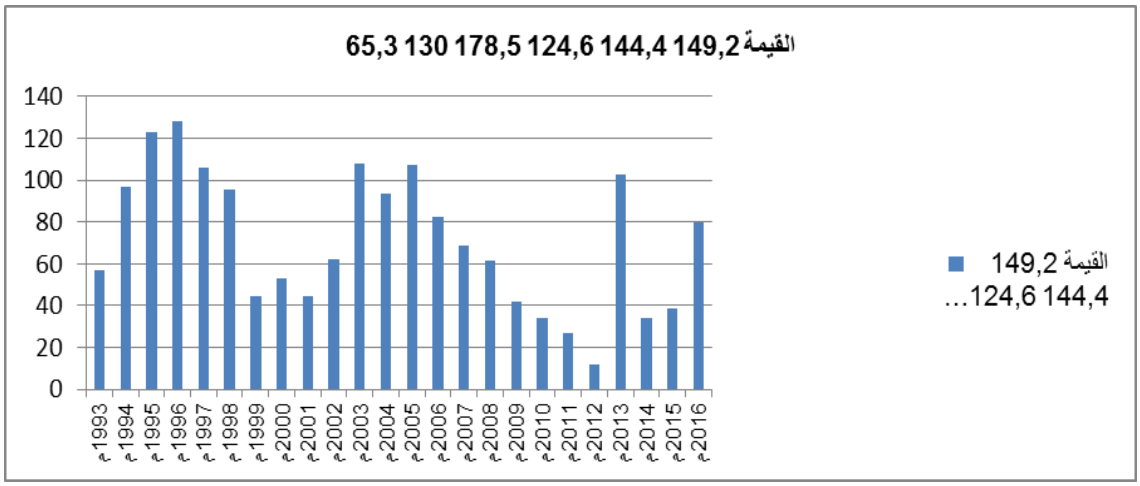

المصدر: إعداد الباحثة.

2.**صادرات الصمغ العربي**[1]:

يعتبر الصمغ العربي من السلع الاستراتيجية الهامة التي اشتهر السودان بإنتاجها وتسويقها وهو يعرف عالمياً بالصمغ الكردفاني. وتعد القاعدة الإنتاجية للصمغ العربي في السودان واسعة وهي تشمل أحد عشر ولاية تتمثل في (ولايات كردفان، دارفور، النيل الأبيض، النيل الأزرق، ولاية سنار، القضارف)، مع تباين واضح بين إمكانيات الولايات وظروف الإنتاج.

وتعد المساحات المنتجة داخل حزام الصمغ العربي بحوالي (12 مليون فدان) وإمكانيات السودان الطبيعية(80 ألف طن) سنويا وأكثر من ذلك من صمغ الطلحة، وبلغت أعلى كمية أنتجها السودان حوالي (60 ألف طن)، فيما يقدر متوسط الإنتاج السنوي للصمغ العربي بحوالي (30–40) ألف طن، ومن أهم الدول المنتجة للصمغ:– السودان، نيجريا، تشاد، أفريقيا الوسطي،

(1) نجلاء فوزى محجوب طه، مرجع سبق ذكره، ص127.

وينتج حوالي(65%) من الإنتاج العالمي ويتفاوت الإنتاج من عام لأخر، وتتحكم في إنتاج الصمغ العربي عوامل طبيعية تتمثل في (أتربة، مياه – مناخ – آفات) وأخرى اقتصادية وتتمثل في: (الأسعار، التسويق، النقل)، بالإضافة إلى نظم حيازة الأراضي وأصول الأشجار والسلالات الوراثية وتوفير مياه الشرب والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ويشكل إنتاج الصمغ العربي مصدر دخل واستقرار لمجموعة تصل إلى خمسة مليون نسمة من سكان الريف، كما يتميز بقلة تكلفة الإنتاج على ميزانية الدولة مقارنة بسلع الصادر الأخرى، ويتميز تسويق الصمغ العربي واستخداماته بالآتي[1]:-

1. يصدر الإنتاج إلى دول مستهلكة ويدخل في مصنوعات حيوية مما يتطلب العمل على استمرار الإنتاج ومقابلة الطلب العالمي حفاظاً على وجوده إنتاجاً وسعراً.

2. تأتي أهمية الصمغ العربي بدخوله في كثير من السلع والمنتجات الغذائية باعتباره مادة عضوية خالية من المواد الكيميائية أو المحسنة وراثياً.

3. ويصعب تحديد حجم الإنتاج لسلعة يمتد حزام إنتاجها من موريتانيا والسنغال ومالي في الغرب إلى بوركينا فاسو والنيجر والأجزاء الشمالية لنيجيريا وتشاد إلى السودان وأرتيريا والصومال في الشرق، والأجزاء الشمالية يوغندا وكينيا حيث تعتبر هذه الدول من الدول المصدرة للصمغ العربي، ولكن تختلف الكمية المصدرة من دولة إلى أخرى، بينما يعتبر السودان من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للصمغ العربي، حيث دخل إنتاج دولة تشاد ونيجريا كإنتاج منافس مع تطور في إنتاج دولة تشاد والذي بلغ (1.5ألف طن) في الثمانينيات إلى (14 ألف طن) بنهاية التسعينات إلى (20 ألف طن) لموسم (2005 / 2006) م

---

(1) سليمان محمد صالح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 9 –10.

4. ومن أهم الدول المستوردة للصمغ العربي هي:- انجلترا- فرنسا- ايطاليا- ألمانيا- بلجيكا الدنمارك- فلندا- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية – السويد – هولندا- جيبوتي – مصر الصين – الهند- كوريا الجنوبية – سنغافورة – تايلاند – تايوان – الإمارات العربية المكسيك.

جدول رقم (5/1/2)

يوضح: تطور صادرات الصمغ العربي في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	42.6	2003	35.4
1988	44.4	2004	60.6
1989	38.5	2005	107.5
1990	45	2006	50.2
1991	49.6	2007	51.9
1992	21	2008	60.9
1993	33.1	2009	33.1
1994	65.7	2010	23.8
1995	51.4	2011	82
1996	29.5	2012	67.1
1997	27	2013	134.8
1998	23.7	2014	97
1999	26.4	2015	112
2000	23.1	2016	98
2001	24.3		
2002	31.9		

المصدر: تقارير بنك للسنوات (1987-2016)م.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/2) أن صادرات الصمغ العربي اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1994–2003) م، وسجلت انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (1994–2000)م وذلك بسبب تراجع الكميات المنتجة وانخفاض متوسط أسعار التصدير شهد العام 2004م ارتفاع حصيلة صادرات الصمغ العربي من (60.6) مليون دولار حتى وصلت إلى أعلى قيمة في عام 2013 م حيث بلغت (134.3) مليون دولار، والوسط الحسابي بلغ (53.05) مليون دولار، بانحراف معياري (30.43) مليون دولار[1].

شكل رقم (5/1/2)

يوضح: تطور صادرات الصمغ العربي خلال الفتر ة (1987–2016) م

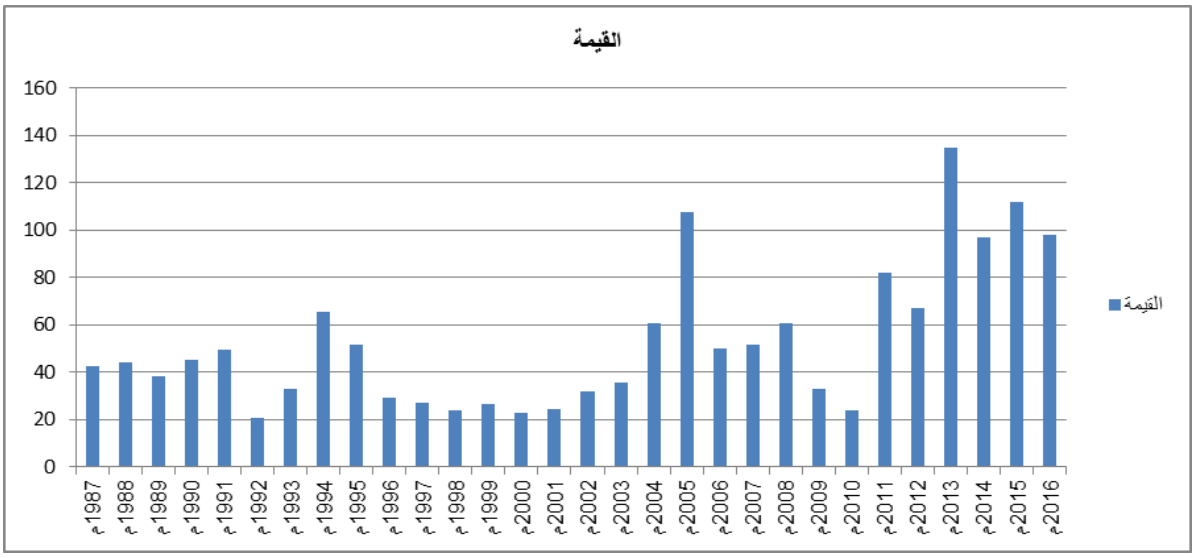

3.صادرات الحبوب الزيتية[2]:–

المحاصيل الزيتية في السودان تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السوداني، إذ تحتل المركز الثاني في قائمة الصادرات السودانية بالإضافة إلى مقابلتها لاحتياجات الاستهلاك المحلى زيت الطعام وإلى ما توفره من مادة خام لبعض الصناعات مثل صناعة الصابون وعلف الحيوان،

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 40، ص4.

(2) المرجع السابق، ص 11.

وأهم المحاصيل الزيتية التي تزرع في السودان السمسم– الفول السوداني، وبدأ محصول زهرة الشمس يحتل موقعاً هاماً في السنوات الأخيرة ويمكن إبراز صادرات الحبوب الزيتية في الآتي:

أ. صادرات السمسم:–

للسمسم مكانة بارزة في الزراعة السودانية إذ هو ثالث محاصيل السودان مساحة بعد الذرة الرفيعة والدخن، وله موقع هام في الاقتصاد والاستهلاك المحلي والتصدير، ففي كثير من السنوات كان الصادر منه ثالث مصدر للعملات القابلة للتحويل كما اشتهر السودان بزراعة السمسم الناصع البياض والذي يكتسب سمعة كبيرة في الأسواق الخارجية بلونه المتميز ولتجانسه في الشكل والحجم. حيث بلغت أعلى قيمة الصادرات في العام 2013م (472.4) مليون دولار.

يتضح من الجدول رقم (5/1/3) أدناه أن صادرات السمسم اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1990–2007)م، واتسمت الفترة (2008–2014) م بالتزايد المستمر، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (147.1) مليون دولار، بانحراف معياري (114.6) مليون دولار. وقد سجل أعلى قيمة له في سنة (2013)م وقد بلغت (472.4) مليون دولار، وذلك نسبة لارتفاع الأسعار العالمية والكميات المصدرة منه[1]، وسجل أقل قيمة له في سنة (1988)م حيث بلغت (34.7) مليون دولار، وذلك نسبة لانخفاض أسعار السمسم عالمياً [2]، وذلك بسبب كبر حجم إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى زيادة المعروض منه وبالتالي انخفاض الأسعار.

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2013م، العدد 53، ، ص170.

(2) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1991م، العرض الاقتصادي، السودان، ، ص157.

جدول رقم (5/1/3)

يوضح: تطور صادرات السمسم في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	46.4	2002	74.6
1988	43.4	2003	74.4
1989	41.7	2004	178.6
1990	54	2005	118.6
1991	34.7	2006	167
1992	46.3	2007	92.8
1993	68.2	2008	141.8
1994	66.8	2009	143.3
1995	80.4	2010	167.3
1996	141.1	2011	231
1997	117.3	2012	223.5
1998	104.8	2013	472.4
1999	126.9	2014	466.3
2000	146.9	2015	307.3
2001	104.5	2016	329.3

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

شكل رقم (3/1/3)

يوضح: تطور صادرات السمسم خلال الفترة (2016/87) م

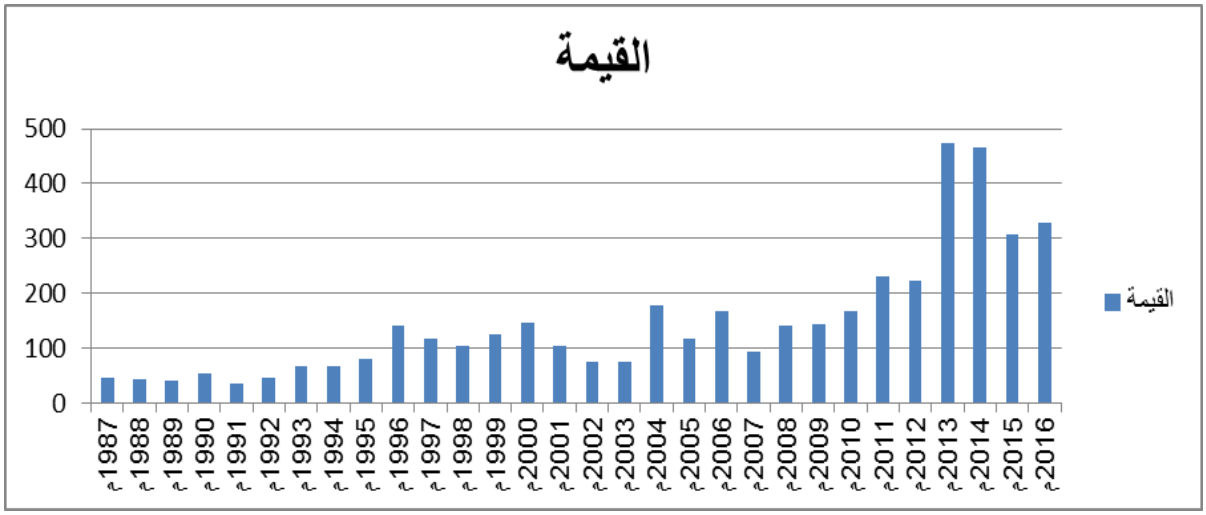

المصدر: إعداد الباحثة.

ب. صادرات الفول السوداني[1]:-

يعتبر السودان في مقدمة الدول الإفريقية وثالث دولة في العالم من حيث المساحة المزروعة بالفول السوداني، إلا أن إنتاج السودان حتى بداية الستينات كان أقل من (200 ألف طن)، ثم ازداد ليصل إلى مليون طن في أواخر السبعينات نظراً للمساحة الواسعة المزروعة بالري في مشروع الجزيرة، ثم بدأ الإنتاج بالتناقص ليصل إلى (700 ألف طن) في بداية الثمانيات ثم وصل إلى أدني مستوى له بداية التسعينات. ويعتبر الفول السوداني محصول متعدد الفوائد فهو محصول بقولي يوفر غداء للحيوان يحوي (65% – 40%) بروتين، أما حبوبه فتحوي (56% – 44%) من الزيت الجيد و(34% – 25 %) بروتين، وكذلك تحوى قشوره على (7.5 – 5%) بروتين وللفول استخدامات كثيرة، أهمها استخدام ه كغذاء أو كمصدر للزيت.

(1) وزارة التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ويعتبر السودان أحد الدول المصدرة للفول السوداني ففي عام (1957) م، أحتل السودان المركز الثاني بعد الولايات المتحدة إلا أن الكمية المصدرة بدأت تتناقص تدريجياً خلال الثمانينات والتسعينات واتسمت بالتذبذب من عام لأخر فالكميات المصدرة من الفول لا تتناسب مع حجم الإنتاج الكلي بالبلاد وفى عام (2016) م بلغت قيمة صادرات السودان من الفول السوادني حوالى (26.693) مليون دولار. بلغ الوسط الحسابي (133.07) مليون دولار، الاحراف المعياري (264.43) مليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة (990) مليون دولار في العام (2011) م، أدنى قيمة له (1179) مليون دولار في العام (1992) م.

جدول رقم (5/1/4)

يوضح: تطور صادرات الفول السوداني في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	148.7	1997	706.4	2007	793
1988	183.5	1998	142	2008	503
1989	167.1	1999	126.9	2009	514
1990	95.6	2000	146.9	2010	203
1991	288.0	2001	542.1	2011	990
1992	117.9	2002	877.5	2012	240.0
1993	618.6	2003	225	2013	428.3
1994	343.6	2004	381	2014	612.0
1995	273.6	2005	201.4	2015	299.4
1996	130.1	2006	247	2016	266.9

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

الشكل رقم (5/1/4)

يوضح: تطور صادرات الفول السوداني خلال الفترة (2016/1987) م

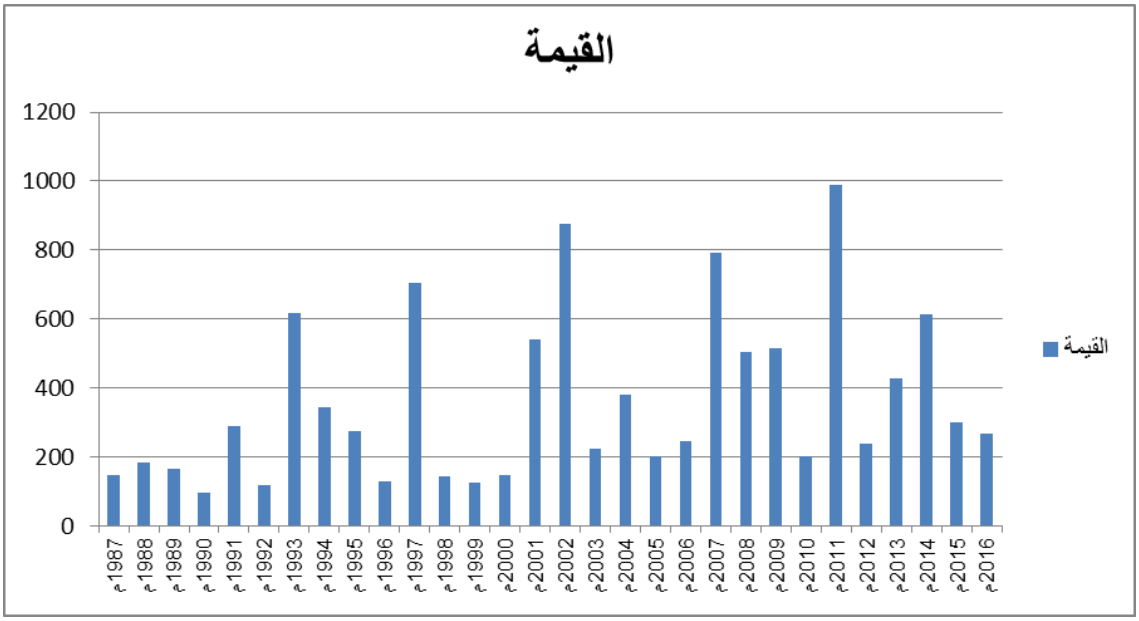

المصدر: إعداد الباحثة.

من الجدول رقم (5/1/4) بلغ الوسط الحسابي (133.1) مليون دولار، الانحراف المعياري (264.43) مليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة (990) مليون دولار في العام (2011) م، أدنى قيمة له (117.9) مليون دولار في العام (1992) م.

4.الصادرات البستانية[1]:-

بجانب هذه الأنواع من الصادرات الزراعية توجد الصادرات البستانية والتي تشمل الحمضيات (الليمون – قريب فروت – المانجو – الشمام – حب البطيخ – الكركدي – فول الصويا). وبالرغم من الانتعاش الذي حظيت به الصادرات البستانية في عقد التسعينات والسنوات اللاحقة إلا أن عائداتها مازالت دون الطموح وذلك لانعدام البنيات التحتية مثل الطرق و الجسور، ووسائل النقل المبرد، والتخزين، والصناعات المرتبطة بالمنتجات البستانية، والجدير بالذكر أن الصادرات البستانية مع قلتها تذهب كلها إلى السوق العربية.

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص175.

5.صادرات الذرة[1]:

هو المحصول الغذائي الأول في السودان لكنه وجد طريقة إلى التصدير للدول المجـــاورة منذ سنوات طويلة، تنتج معظم الغلال في السودان بالأمطار، وإن أكثر من(80%) من محصول الذرة في السودان ينتج بالأمطار، بينما يحتكر القطاع المروي محصول القمح إلى جانب بعض الذرة، ويتركز استهلاك محصول الذرة في المناطق الريفية.

وظل عطاء الذرة في عائدات البلاد من العملات الأجنبية مقدراً وكثيراً في بعض السنوات وبالرغم من أن معظم ما ينتج من ذرة يستهلك كغذاء رئيسي للسكان، إلا أن مساهمة الذرة فـــي السنوات الأخيرة في عائدات الصادرات بدأت تتذبذب ويرجع التذبذب إلى حجم إنتاجها السنوي والظروف التي تكتف أسواق التصدير، ومحصول الذرة بصورة أساسية هو محصول مطـــري يعتمد على كميات الأمطار السنوية وتوزيعها في مناطق الإنتاج .

د- تطور إجمالي الصادرات الزراعية في الفترة من (1987-2016) م:

جدول رقم (5/1/5)

يوضح: تطور إجمالي الصادرات الزراعية في الفترة من (1987-2016)

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي
1987	1993	225.4	1999	179.2	2005	226.1	2011	281.5	397.5
1988	1994	243.8	2000	219.9	2006	238.5	2012	217.2	349.2
1989	1995	301.4	2001	338.4	2007	182.4	2013	143.8	663.5
1990	1996	302.7	2002	335.9	2008	250.4	2014	323.7	751.4
1991	1997	257.1	2003	300.8	2009	242.1	2015	239.9	751.3
1992	1998	243.6	2004	241.6	2010	227.5	2016	245.3	553.6

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

(1) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/5) أن إجمالي الصادرات الزراعية اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1987–2016)م، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (322.3) مليون دولار، بانحراف معياري(177.1) مليون دولار، وقد سجل أعلى قيمة له في سنة 2014م حيث بلغت (862.9) مليون دولار، وذلك نسبة لزيادة الكميات المصدرة وارتفاع أسعار كل من القطن والسمسم والصمغ العربي والذرة[1]، وسجل أقل قيمة له في سنة (1992م) حيث بلغت (143.8) مليون دولار.

6. صادرات الثروة الحيوانية[2]:

نتج عن اتساع الرقعة الجغرافية تنوع كبير في المناخ وأنماط الإنتاج الحيواني، ويعتبر النمط الرعوي التقليدي هو النظام الرئيسي لتربية الحيوان في السودان ويتميز هذا النظام بتحريك القطعان لمسافات طويلة بحثا عن الكلأ والماء[3].

حيث تعتمد الماشية على المراعي الطبيعية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على نسبة الأمطار وتقديم الرعاية البيطرية للقطعان، ومن إيجابيات النمط الرعوي خلو منتجاته الحيوانية من التلوث البيئي والإشعاع.

وتمثل صادرات الماشية واللحوم ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني خاصة بالنسبة لإيرادات النقد الأجنبي قبل دخول البترول كمصدر للعملات الصعبة.

وتضم أنشطة هذا القطاع الثروة الحيوانية البرية والثروة السمكية وهي تعتبر القسم الثاني المكون لقطاع الزراعة وتساهم بشكل كبير في سلة الناتج المحلي الإجمالي وفي الاقتصاد

---

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 53، مرجع سبق ذكره، ص176.

(2) وزارة التجارة الخارجية، تقرير لجنة دراسة مشاكل ومعوقات الصادر، 2013م، السودان،، ص 22.

(3) المرجع السبق، ص 23.

الوطني، حيث يزخر السودان بثروة حيوانية ضخمة من الأبقار والضأن والماعز والإبل، حيث جعلته يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة الثانية في أفريقيا .

وتساهم الثروة الحيوانية بمنتجات اللحوم والألبان والأسماك والبيض ولحوم الدواجن والجلود وبالرغم من التطور الذي حدث في هذا القطاع إلا أن بعضنا من المشكلات أثرت على مستوى نمو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتمثل أهم هذه المعوقات في عدم الاستقرار بأقاليم دارفور والتي تساهم لوحدها بما قيمته (20% - 41%) من إجمالي ناتج هذه القطاع ، وبالرغم من ذلك يعاني قطاع الثروة الحيوانية من بعض المشاكل والتي من أهمها: مشاكل السياسات، حيث تم وقف صادر الضأن في بعض السنوات، وتم حظر صادر الثروة الحيوانية للسعودية بسبب ادعاء حمى الوادي المتصدع، بالإضافة إلى مشاكل التمويل حيث شروط التمويل غير ميسرة، وكذلك معظم التمويل قصير الأجل، ويطالب فيها بضمانات من الدرجة الأولى، أيضاً عدم الترويج للإنتاج الحيواني السوداني، وفيما يلي بعض أهم صادرات قطاع الثروة الحيوانية[1]:-

أ- صادرات الضأن :

يوجد طلب كبير على صادرات الضأن في الأسواق العالمية لما يتميز به من جودة ونوعية لحومه خاصة في الدول العربية لقلة أعداد الحيوانات التي ترعي محليا ونمط الاستهلاك الغذائي في تلك الدول، ويحتل الضأن الصدارة في قائمة صادرات الماشية واللحوم السودانية .

ب- صادرات الماعز:

تحتل صادرات الماعز المرتبة الثالثة بعد لحوم الضأن والجمال، حيث اتسمت الكمية المصدرة من الماعز بالتذبذب ويرجع ذلك إلى قلة الطلب على الماعز الحي، حيث تتجه معظم

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2006 م، إدارة الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2005) م، السودان، ص 12-13.

صادرات الماعز إلى دول الخليج خاصة الإمارات العربية وقطر وذلك لأن نمـــط الاســـتهلاك الغذائي في هذه الأقطار يعتمد على لحوم الماعز.

ج- **صادرات الجمال**[1]:

أسواق الجمال الرئيسية هي الدامر، كسلا، النهود، الفاشر، الأبيض، مليط، ومعظم الجمال يتم تصديرها حية على الأرجل إلى مصر وغالباً بغرض تسمينها واستخدام ها، وتحتل صادرات الجمال المرتبة الثانية بعد الضأن، إلا أن الكمية المصدرة تتسم بالتذبـــذب وذلـــك يرجـــع إلـــى التهريب إلى كل من ليبيا ومصر ويبلغ العدد المهرب أحياناً ضعف الصادر الرسمي وذلك لقوة تحمل الجمل مشقة السير.

(1) المرجع السابق، ص 25.

د- تطورات إجمالي صادرات الثروة الحيوانية في الفترة من (1987-2016)م:

جدول رقم (5/1/6)

يوضح: تطور إجمالي صادرات الثروة الحيوانية في الفترة من (1987-2016)م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	120.6	1996	138.7	2005	155.4	2014	854.5
1988	120.3	1997	133.4	2006	131.6	2015	903.7
1989	120.0	1998	171.4	2007	86.8	2016	764.8
1990	121.6	1999	142.6	2008	50.2		
1991	119.2	2000	91.2	2009	200.1		
1992	119.1	2001	135.1	2010	188.2		
1993	126.5	2002	138.5	2011	341.1		
1994	112,0	2003	138.4	2012	437.9		
1995	118,7	2004	183.8	2013	554.3		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/6) أن أعلى قيمة لصادرات الثروة الحيوانية كان في عام 2015م حيث بلغت قيمتها(903.7) مليون دولار، كما بلغ أدنى قيمة عام 2012م حيث بلغت (50.2) مليون دولار، كما بلغ قيمة الوسط الحسابي (271.8) مليون دولار، بانحراف معياري (285.9) مليون دولار، ، ويعود ذلك التدني في عوائد صادر الحيوانات الحية إلى قرار حظر استيراد المواشي السودانية من قبل الدول الرئيسية المستوردة وذلك بسبب انتشار مرض حمى الوادي المتصدع[1].

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 41، مرجع سبق ذكره، ص3.

7. الصادرات الصناعية[1]:

أهمية هذا القطاع تأتي من كونه يمثل المستوى الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث ترتبط مؤشرات التطور في القطاع الصناعي مع تطور أنشطة القطاعات الأخرى باعتبار أن التصنيع في محتواه العام يعني تحويل خام الإنتاج إلى منتج نهائي قابل للاستخدام، حيث تسهم معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية وبدرجات متفاوتة في عملية التحويل هذه، ويعتبر القطاع الصناعي في السودان من القطاعات الرائدة التي يعول عليها كثيراً في ترجيح كافة الميزان التجاري نظراً لما يتمتع به من ميزات إضافية عن غيره من الصادرات، وهناك صناعات يعتمد عليها كثيراً في تنويع تركيبة قائمة الصادرات مثل الغزل، المنسوجات، النشا الجلوكوز، الصمغ العربي، ولكن مساهمة القطاع الصناعي في الصادر متواضعة للمشاكل والمعوقات المتعلقة به، والتي من أهمها: مشاكل البنيات الأساسية بالمناطق الصناعية، ومشاكل الطاقة (الكهرباء – فيرنس) وارتفاع تكلفتها، ومشاكل التمويل الرأسمالي لمقابلة احتياجات التأهيل والتخزين والإحلال، ومشاكل التمويل التشغيلي بالأخص في قطاع الزيوت والغزول، وعدم مواكبة القطاع الزراعي وفشله في توفير احتياجات القطاع الصناعي من الحبوب الزيتية، والمشاكل المرتبطة بالسياسات الضريبية والرسوم الولائية والمحلية مما يؤدي لرفع تكاليف الإنتاج، وعدم مواكبة المصنعين التقليدين للمتغيرات العالمية، وعدم الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة في بعض المنتجات، و إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة المنافسة، بالإضافة إلى أن السودان كغالبية الدول النامية معظم صادراته عبارة عن مواد أولية ذات عائد ضعيف مما يجعلها لا تساهم مساهمة تذكر في بعض السنوات ، وتنقسم الصادرات الصناعية إلى ثلاثة مجموعات[2]:-

---

(1) شذى محمد صالح على، 2007م، مشاكل ومعوقات الصادرات غير البترولية في السودان خلال الفترة (1995–2005) م، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان، جامعة النيلين، ص 14.

(2) وزارة التجارة الخارجية، تقرير حركة الصادرات السودانية خلال الأعوام (1997–2000) م والنصف الأول من عام (2001م) ، 2001م، ص73.

1. صادرات أساسية مثل السكر والجلود المدبوغة والزيوت و المولاس.

2. صادرات واعدة يعول عليها كثيراً في تنويع وتمدد قائمة الصادرات السـودانية إلا أن نسبة مساهمتها ضعيفة مثل (الغزول القطنية، والمنسوجات، والصمغ العربي المصنع).

3. صادرات متذبذبة الإنتاج وذات مساهمة ضئيلة في قائمة الصادرات مثـل (الملابـس الجاهزة، الصابون، البسكويت، الأحذية، المصنوعات الخشبية، الأدوية).

- وفيما يلي تطورات إجمالي الصادرات الصناعية في الفترة من (1987 -2016)م:

جدول رقم (5/1/7)

يوضح: تطور إجمالي الصادرات الصناعية في الفترة من (1987-2016)م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي
1987	5.2	2004	20.4
1988	5.1	2005	24.6
1989	6.5	2006	27.7
1990	4	2007	28.8
1991	5	2008	36.3
1992	4.6	2009	18.5
1993	11	2010	2.3
1994	11.9	2011	9.7
1995	8.4	2012	3.7
1996	10.2	2013	35.7
1997	15.4	2014	41
1998	55.5	2015	22
1999	26	2016	32.7
2000	22.7		
2001	22.7		
2002	20.4		
2003	15.7		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/7) أن إجمالي الصادرات الصناعية اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1994–2016) م[1]، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (18.30) مليون دولار، بانحراف معياري (13.2)، وسجل أعلى قيمة له في سنة (1998م) حيث بلغت (55.5) مليون دولار، وسجل أقل قيمة له في سنة (2010م) حيث بلغت (2.3) مليون دولار.

8. الصادرات التعدينية[2]:

تذخر الأراضي السودانية بالكثير من المعادن الهامة النفيسة أهمها الذهب ويعتبر السودان من الدول القليلة جداً في العالم التي مازالت تحتفظ بإمكانيات هائلة لاستكشاف خامات معدنية مازالت بدون استثمار.

وتعتبر صناعة التعدين أحد المرتكزات الأساسية للنهضة الصناعية للبلدان، والسودان بمساحته الشاسعة تذخر أراضيه بالكثير من المعادن وتنعدم فيه مثل هذه الصناعات الهامة حيث يتم تصدير المعادن المستخرجة وهي خام، ومن أهم المعادن: الذهب (ويمثل النصيب الأكبر من قيمة الصادرات التعدينية)، والكروم، والمايكا، والحديد، والجرانيت، والجبص، ومعادن أخرى ' وفيما يلي تطورات إجمالي الصادرات التعدينية في الفترة من (1998-2016) م كما يلي:

(1) المرجع السابق ص 74.

(2) شذى محمد صالح على، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 – 16.

جدول رقم (5/1/8)

يوضح: تطور إجمالي الصادرات التعدينية في الفترة من (1998 – 2016)م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي
1998	43.8	2008	112.1
1999	55.4	2009	41.5
2000	46.2	2010	103.4
2001	43.7	2011	148.4
2002	52.5	2012	215.8
2003	58.6	2013	106.7
2004	50.4	2014	130.7
2005	63.7	2015	75.3
2006	64.3	2016	104.2
2007	63.2		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1998–2016)م.

– من الجدول رقم (5/1/8) يوضح أن الوسط الحسابي بلغ (49.3) مليون دولار، بينما سجلت أعلى قيمة للصادرات التعدينية بلغت (148.4) مليون دولار كانت في سنة 2011م، وبلغت أدنى قيمة (43.7) مليون دولار كانت في عام 2001م، سجل الانحراف المعياري قيمة (65.1) مليون دولار.

9. صادرات سلع أخرى[1]:

فيما يلي سنتناول تطورات صادرات سلع أخرى الفترة من (1987–2016) م كما يلي:

(1) بنك السودان المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

جدول رقم (5/1/9)

يوضح: تطور صادرات سلع أخرى في الفترة من (1987–2016)م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	57.2	2002	48.6
1988	55.3	2003	62.7
1989	70.8	2004	86.1
1990	45.6	2005	58.1
1991	49.5	2006	45.2
1992	117.4	2007	55.2
1993	92.5	2008	55.3
1994	168.9	2009	142.1
1995	141.5	2010	240.2
1996	197.2	2011	96.9
1997	220.7	2012	154.1
1998	82	2013	306.2
1999	54.4	2014	230.3
2000	57.4	2015	362.2
2001	53.7	2016	263.7

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987–2016)م.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/9) أن صادرات السلع الأخرى اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان من سنة (1990–2016)م، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (122.4) مليون دولار، بانحراف معياري (94.2)، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2015) م حيث بلغت (362.2) مليون دولار، وسجلت أقل قيمة لها في سنة (2006)م حيث بلغت (45.2) مليون دولار.

10. تطور الصادرات البترولية ومشتقاتها [1]:

يعتبر البترول أحد أهم السلع الاستراتيجية في عالم اليوم سواء للدول المنتجة أو المستهلكة، فهو للدول المنتجة أحد المصادر الأساسية من مكونات الدخل القومي وخاصة في الدول النامية، أما للدول المستهلكة التي تعتمد على استيراده من الأسواق العالمية فهو من أهم السلع للقطاعات الإنتاجية والقطاعات الاستهلاكية المختلفة، ونظراً لصغر هيكل الاقتصاد السوداني واعتماده على القطاع الزراعي كمحور للنشاطات الإنتاجية ظل البترول والمنتجات البترولية خارج إطار المساهمة الفاعلة في الناتج القومي لزمن طويل وظل السودان يعتمد على استيراد احتياجاته من البترول من الخارج قبل دخول السودان مجالات إنتاج البترول.

وبدأ تصدير البترول السوداني في عام 1999م، وأدى ذلك إلى إحداث نقله جوهرية في مختلف المجالات وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة وكان له أثر في الاستثمارات الضخمة التي تدفقت إلى السودان وبعد الإنتاج والتصدير تحول السودان من دولة مستوردة إلى دولة منتجة، وساهم البترول في إيرادات الدولة وتحريك قطاعات الإنتاج والاستثمار وحل مشكلة العملة الصعبة التي كان يحتاج لها السودان لاستيراد البترول نفسه ومشتقاته.

ويعتبر دخول البترول في قائمة الصادرات السودانية نقطة تحول في الاقتصاد السوداني الأمر الذي أدى لاهتمام الدولة بتشجيع الاستثمار في هذا المجال حتى تتمكن من مقابلة التزاماتها الأساسية وتحقيق الالتزامات الخارجية ودعم خزينة الدولة.

وتشمل المنتجات البترولية الآتي: البترول الخام، البنزين، الكيروسين، الغاز المخلوط، الغاز الطبيعي، الفيرنس، النافتا، الديزل، وبعض المنتجات البترولية الأخرى، وفيما يلي

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2010م، العدد 50،، ص141.

تطورات الصادرات البترولية ومنتجاتها و إجمالي الصادرات البترولية ومنتجاتها في الفترة من (1999 -2016) م، كما يلي:

جدول رقم (5/1/10)

يوضح: تطور إجمالي الصادرات البترولية ومنتجاتها في الفترة من (1999-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي
1999	275.9	2008	110.9
2000	135.1	2009	723.6
2001	137.6	2010	969.5
2002	151.1	2011	730.4
2003	204.7	2012	954.9
2004	310.1	2013	171.6
2005	418.3	2014	125.4
2006	508.9	2015	627
2007	840.8	2016	271.1

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1999-2015)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/10) أن إجمالي الصادرات البترولية ومنتجاتها اتسمت بالتزايد المستمر منذ أن بدأ تصدير البترول في سنة (1999) م[1] إلى سنة (2008) م، واتسمت الفترة (2009-2016)م بالتذبذب بين الزيادة والنقصان، وبلغت قيمة الوسط الحسابي(3749.7) مليون دولار، بانحراف معياري (3510.8) مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة (2010) م حيث بلغت (969.5) مليون دولار، وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر برميل

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 39، مرجع سبق ذكره، ص87.

البترول الخام حيث بلغت (79.98) مليون دولار[1]، وأقل قيمة له في سنة (2008) م حيث بلغت (110.9) مليون دولار.

ب- تطور إجمالي الصادرات السودانية :

فيما يلي سنتناول تطورات إجمالي الصادرات السودانية في الفترة من (1987-2016)م:

جدول رقم (5/1/11)

يوضح: تطور إجمالي الصادرات السودانية في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الإجمالي	السنة	الإجمالي
1987	298.1	2002	194.5
1988	299.8	2003	254.5
1989	251.9	2004	377.9
1990	345.4	2005	482.4
1991	305	2006	565.5
1992	295.6	2007	887.9
1993	417.5	2008	116.7
1994	523.9	2009	825.7
1995	555.7	2010	114.4
1996	620.2	2011	965.5
1997	594.2	2012	406.6
1998	595.7	2013	478.9
1999	780.1	2014	435.4
2000	108.7	2015	319.1
2001	169.9	2016	309.4

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/11) أن إجمالي الصادرات السودانية اتسم بالتزايد خلال الفترة (1987-2016) م باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها انخفاض طفيف والمتمثلة في

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2008م، العدد 48، ، ص92.

سنة (1994) م، و(2001) م ويعود ذلك التدني إلى قرار حظر استيراد المواشي السودانية من قبل الدول الرئيسية المستوردة وذلك بسبب انتشار مرض حمى الوادي المتصدع[1]، بالإضـــافة إلى سنة (2009) م والفترة (2011–2016) م التي اتسم فيها بالتذبذب بين الزيادة والنقصـــان، ويمكن أن يعزى ذلك إلى انفصال الشمال عن الجنوب مما أدى إلى نقص الصادرات البترولية، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (324.9) مليون دولار، بانحراف معيـــاري (350.7) مليـــون دولار، وقد سجل أعلى قيمة له في سنة (2011) م حيث بلغت (965.5) مليون دولار، وأقـــل قيمة له في سنة (2010) م بلغت (114.4) مليون دولار.

ج- اتجاهات الصادرات السودانية[2]:

تصدر دولة السودان العديد من السلع إلى مختلف بلدان العالم، والتي تتمثل فيما يلي :

1- الدول الأوربية، وتشمل: دول الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، تركيا، ألمانيا، دول شرق أوروبا، دول غرب أوروبا، ودول أوروبية أخرى.

2- الدول الأسيوية (عدا العربية)، وتشمل: اليابان، الصـــين الشـــعبية، الهنـــد، كوريـــا الجنوبية، سنغافورة، بنغلاديش، إندونيسيا، تايوان، ماليزيا، ودول أسيوية أخرى.

3- الدول العربية (عدا الكوميسا)، وتشمل: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس، لبنان، سوريا، اليمن، العراق، ودول عربية أخرى.

4- دول الكوميسا، وتشمل: أثيوبيا، أريتريا، مصر، دول كوميسا أخرى.

-كندا.

5- الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 41، مرجع سبق ذكره، ص15–16.

(2) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 53، ص 169–170

6- المكسيك.

6- دول أخرى

د. اتجاه الصادرات من حيث التوزيع الجغرافي:

من حيث أهمية الأسواق لصادرات المنتجات الزراعية السودانية، لم نجد تغييراً في اتجاه الصادرات بالنسبة للفترة (1987-2016) م بل هنالك تغيير في الكميات الواردة إلى هذه الأسواق لهذا تعتبر الدول العربية من أكبر الأسواق لسلع الصادرات الزراعية إذ استقبلت إجمالي الصادرات بنسبة (41.5%) وأهم الدول العربية التي تغزوها السلع السودانية هي المملكة العربية السعودية بنسبة (72.5%)، وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (12.5%)، ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة (4.3%) ولبنان بنسبة (3.5%). وأهم الصادرات السودانية من حيث الترتيب هي[1]: الحيوانات الحية، السمسم، اللحوم، الفول السوداني، البرسيم والأعلاف الأخرى.

تلى الدول العربية من حيث الأهمية لاتجاه الصادر الدول الأسيوية بنسبة (19.2%)، وتعتبر الصين الأولى من بين هذه الدول وتستقبل بنسبة (58.3%)، وتليها الهند بنسبة (27.4%) ثم باكستان بنسبة (3.7%)، وسنغافورة بنسبة (2.1%). وأهم الصادرات السودانية من حيث الترتيب السمسم، القطن، الفول السوداني والصمغ العربي .

بعد الدول العربية تأتى الدول الإفريقية (إقليم الكوميسا) بنسبة (27.5%)، وأهم الدول المستوردة لصادرات المنتجات الزراعية هي: جمهورية مصر العربية بنسبة (81.2%)، تليها أثيوبيا بنسبة (14.2%)، ثم أرتيريا بنسبة(4.1%)، وتونس بنسبة (1.7%)، وأهم الصادرات هي: السمسم، القطن، الجلود واللحوم والصمغ العربي. ضف إلى ذلك تعتبر الدول الصناعية من

(1) المرجع السابق، ص 172.

الأسواق الهامة لصادرات المنتجات الزراعية، إذ وصلت إلى نسبة (8%) وأهم السلع هي: الصمغ العربي، السمسم والجلود والفول السوداني، وأهم الدول هي فرنسا بنسبة (33.7%) صمغ عربي فقط، وهولندا بنسبة (13%) سمسم وفول سوداني، ثم إيطاليا بنسبة (12.3%) صمغ عربي وجلود، تليها ألمانيا بنسبة (10.3%) صمغ عربي وقطن والمملكة المتحدة بنسبة (7.4%) صمغ عربي وسمسم وفول سوداني.

وتأتى دول أوربا الشرقية في المرتبة الأخيرة كأهم الأسواق لاستقبال صادرات المنتجات الزراعية بنسبة (3.8%) وأهم الصادرات هي: السمسم، القطن والجلود والفول السوداني، وتعتبر تركيا الدولة الأولى بنسبة(72.4%)، وتليها بولندا ورومانيا. وأخيراً نصف الكرة الغربي ويضم البرازيل والمكسيك بنسبة (1%)، وأهم السلع هي: السمسم، الصمغ العربي، الفول السوداني والكركدي.

مما سبق أعلاه نجد أن أهم صادرات المنتجات الزراعية إلى العالم الخارجي من حيث القيمة هي: الحيوانات الحية، السمسم، الصمغ العربي، القطن، الخضر والفاكهة، البرسيم والأعلاف، اللحوم والذرة.

3-1-5 تطور هيكل قطاع الواردات خلال الفترة (1987-2016) م

بالرغم من توفر الكثير من الموارد والثروات في دولة السودان إلا أنها تفتقر لبعض السلع التي تحتاج إليها، ولذلك تقوم بتغطية النقص بالاستيراد من دول العالم الخارجي، وفيما يلي تطور السلع المستوردة ومصادرها في الفترة (1987-2016) م[1]:-

(1) المرجع السابق ، ص 17.

1- تطورات السلع المستوردة[1]:

تستورد دولة السودان العديد من السلع التي تحتاج إليها من العالم الخارجي وتشمل السلع التي تستوردها الدولة ما يلي:

1- مواد غذائية وتشمل: القمح ودقيق القمح – سكر – زيوت حيوانية ونباتية – منتجات الألبان – الخضروات ومنتجاتها – شاي – الفواكه ومنتجاتها – بن – مواد غذائية أخرى.

2- سلع مصنعة.

3- آلات ومعدات.

4- المنتجات البترولية.

5- مواد خام أخرى.

6- وسائل النقل.

7- مواد كيميائية.

8- منسوجات.

9- المشروبات والتبغ.

10- سلع أخرى

(1) المرجع السابق، ص173.

فيما سنتناول تطور أهم السلع المستوردة خلال الفترة (1987-2016)م:

1- **الآلات والمعدات:**

جدول رقم (5/1/12)

يوضح: تطور واردات الآلات والمعدات في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	83.3	1996	253.6	2005	1971.9	2014	1543
1988	88.8	1997	269.7	2006	2810.5	2015	1649
1989	98.4	1998	348.2	2007	3195.4	2016	1613
1990	62.6	1999	358.8	2008	3058.9		
1991	114.5	2000	323.5	2009	2609.2		
1992	118	2001	550.5	2010	2348.7		
1993	153	2002	620.8	2011	2323		
1994	209.1	2003	728.7	2012	1771		
1995	209.8	2004	996.5	2013	1713		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016) م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/12) أن واردات الآلات والمعدات اتسمت بالتزايد المستمر خلال الفترة (1994-2007) م[1]، باستثناء سنة (2000) م حيث سجلت انخفاض طفيف بلغ (323.5) مليون دولار، واتسمت الفترة (2008-2014) م بالانخفاض المستمر، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (1037.15) مليون دولار، بانحراف معياري (1036.73) مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة (2007) م حيث بلغت (3195.4) مليون دولار، و أقل قيمة لها في سنة (1990) م حيث بلغت (62.6) مليون دولار .

(1) المرجع السابق، ص 174.

2- السلع المصنعة:

جدول رقم (5/1/13)

يوضح: تطور واردات السلع المصنعة في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	102.7	2004	1080.7
1988	114.9	2005	1627.9
1989	124.1	2006	1640.8
1990	69.1	2007	1941.6
1991	151.6	2008	1937
1992	151.6	2009	2491.9
1993	206.7	2010	2037
1994	256.1	2011	1789
1995	276.6	2012	1957
1996	297	2013	1843
1997	292.6	2014	1613
1998	592.1	2015	1941
1999	237.3	2016	1750
2000	293.7		
2001	407.9		
2002	555		
2003	717.9		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/13) أن واردات السلع المصنعة اتسمت بالتزايد المستمر خلال الفترة (1994-2009) م باستثناء سنة (1999، 2000) م حيث سجلت انخفاض طفيف بلغ (237.3) مليون دولار، (293.7) مليون دولار على التوالي، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (949.89) مليون دولار، بانحراف معياري (811.814) مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2009) م حيث بلغت (2491.9) مليون دولار، وأقل قيمة لها في سنة (1990) م وبلغت (69.1) مليون دولار.

3- المواد الغذائية:

جدول رقم (5/1/14)

يوضح: تطور إجمالي واردات المواد الغذائية في الفتـــــرة مـــن (1987-2016)م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	91.4	1996	204.7	2005	810.8	2014	2248
1988	99.9	1997	237.9	2006	745.8	2015	2133
1989	102	1998	263.9	2007	821.9	2016	1779
1990	72.4	1999	276.2	2008	1337.3		
1991	125.2	2000	339.5	2009	1637.9		
1992	108.3	2001	416.3	2010	2365.8		
1993	111.7	2002	440.5	2011	1888		
1994	221.3	2003	420.2	2012	2049		
1995	180.1	2004	524.4	2013	2372		

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي (2016/1987)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/14) أن إجمالي واردات المواد الغذائية اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1994-2004) م[1]، واتسم بالتزايد المستمر في الفترة (2005-2016) م، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (418.1) مليون دولار، بانحراف معياري (821.3) مليون دولار، و سجل أعلى قيمة له في سنة (2013) م حيث بلغت (2372.0) مليـــون دولار، وذلك نسبة لارتفاع قيمة واردات القمح حيث بلغت (1027) مليون دولار، بالإضافة إلى ارتفاع واردات السكر حيث بلغت (646) مليون دولار[2]، وأقل قيمة له في سنة (1990) م حيث بلغت (72.4) مليون دولار، وذلك نسبة للتوجه العام للدولة نحو تبني سياسة الإكتفـــاء الـــذاتي مـــن الغذاء.

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 54، ص 160

(2) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 53، مرجع سبق ذكره، ص175

4- وسائل النقـــل:

جدول رقم (5/1/15)

يوضح: تطور واردات وسائل النقل في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	74.8	1997	173.2	2007	1463.1
1988	84.3	1998	192.7	2008	1115.6
1989	96.4	1999	132.2	2009	1195.5
1990	43.8	2000	158.7	2010	1225.3
1991	112.7	2001	220.5	2011	889
1992	132.8	2002	255.8	2012	992
1993	136.5	2003	409.1	2013	936
1994	75.8	2004	739.3	2014	707
1995	112.5	2005	1149.7	2015	911
1996	133.4	2006	1490.5	2016	916

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/15) أن واردات وسائل النقل اتسمت بالتزايـد المسـتمر وذلك نسبة للتطور في قطاع النقل البري، باستثناء بعض السنوات حيث سجلت انخفاض وهما: سنة (1994) م حيث بلغت (75.8) مليون دولار، وذلك نسبة لحظر استيراد العربات[1]، وسنة (1999) م حيث بلغت (132.2) مليون دولار، واتسمت الفترة (2007-2016) م بالتذبذب بين الزيادة والنقصان، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (542.5) مليون دولار، بـانحراف معيـاري (487.6) مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة (2006) م حيث بلغـت (1490.5) مليون دولار، وأقل قيمة لها في سنة (1990) م وقد بلغت(43.8) مليون دولار.

(1) المرجع السابق، ص176.

5- **المواد الكيميائية:**

جدول رقم (5/1/16)

يوضح: تطور واردات المواد الكيميائية في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	55.4	1998	157	2009	859.5
1988	57.5	1999	114.2	2010	967.6
1989	56.7	2000	221.1	2011	1063
1990	51.9	2001	159.9	2012	797
1991	64	2002	206.5	2013	912
1992	54.2	2003	231.3	2014	923
1993	85.9	2004	327.5	2015	929
1994	104	2005	493.8	2016	484
1995	134	2006	490.5		
1996	219.9	2007	574.6		
1997	189.9	2008	684.5		

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/16) أن واردات المواد الكيمائية اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (1987-2016) م، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (343.4) مليون دولار، بانحراف معياري (343.437) مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2011) م حيث بلغت (1063.0) مليون دولار، و أقل قيمة لها في سنة (1990) م حيث بلغت (51.9) مليون دولار.

6- واردات المنسوجات:

جدول رقم (5/1/17)

يوضح: تطور واردات المنسوجات في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	4.7	2002	140.3
1988	5.7	2003	148.7
1989	5.5	2004	101.4
1990	3.1	2005	233.7
1991	8.4	2006	295.3
1992	4.9	2007	315.9
1993	13	2008	299.7
1994	17.2	2009	341.9
1995	30.2	2010	381.9
1996	26.2	2011	277
1997	60	2012	265
1998	43.3	2013	30.1
1999	39.5	2014	308
2000	60.5	2015	395.3
2001	138.7	2016	378.5

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/17) أن واردات المنسوجات اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان في الفترة من (1987-2016) م، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (145.8) مليون دولار، بانحراف معياري (142.8.) مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة (2015) م حيث بلغت (395.3) مليون دولار، وسجلت أقل قيمة لها في سنة (2013) م حيث بلغت(30.1) مليون دولار.

7- المنتجات البترولية:

جدول رقم (5/1//18)

يوضح: تطور قيمة واردات المنتجات البترولية في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	299.2	2002	132.3
1988	301.5	2003	124.7
1989	283.6	2004	175
1990	312.3	2005	322
1991	308.8	2006	414.2
1992	229.6	2007	291.4
1993	215.3	2008	711
1994	239	2009	325.6
1995	194.2	2010	427.5
1996	305.3	2011	735
1997	292.7	2012	1052
1998	255.7	2013	1460
1999	184.6	2014	1524
2000	108	2015	1189
2001	130.2	2016	687

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

- يتضح من الجدول رقم (5/1/18) أن واردات المنتجات البترولية اتسمت بالتناقص المستمر خلال الفترة (1987-2016) م، ذلك نسبة لانخفاض الأسعار العالمية بالإضافة إلى التركيز على استيراد خام البترول الأقل تكلفة من المنتجات البترولية الجاهزة[1]، باستثناء العام 2014م حيث بلغت قيمته (1524) مليون دولار، وبلغت قيمة الوسط الحسابي(441.0) مليون دولار، بانحراف معياري (386.2) مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد33، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2014) م حيث بلغت (1524) مليون دولار، وذلك نسبة لارتفاع واردات الجـــازولين حيـــث بلغت (978.7) مليون دولار نتيجة لزيادة استخدام الجازولين في التوليد الكهربائي، وسجلت أقل قيمة لها في سنة (2000) م حيث بلغت (108) مليون دولار، ويعزى ذلـــك لإنتـــاج البتـــرول ومنتجاته محلياً [1]

8- **إجمالي الواردات :**

جدول رقم (5/1/19)

يوضح: تطور إجمالي الواردات في الفترة من (1987-2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	591.4	2002	2446.4
1988	606.2	2003	2881.9
1989	501.1	2004	4075.2
1990	607.1	2005	6756.8
1991	890.3	2006	8073.5
1992	787.2	2007	8775.5
1993	944.9	2008	9351.6
1994	1161.5	2009	9690.9
1995	1184.5	2010	10044.8
1996	1504.4	2011	9236
1997	1579.7	2012	9231
1998	1924.7	2013	9918
1999	1414.9	2014	9211.3
2000	1552.7	2015	9508.7
2001	2300.9	2016	8323.3

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016)م.

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، العدد 53، مرجع سبق ذكره، ص177.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/19) أن إجمالي الواردات اتسم بالزيادة خـــلال الفتـــرة (1994–2014) م، وقد بلغـــت قيمة الوســـط الحســـابي (4477.1) مليون دولار، بـــانحراف معياري (4076.7) مليون دولار، وسجل أعلى قيمة له فـــي ســـنة (2008) م حيـــث بلغـــت (10044.8) مليون دولار، وسجل أقل قيمة له في سنة (1989) م حيث بلغت (501.1) مليون دولار.

9– مصادر الواردات[1]:

تستورد دولة السودان بعض السلع التي لا تتوفر لديها من دول العالم الخارجي، وفيمـــا يلي سنبين تلك الدول ، حيث تتمثل في:

1. الدول الأوربية، تتمثل في: دول الاتحاد الأوربي (المملكة المتحدة – ألمانيا – إيطاليـــا – هولندا – فرنسا – بلجيكا – تركيا – رومانيا) – أوكرانيا – دول أوروبية أخرى.
2. الدول الأسيوية (غير العربية)، تتمثل في: الصين الشعبية – الهند – اليابان – كوريـــا الجنوبية – اندونيسيا – ماليزيا – بنغلاديش– تايلاند – دول أسيوية أخرى.
3. الدول العربية، تتمثل في: المملكة العربية السعودية – الإمارات العربيـــة المتحـــدة – اليمن –الأردن – سوريا – سلطنة عمان – قطر – لبنان – دول عربية أخرى.
4. دول الكوميسا، وتشمل: مصر، كينيا، يوغندا، سوازيلاند، أثيوبيا، ليبيا، دول كوميســـا أخرى.
5. أمريكا اللاتينية، وتشمل: البرازيل، الإكوادور، الأرجنتين، ودول أخرى.
6. أستراليا.
7. كندا.
8. الولايات المتحدة الأمريكية.
9. دول أخرى .

---

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2011م، العدد 51، ص143

وفيما يلي تطور الميزان التجاري في الفترة من (1987–2016)م، كما يلي :

جدول رقم (5/1/20)

تطور الميزان التجاري من في الفترة من (1987–2016) م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1987	293.3 –	2002	497.3-
1988	306.4 –	2003	339.5-
1989	249.2 –	2004	297.4 -
1990	244.4 –	2005	193.5-
1991	585.3 –	2006	241.9-
1992	501.6-	2007	103.7
1993	527.6-	2008	231,9
1994	637.6-	2009	185.2–
1995	628.8-	2010	139.9
1996	884.2-	2011	458.2
1997	985.5-	2012	540.5–
1998	132-	2013	-512.3
1999	634.8-	2014	486.1-
2000	254-	2015	633.6–
2001	113.2	2016	522.8–

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987–2016)م.

– يتضح من الجدول رقم (5/1/20) أن الميزان التجاري [1] اتسم بالتذبذب بين الزيـــادة والنقصان، وسجل الميزان التجاري عجز مستمر ومتزايد في الفترة (1990–2016) م باستثناء

(1) بنك السودان المركزي مرجع سبق ذكره، ص 162 – 163 .

بعض السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري فائض، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (915.2-) مليون دولار، بانحراف معياري (161.7) مليون دولار، وسجل أعلى قيمة فائض في سنة (2008) م حيث بلغت (231,9) مليون دولار، وأقل قيمة فائض في سنة (2007) م حيث بلغت (103.7) مليون دولار، وسجل أعلى قيمة عجز في سنة (2012) م حيث بلغت (516.5-) مليون دولار، وذلك نسبة لانخفاض الكميات المصدرة من البترول الخام ومنتجاته نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو (2011)، وأقل قيمة عجز في سنة (1990) م حيث بلغت (244.4-) مليون دولار.

5-2 تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الاقتصادية :

سنتناول فيما يلى حجم التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]:

5-2-1 تجارة السودان الخارجية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولاً: صادرات السودان إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

جدول رقم (5/2/1)

يوضح: صادرات السودان إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة (2002-2016)م *

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	صادرات السودان إلى دول المنطقة العربية	إجمالي صادرات السودان	نسبة المساهمة	السنة	صادرات السودان إلى دول المنطقة العربية	إجمالي صادرات السودان	نسبة المساهمة
2002	309.6	1949.1	%15.9	2010	2785.6	1144.3	%24.3
2003	299.2	2942.2	%10.2	2011	1876.5	9694.1	%19.4
2004	429.9	3777.8	%11.4	2012	2709.4	4066.5	%66.6
2005	377.8	4824.3	%7.8	2013	1756.7	4789.7	%36.7
2006	549.6	5656.6	%9.7	2014	2345.0	4350.2	%53.9
2007	371.1	8879.3	%4.2	2015	1833.7	3169.0	%57.9
2008	772.3	1167.1	%6.6	2016	4119.0	3093.6	%13.3
2009	1838.2	7833.7	%23.5	2011	1876.5	9694.1	%19.4

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987-2016) م.

ملحوظة*اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدأت في العام 2002م.

(1) المرجع السابق –ص 11.

يتضح من الجدول رقم **(5/2/1)** أن إجمالي صادرات السودان لـــدول المنطقـــة العربيـــة اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (2002–2016) م، وأن الاتجاه العام لإجمالي صادرات السودان إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الاتجاه العام قد أخذ اتجاه اً موجباً وقد بلغـــــت قيمـــة الوســـط الحســـابي (1244.5) مليون دولار، بـــانحراف معيـــاري (942.6) مليـــون دولار، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2010)م حيث بلغت (2785.8) مليون دولار، وأقل قيمة لهـــا في سنة 2003 م حيث بلغت (299.2) مليون دولار.

ثانياً: واردات السودان من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

جدو ل رقم (5/2/1)

يوضح: مساهمة واردات السودان من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من واردات السودان من دول العالم خلال الفترة (2016/2002) م*

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	واردات السودان من المنطقة العربية	إجمالي واردات السودان	نسبة المساهمة	السنة	واردات السودان من المنطقة العربية	إجمالي واردات السودان	نسبة المساهمة
2002	897.7	24463.8	%36.7	2010	1989.4	10044.8	%19.8
2003	1146.4	28819.2	%39.8	2011	2292.3	10044770	%19.8
2004	1051.1	40752.3	%25.8	2012	2261.2	9475018	%23.8
2005	1765.5	67568.2	%26.1	2013	2627.4	9918068	%26.5
2006	1804.7	80734.9	%22.4	2014	2148.7	9211300	%23.3
2007	1900.5	877.5	%21.6	2015	2058.6	9508653	%21.6
2008	2124.4	93515.4	%22.7	2016	2277.7	8323400	%7.1
2009	1943.2	96909.2	%20	2011	2292.3	10044770	%19.8

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1987–2016) م.

ملحوظة*اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدأت في العام 2002م.

من الجدول رقم (5/2/2) بلغت قيمة الوسط الحسابي (1762.6) مليون دولار، بانحراف معياري (152.1) مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2013) م حيث بلغت (2627.4) مليون دولار، وأقل قيمة لها في سنة 2002 م حيث بلغت (89.7) مليون دولار.

2-2-5 تجارة السودان الخارجية مع التكتلات الإفريقية

أولاً: صادرات السودان إلى دول الكوميسا:

جدول رقم (5/2/3)

يوضح: مساهمة دول الكوميسا في تجارة السودان الخارجية خلال الفترة من (1994-2016)م*

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	إجمالي صادرات السودان	صادرات السودان إلى الكوميسا	نسبة المساهمة %	إجمالي واردات السودان	واردات السودان من الكوميسا	نسبة المساهمة %
1994	5238.9	852.3	%6.1	11614.8	116.2	%10
1995	5556.7	303.3	%5.5	11844.7	138.1	%9.9
1996	6201.9	472.8	%7.6	15043.9	102.9	%7
1997	5941.8	458.4	%7.7	15797.2	122.1	%7.7
1998	5957.4	396.5	%6.6	19246.5	122.3	%6.4
1999	7800.5	444.8	%5.7	1414.9	874.5	%6.1
2000	1806.7	651.5	%3.6	15527.7	896.1	%5.8
2001	1698.7	449.4	%2.7	15855.5	996.0	%6.2
2002	1949.1	703.1	%3.6	24463.8	5393.	%7.6
2003	2942.2	557.4	%1.9	28819.2	186.5	%4
2004	3777.8	334.1	%3	40752.3	508.3	%7.1
2005	4824.3	138.5	%2.8	67568.2	595.3	%8.8

%7.3	595.3	807349.8	%2.7	150.1	5656.7	2006
%8.2	720.5	87754.6	%3.8	838.7	8879.3	2007
%7.1	662.3	93515.4	%5.5	648.6	1167.1	2008
%7.6	650.1	96909.2	%1.9	152.8	7833.7	2009
%8.7	872.9	10044.8	%2.4	282.2	1144.3	2010
%7.8	719.4	92358.6	%3.8	369,6	9694.1	2011
%9.1	869.7	94750.2	%9.3	380.6	4066.5	2012
%9.9	988.0	99180.7	%4.8	231,6	4789.7	2013
%7.8	720.9	92113.0	%8.9	387,8	4350.2	2014
%9.1	868.9	95086.5	%13.7	433,3	3169.0	2015
%8.6	806.3	83234.0	%16.4	507100	3093.6	2016

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (1994-2016) م.

ملحوظة * اتفاقية الكوميسا بدأت في العام 1994م

من الجدول رقم (5/2/3) أعلاه نخلص إلى بعض النتائج كالآتي:

أولا: صادرات السودان لدول الكوميسا:

1. شهدت الصادرات تطوراً ملحوظً إذا ارتفع حجم الصادرات إلى دول الكوميسا (44,9) مليون دولار في عام 2001 م إلى (70,3) مليون دولار في عام 2002م أي بزيادة كبيرة بلغت حوالى (56,4%).

2. من دراسة الاتجاه العام أخذ اتجاهاً موجباً.

3. أن إجمالي صادرات السودان سجلت أعلى قيمة بلغت (11,875,7) مليون دولار في عام 2010م، ويعزى ذلك لزيادة حجم الصادرات الكلية في بعض السلع كالآتي: بترول ومنتجاته، قطن، صمغ عربي، سمسم، بينما سجلت أدنى قيمة صادرات بلغت (523,9) مليون دولار في عام 1994م.

4. نلاحظ الزيادة في مساهمة الصادرات إلى دول الكوميسا في إجمالي الصادرات الكلية حيث كانت أكبر مساهمة بنسبة(11.3%) في عام 2012م، وتعتبر نسبة ضعيفة بالنسبة لحجم الإقليم، وأدنى نسبة كانت (0.6%) في عام 2008م. ويعزى ذلك لانخفاض في قيمة صادرات السودان.

5. تمثلت أهم صادرات السودان للكوميسا في بترول ومنتجاته، حيث بلغت قيمته (532,7) مليون دولار تم تصديرها إلى إثيوبيا بنسبة مساهمة (12%) من إجمالي صادر السودان في العام 2015م، يليه السمسم، الحيوانات الحية والقطن حيث بلغ قيمته على التوالي (440,0، 222,9، 117,8) مليون دولار بنسبة مساهمة (10%، 15.3%، 2.8%) من إجمالي صادرات السودان للكوميسا لجمهورية مصر العربية.

6. تصدرت مصر قائمة الدول المستوردة تليها إثيوبيا، كينيا، أرتيريا.

7. قيمة صادرات لدول الكوميسا مقارنة مع قيمة إجمالي الصادرات الكلية ضعيفة ويدل ذلك على ضعف التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا، ويرجع لضعف القدرة التنافسية لصادرات السودان رغم وجود الحوافز والامتيازات التي توفرها الاتفاقية الخاصة بتخفيض التعريفة إلى صفر.

8. معظم صادرات السودان منتجات أولية وتصدر إلى الدول الصناعية، ويمكن أن يفسر ذلك بأن دول الكوميسا في مجملها تنتج سلع أولية مما يقلل من فرص تسويق صادرات السودان داخل منظومة الكوميسا.

ثانياً: واردات السودان من دول الكوميسا:

1- يلاحظ أن أعلى قيمة لواردات السودان الكلية بلغت(10044.8) مليون دولار كانت في عام 2010م، وتعزى الزيادة في حجم الواردات من السلع: آلات ومعدات حيث بلغت قيمتها (234,9) مليون دولار بنسبية مساهمة 23.4% من إجمالي الواردات، يليها سلع مصنعة بلغت(203,7) مليون دولار بنسبة مساهمة (20.3%) من إجمالي الواردات، وسائل نقل حيث بلغت (122,5) مليون دولار بنسبة مساهمة (12.2%) من إجمالي الواردات، قمح ودقيق القمح قيمته (976,9) مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت (9.7%) من إجمالي حجم الواردات.

2- يوجد عجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة لضعف الصادرات السودانية.

3- يلاحظ أن هناك ارتفاعاً في الواردات من دول الكوميسا حيث بلغت القيمة (872,8) مليون دولار كانت في عام 2010م.

4- تمثلت أعلى قيمة للواردات من دول الكوميسا كيماويات بلغت قيمتها (93,793) مليون دولار بنسبة مساهمة (10.7%) من إجمالي واردات الكوميسا، آلات ومعدات حيث بلغت قيمتها (64,4) مليون دولار بنسبة مساهمة (7.4%)، كانت من جمهورية مصر العربية، يليه شاي بلغت قيمته (59.392) مليون دولار بنسبة مساهمة (6.8%) من إجمالي واردات الكوميسا كانت من كينيا، ومنتجات بترولية بلغت قيمتها (45,2) مليون دولار بنسبة مساهمة (5.2%) من إجمالي واردات الكوميسا، وسائل نقل بلقت قيمتها (17.4) مليون دولار بنسبة مساهمة (2%) من إجمالي واردات الكوميسا، من جمهورية مصر العربية، مواد غذائية (15,6) مليون دولار بنسبة مساهمة(1.8%) من إثيوبيا

جدول(5/2/4)

يوضح: مساهمة واردات السودان من دول الكوميسا من إجمالي ورادات السودان خلال الفترة (1994–2016) م * (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	إجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	إجمالي واردات السودان	نسبة المساهمة %	السنة	إجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	إجمالي واردات السودان	نسبة المساهمة %
1994	116.2	1161.4	%10	2006	595.3	8073.5	%7.4
1995	118.1	1184.5	%9.9	2007	720.5	8775.5	%8.2
1996	102.9	1504.4	%6.8	2008	622.3	9351.5	%7
1997	122.1	1579.7	%7.7	2009	650	9690.9	%6.7
1998	122.3	1924.6	%6.4	2010	872.9	10044.8	%8.6
1999	87.5	1414.9	%6.1	2011	719.4	9235.9	%7.8
2000	89.6	1552.7	%5.8	2012	782.5	9475.1	%8.4
2001	99.6	1585.5	%6.3	2013	988	9918.1	%9.9
2002	185.5	2446.4	%7.6	2014	720.9	9211.3	%7.8
2003	124.7	52881.9	%6.4	2015	868.9	9508.7	%9.1
2004	292.5	4075.2	%7.1	2016	806.3	1119.2	%7.2
2005	466.8	6756.8	%6.9				

المصدر :تقارير بنك السودان للسنوات (1987–2016) م.

ملحوظة * اتفاقية الكوميسا بدأت في العام 1994م.

يتضح من الجدول رقم(5/2/4) أن إجمالي واردات السودان لـــدول الكوميســـا اتســـمت بالتذبذب خلال الفترة (1994–2016) م، وقد بلغـــت قيمة الوســـط الحســـابي (399.3) مليون دولار، بانحراف معياري (315.1) مليون دولار، وسجل أعلى قيمة له في سنة (2013)م حيث بلغت (988) مليون دولار، وسجل أقل قيمة له في سنة 1999 م حيث بلغـــت (87.5) مليـــون دولار.

5-2-3 أكبر الشركاء التجاريين

أولاً: جمهورية مصر العربية:

من الجدول رقم (5/2/5) نلاحظ الآتي:

* سجل الميزان التجاري عجزاً في معظم السنوات مع جمهورية مصر العربية عدا الأعوام (2010م، 2015 و2016م)، بالرغم من قوة العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر نجد أن حجم التجارة ضعيف جداً إذ تراوح ما بين (1709,9-772,4) مليون دولار حجم التبادل التجاري.

جدول رقم (5/2/5)

يوضح: الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان ومصر

للفترة 2007- 2016م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2007	493	544,4	1037.4	51.4-
2008	451,7	602,4	1054.1	150.7-
2009	460,1	548	1008.1	87.9-
2010	678,3	432,7	1111	245.6
2011	537,2	541,3	1078.5	4.1-
2012	133,2	639,2	772,4	506-
2013	746,2	963,7	1709.9	646,2-
2014	491.9	219.4	711.3	272.5-
2015	569.4	304,4	972.8	265
2016	591,3	411,9	1003.2	179,4

المصدر: بنك السودان المركزي.

شكل رقم (5/2/1)

يوضح: الميزان التجاري وحجم التجارة السودان وجمهورية مصر العربية (2007-2016)

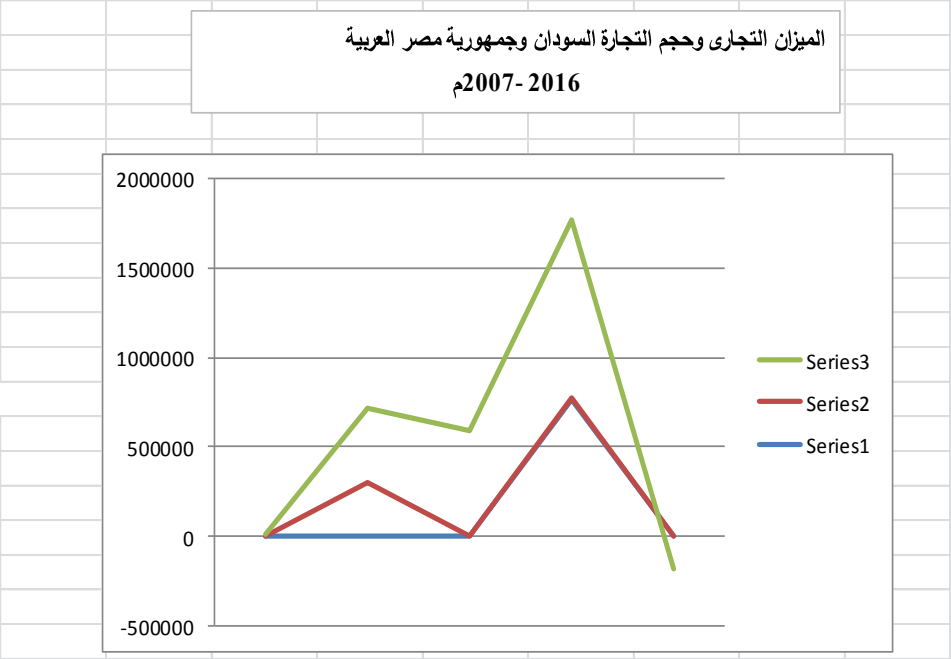

المصدر: إعداد الباحثة.

1. أهم الصادرات إلى مصر بالترتيب هي: السمسم، القطن، حيوانات الحية، منتجات أخرى، اللحوم، الأمباز، الفول سوداني، الصمغ العربي، الجلود.

2. تعتبر مصر أكبر شريك تجاري داخل الإقليم حيث تستوعب معظم الصادرات السودانية وأهم الصادرات لمصر الحيوانات الحية، السمسم، الصمغ العربي، القطن والجلود.

3. سجل السمسم أعلى قيمة لصادرات السودان لمصر في الفترة من (2007-2016) م حيث بلغ إجمالي صادراته (60,6) مليون دولار يليه في الترتيب الحيوانات الحية وبلغت (46,4) مليون دولار، قطن (22,4) مليون دولار.

4. سجل عام 2016م أعلى قيمة للصادرات حيث بلغت (411,9) مليون دولار، ويعزى ذلك لزيادة الصادرات الزراعية لنجاح الموسم الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وإدراك المصدرين بأهمية الاتجاه نحو السوق الإفريقي للاستفادة من الميزات التي تمنحها منطقة التجارة الحرة للكوميسا.

5. حجم التبادل (صادر ووارد) مع مصر يفوق حجم التجارة (صادر ووارد) مع كل من كينيا واثيوبيا.

6. أهم الواردات من مصر بالترتيب هي: المنتجات البترولية، المصنوعات، المواد الغذائية، آلات ومعدات، كيماويات، مواد خام، وسائل النقل، منسوجات، مشروبات وتبغ، القمح والدقيق، منتجات أخرى، شاي، بن.

7. تراوحت قيمة الواردات خلال الفترة (2007–2016) م ما بين (373,2 – 742,6) مليون دولار وتعتبر هذه القيمة كبيرة نسبياً .

8. أعلى نسبة للسلع كانت في آلات ومعدات بلغت (98,7) مليون دولار.

9. من الملاحظ أن أعلى قيمة للواردات كانت في عام 2013م حيث بلغت (742,6) مليون دولار.

ثانيا: أثيوبيا:

يلاحظ من جدول رقم (5/2/6) الآتي:

1. أهم الصادرات إلى أثيوبيا بالترتيب هي: البترول ومنتجاته (67,509) مليون دولار في عام 2009م، منتجات أخرى (30,849) مليون دولار في 2015م حيوانات حية، يليه قطن مليون دولار (2,417)، فول سوداني (189) مليون دولار، نلاحظ أن هيكل الصادرات شبيه بهيكل الصادرات لأريتريا اشتمل على سلعتين فقط هما البترول ومنتجاته والقطن، سجلت صادرات 2011م أعلى قيمة بلغت (281,3) مليون دولار ويعزى ذلك للزيادة في صادرات البترول.

2. نجد أن أهم الوارادات من أثيوبيا تتمثل بالترتيب في: المواد الغذائية، آلات ومعدات، وسائل نقل، مواد خام، مصنوعات، منتجات اخرى، بن، كيماويات، منسوجات، مشروبات وتبغ، سجل العام 2012م أعلى قيمة للوارادات حيث بلغت (109,4) مليون دولار.

3. تراوح حجم التجارة بين (326.1– 16.9) مليون دولار، في عامى (2008و2011)م، بالرغم من ضعف حجم التجارة بين البلدين إلا إن الميزان التجاري سجل فائضاً لصالح السودان طيلة العشرة سنوات ماعدا في العام 2008م سجل عجزاً.

جدول رقم (5/2/6)

يوضح: الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان واثيوبيا 2007– 2016م

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة
2007	28,5	15,9	12,5	44.5
2008	1,1	15,8	14,6–	16.9
2009	68,1	32,4	35,7	100,8
2010	158,4	16,9	141,4	175.4
2011	281,3	44,8	236.5	326.1
2012	178,6	109,4	69.2	288
2013	51,3	29,9	21,4	81.2
2014	115.9	31.4	84.5	147.3
2015	86.7	43.3	43.4	130
2016	71.8	40.8	31.1	112,6

المصدر: إحصاءات بنك السودان المركزي.

الشكل رقم (5/2/2) يوضح:

الميزان التجاري وحجم التجارة السودان وأثيوبيا (2007–2016)

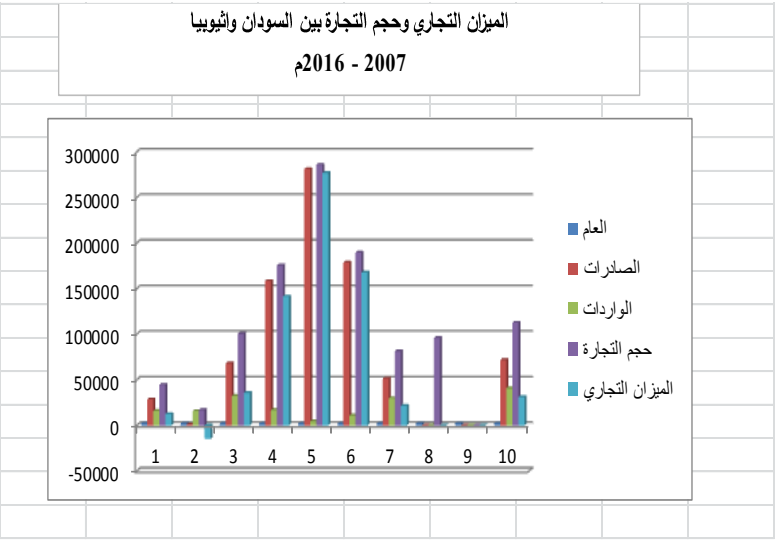

المصدر: إعداد الباحثة.

ثالثاً: كينيا:

* يلاحظ من جدول رقم (5/2/7) أن الميزان التجاري سجل عجزاً مع كينيا خلال الفترة (2008-2016)م. بينما سجل فائضاً طفيفاً لصالح السودان في العام 2007م.

جدول رقم (5/2/7)

يوضح: الميزان التجاري وحجم التجارة بين السودان وكينيا

2007- 2016م (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة
2007	60,3	57,2	3,1	117.5
2008	2,2	57,5	55,4-	59,7
2009	1,7	66,7	65-	68,4
2010	1,2	71,4	70.2-	71,5
2011	3,3	69,7	66.4-	72,9
2012	9,8	57,1	47,4-	66,9
2013	20,4	84,1	63.7-	1045
2014	9,9	77,9	68-	87.8
2015	11,9	55,1	43.2-	67
2016	1,9	62,6	61-	64.5

المصدر: بنك السودان المركزي.

الشكل رقم (5/2/3)

يوضح الميزان التجاري وحجم التجارة السودان وكينيا (2007-2016)

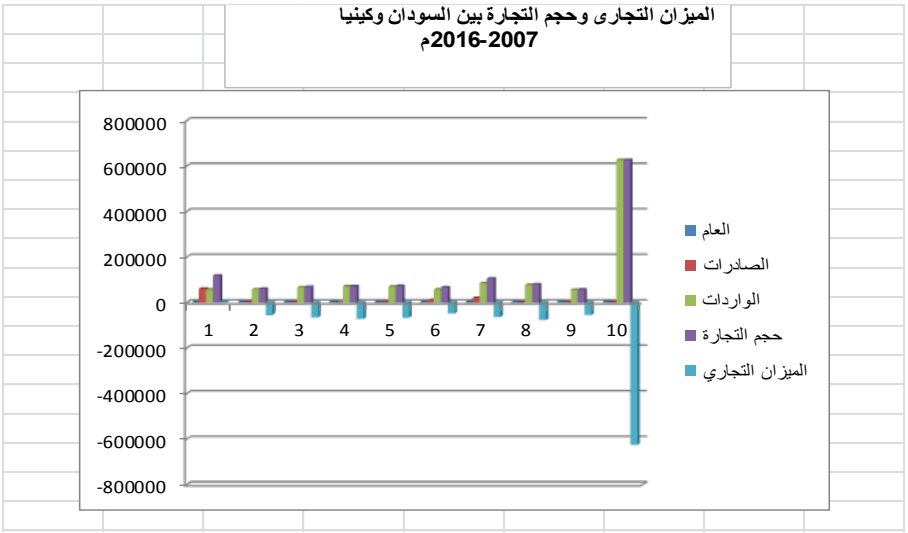

المصدر: إعداد الباحثة.

4-2-5 تجارة السودان الخارجية مع دول المنطقة الحرة الثلاثية

أولاً: صادرات السودان لدول المنطقة الحرة الثلاثية

جدول رقم (5/2/8)

يوضح: نسبة مساهمة صادرات السودان لدول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة (2009-2016) م*

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	إجمالي صادرات السودان	إجمالي صادرات السودان لدول المنطقة الحرة الثلاثية	نسبة المساهمة%
2009	7,833,7	154.3	%1.9
2010	11,442,6	285.1	%2.5
2011	9,694,1	373.2	%3.8
2012	4,066,5	384.5	%9.5
2013	4,789,7	233.9	%4.9
2014	4,350,2	391.7	%9
2015	3,169,1	437.7	%13.8
2016	3,093,6	512.2	%16.6

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملحوظة *اتفاقية المنطقة الحرة الثلاثية بدأت في العام 2009م.

نلاحظ من الجدول رقم (5/2/8) أن أعلى نسبة مساهمة صادرات السودان لدول المنطقة الحرة الثلاثية بلغت 16.6% سجلت في العام 2016م بينما سجلت أدنى مساهمة 1.9% كانت في العام 2009 م.

ثانياً: واردات السودان من دول المنطقة الحرة الثلاثية

جدول رقم (5/2/9)

يوضح: مساهمة الواردات من دول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي واردات السودان خلال الفترة (2016/2009) م*

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	واردات السودان الكلية	إجمالي واردات السودان من دول المنطقة الحرة الثلاثية	نسبة المساهمة%
2009	9.690.9	699.7	%7.2
2010	10044.8	961.4	%9.6
2011	9235.9	748.3	%8.1
2012	9.475.	871.6	%9.2
2013	9.918.0	990.7	%10
2014	9.211.3	725.7	%7.9
2015	9.508.6	869	%9.1
2016	9359.9	797	%8.5

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملحوظة *اتفاقية المنطقة الحرة الثلاثية بدأت في العام 2009م.

الجدول رقم (5/2/9): يوضح نسبة مساهمة الواردات من دول المنطقة الحرة الثلاثية من جملة الواردات السودانية، والتي تتراوح ما بين(7.2، 10%)، سجلت في عامي (2013، 2009) م على التوالي.

5-3 صادرات السودان من الحبوب الزيتية للتكتلات الاقتصادية

5-3-1 مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول منطقة التجارة العربية في إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول العالم

جدول رقم (5/3/1)

يوضح: مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول منطقة التجارة العربية في إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول العالم (2016/2002)م *

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	صادرات السودان لدول المنطقة العربية من الحبوب الزيتية	إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية	نسبة المساهمة %	السنة	صادرات السودان لدول المنطقة العربية من الحبوب الزيتية	إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية	نسبة المساهمة %
2002	88.5	180.6	%49	2010	61.1	167.1	%36,6
2003	89.0	109.1	%81.6	2011	69.5	288.6	%24.07
2004	97.1	181.0	%53,6	2012	63.4	235.6	%26.9
2005	78.4	120.8	%64,9	2013	144.2	515.2	%27,9
2006	91.6	167.2	%54,7	2014	83.8	466.6	%29.8
2007	74.2	92.1	%80.6	2015	139.1	456.7	%30.5
2008	81.7	141.9	%57.5	2016	169.3	403.0	%41,9
2009	79.8	143.9	%55.5	2011	69.5	288.6	%24.07

المصدر: تقارير بنك السودان للسنوات (2002-2016) م.

ملحوظة*اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدأت في العام 2002م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم**(5/3/1)** الآتي:

بلغت قيمة الوسط الحسابي (116.1) مليون دولار، بانحراف معياري (120.1)، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة (2010) م حيث بلغت (169.1) مليون دولار، و أقل قيمة لها في سنة 2015 م حيث بلغت (62.3.1) مليون دولار.

2-3-5 نسبة مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا من إجمالي صادرات السودان الكلية لدول العالم

جدول رقم (5/3/2)

يوضح: نسبة مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا من إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية خلال الفترة (1994-2016) م *

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا	إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية	نسبة المساهمة	السنة	صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول الكوميسا	إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية	نسبة المساهمة
1994	88,9	307,6	%28.9	2006	38,6	167,3	% 23
1995	29,1	83,2	%34.9	2007	29,4	92,1	%31.9
1996	30,7	142,4	%21.6	2008	20,3	141,9	%14.3
1997	27,2	124,3	%21.9	2009	16,6	143,9	%11.7
1998	29,3	118,4	%24.7	2010	14,6	167,9	%8.7
1999	36,5	130,2	%28	2011	20,3	288,6	%7.1
2000	16,8	132,3	%12.7	2012	19,5	235,6	%8.3
2001	35,5	113,3	%31.4	2013	47,6	515,2	%9.2
2002	54,3	80,2	%67.7	2014	29,1	466,6	%6.3
2003	44,7	109,1	%40.9	2015	45,9	456,7	%10.1
2004	63,9	181,0	%35.3	2016	62,8	403,1	%15.6
2005	25,4	120,8	%21.1				

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملحوظة* اتفاقية الكوميسا بدأت في العام 1994م.

- يتضح من الجدول رقم **(5/3/2)** أن إجمالي صادرات السودان لدول الكوميسا اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (1994-2016) م، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي **(364,4)** مليون دولار، بانحراف معياري **(364,4)**، بينما سجلت أعلى قيمة له في سنة (1994) م حيث بلغت **(889,5)** مليون دولار، وسجل أقل قيمة له في سنة (2010) م حيث بلغت **(14,6)** مليون دولار.

3-3-3 نسبة مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية من إجمالي صادرات السودان الكلية لدول العالم.

جدول رقم (5/3/3)

يوضح: نسبة مساهمة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية من الصادرات الكلية من الحبوب الزيتية- خلال الفترة (2009-2016) م *

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية	صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية	نسبة المساهمة %
2009	143.4	34.3	%23.9
2010	224.4	52.1	%23.2
2011	232.2	20.3	%8.7
2012	226.9	23.3	10.2
2013	515	41.1	%8.2
2014	272.4	51.9	%10.9
2015	456.5	44.8	%9.8
2016	414.6	45.9	%11.1

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملحوظة * اتفاقية المنطقة الحرة الثلاثية بدأت في العام 2009م.

من الجدول رقم (5/3/3) أعلاه نلاحظ الآتي:

1/ نجد إن نسبة صادرات السودان من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الثلاثية قياساً علـــى إجمالي صادرات السودان من الحبوب الزيتية تتراوح ما بـــين (23.2%) كحـــد أعلـــى، إلـــى (8.7%) كحد أدنى.

2/ تعتبر صادراتنا من الحبوب الزيتية لدول المنطقة الحرة الثلاثية في مجملهـــا لـــدول مصر وليبيا، بعض دول أفريقيا أخرى مثل: أرتيريا، سيشل، مدغشقر، سويزلاند.

3/ بلغ الوسط الحسابي (39,2) مليون دولار، الانحراف المعياري (12.2) مليون دولار، بينما سجلت أعلى قيمة (52,1) مليون دولار كانت في العام 2010م، أدنى قيمة بلغت (20,3) مليون دولار في العام 2011م.

الفصل السادس

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

6-1 توصيف نموذج الدراسة

6-2 فحص وتقدير النموذج القياسي

6-3 تقييم نموذج الدراسة.

6-4 مناقشة فرضيات الدراسة.

الفصل السادس

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التي تم الوصـــول إليها من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائيا" وايجـــاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي. حيث يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل على عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك مـــن خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نمـــاذج انحـــدار السلاســـل الزمنيـــة المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملهـــا) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بـــين المتغيـــرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (ARDL). أما المبحـــث الثاني يعرض الباحث اهم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراســـة وذلك بهدف قياس محددات القدرة التنافسية لصادرات السودان في أسواق دولا لمنطقـــة الحـــرة الثلاثية الفترة (1987-2016) م.

6-1 توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنهـــا بدالـــة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراســـات التطبيقيـــة، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراســـة ظاهرة اقتصادية معينة، وهى تعنى التعبير عن الظاهرة في صـــياغ رياضـــي وذلـــك لعكـــس

العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهى تشتمل على الخطوات التالية:-

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

أولاً تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهى:-

1/ مصادر النظرية الاقتصادية.

2/ المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة.

3/ المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في:

*** المتغيرات التابعة: هي المتغيرات التي تتأثر بالتغير في المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية.**

وفى نموذج الدراسة تعتبر الصادرات هي المتغير التابع: قيمة أو كمية صادرات بلد (دولة) ما إلى بلد آخر أو (دولة) وتقاس الصادرات بالقيمة بآلاف الدولارات والكمية حسب وحدة الوزن الخاصة بكل سلعة مصدرة.

*** المتغيرات المستقلة:**

متغيرات مستقلة (المتغيرات الخارجية): وهي المتغير أو المتغيرات التي يختارها الدارس ويعالجها بطريقة معينة ليحدد أثرها على متغير آخر.

1. كمية الإنتاج من الحبوب الزيتية (Q)

يعرف الإنتاج بأنه عبارة عن كمية ما أنتج في السودان من الحبوب الزيتيـــة (السمســـم، الفول السوداني، زهرة الشمس) خلال فترة زمنية محددة عادة يقاس الإنتاج سنوياً اعتماداً على إنتاج عدد من الولايات، كميات الإنتاج الكلى تحسب بالطن.

2. المساحات المزروعة من الحبوب الزيتية:

ويقصد بها كل الأراضي التي تمت زراعتها بمحاصيل الحبوب الزيتية (السمسم، الفـــول السوداني، زهرة الشمس) داخل المشاريع الزراعية في ولايات السودان المختلفة وتقاس بالألف الأفدنة سنوياً وتتأثر بعدة عوامل أهمها العوامل الطبيعية كالخصوبة والمناخ المناسب للمحصول وعوامل أخرى كوسائل مكافحة الآفات.

3. سعر الصرف:

وهو السعر الذى على أساسه تجرى عملية تبادل عملة معينة بعملة أخـــرى. ويـــتم هـــذا التبادل إما لحظياً أو آجل ودائماً ما يعبر عن سعر الصرف في شكل معدل يعكس العلاقة بـــين العملة المحلية (الجنيه السوداني) والعملة الأجنبية وهى العملة الشائع التعامل بها عالمياً وهـــى الدولار الأمريكي.

4.معدل التضخم:

ويعبر التضخم عن الارتفاع الواضح والمستمر في المستوى العام للأسعار (فهو لا يعنى زيادة الأسعار فقط) فالتضخم هو معدل التغير النسبي للرقم القياسي لنفقة المعيشة بين فتـــرتين زمنيتين (فترة الأساس وفترة المقارنة) منسوباً إلى الرقم فترة الأساس.

5.الناتج المحلى الإجمالي:

هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهى: (1) طريقة الناتج أو القيمة المضافة، وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلى الإجمالي يساوى مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد. وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية. (2) طريقة الدخل ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلى الإجمالي يساوى مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً اليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات. (3) طريقة الإنفاق حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلى الإجمالي يساوى مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافى التعامل الخارجي ويتبع السودان الطريقة الأولى والثالثة.

6.التمويل المصرفي:

التمويل الممنوح من البنوك التجارية والبنك المركزي لتمويل كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في السودان، وفى نموذج الدراسة يمثل مبلغ التمويل الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الزراعي.

7.كمية الأمطار: تعرف كمية الأمطار بأنها موسمية وتقدر بالملم.

8.الطلب المحلى للحبوب الزيتية:

هو عبارة عن الكميات المختلفة التي يرغب ويستطيع المستهلكون شراءها من سلعة معينة مقابل كل سعر محدد خلال فترة زمنية محددة".

9.درجة الانفتاح الاقتصادي:

يشير إلى من الناحتين التجارية والمالية إلى حرية حركـــة الســـلع والخـــدمات ورؤوس الأموال المادية والمالية، ومن هنا ينتظر أن تنطوي عملية التحرير على عوامل خارجية إيجابية يمكن أن تدفع بعجلة التنمية مثل الحصول على التكنلوجيا الجديدة لاكتساب المعرفة والمهـــارات الإدارية وإرساء المؤسسات والإسهام في إجمالي إنتاجية العوامل وتوسيع نطاق الأدوات المالية. ومن بين تعاريف الانفتاح فأن التعريف الأساسي والأكثر تداولاً يتمثل في: فتح الحساب الجاري لميزان الدفوعات ويعنى ذلك إزالة كافة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التنقـــل الحـــر للسلع والخدمات.

ثانياً: الشكل الرياضي للنموذج:-

اتبع الباحث المنهج الاقتصادي القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيـــرات المســـتقلة والمتغير التابع معبراً عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فأن النظرية الاقتصادية لأتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأســـلوب التجريـــب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشـــكل الرياضـــي الـــذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وبـــذلك تصـــبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديرها على النحو التالي. :-

$$TRIXP = \beta_0 + B_1 area + \beta_2.DD + \beta_3 EXCH + \beta_4 FN + \beta_5 GDP + \beta_6 INF + \beta_7 0P + \beta_8 Q + \beta_9 RAIN + ui \quad (1)$$

$$\beta_0 , \beta_1, , \ \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \ \beta_6, \beta_7 , \beta_8 , \beta_9 > 0$$

$$\beta_2, , \ \beta_6, 0 < 0$$

حيث:

TRIXP: الصادرات

AREA: المساحة المزروعة

DD: الطلب المحلى

EXCH: سعر الصرف.

FN: التمويل المصرفي

GDP: الناتج المحلى الإجمالي

INF: معدل التضخم

OP: الانفتاح الاقتصادي.

Q: الإنتاج المحلى

RAIN: الأمطار

β 0: الحد الثابت في النموذج

معاملات الانحدار

β_0 , β_1, , β_2, β_3, β_4, β_5, β_6, β_7 , β_8 , β_9

ui: حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثاً: الإشارات المسبقة للمعالم

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي:-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون موجبة (β0) حيث يمثل قيمة الصادرات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل المساحة المزروعة (β1) موجبة وذلك لوجـــود علاقـــة طردية بين المساحة المزروعة وحجم الصادرات .

– يتوقع إن تكون إشارة معامل الطلب المحلى (β2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب المحلى وحجم الصادرات

– يتوقع إن تكون إشارة معامل سعر الصرف (β3) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات.

– يتوقع إن تكون إشارة التمويل المصرفي (β4) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي وحجم الصادرات.

– يتوقع إن تكون إشارة الناتج المحلى الإجمالي (β5) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالي وحجم الصادرات.

– يتوقع إن تكون إشارة التضخم (β6) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الصادرات.

– يتوقع إن تكون إشارة معامل درجة الانفتاح (β7) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح وحجم الصادرات. – يتوقع إن تكون إشارة الإنتاج المحلى (β8) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الإنتاج وحجم الصادرات.

– يتوقع إن تكون إشارة معامل الأمطار (β9) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين درجة الأمطار وحجم الصادرات.

رابعاً: بيانات الدراسة

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج، ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة نسبيا" (1987–2016) م حتى تعكس نتائج واقعية ولضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة وتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان.

خامساً: طرق اختبار بيانات النموذج

(1) اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية [1](اختبارات جذر الوحدة)

تستخدم اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطا" أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنه إذا تحققت الشروط التالية:

1/ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2/ ثبات التباين عبر الزمن.

3/ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا" على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذى يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدام ها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979).
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع، (Augmented Dickey-Fuller 1981).
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس- بيرون (Phillips and Perron , 1988)

(1) د .طارق محمد الرشيد، أ. سامية حسن محمود، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي،

وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخدام ا" في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) من خلال إجراء نموذج الانحدار الذاتي الموسع الذى يحتوى على عدد مناسب من حدود الإبطاء للسلسلة الزمنية .

ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ((p=1.

(2)/ اختبارات التكامل المشترك

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذى يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005، ص670) ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة

وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسله زمنية على حدا وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا" ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو اكثر إذا اشتركاً بالاتجاه نفسه أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل.

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشـــترك ومـــن أشهر هذه الطرق:

- طريقة إنجل – جرانجر (Engle-granger).
- طريقة (Johanson).
- اختبار الحدود

ويعتبر اختبار كل من جوهانسون واختبار الحدود من أهم الاختبارات المســـتخدمة فـــي اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن استخدام ها والاعتماد على نتائجها في كل من النماذج البسيطة والمتعددة.

(2) طرق تقدير النموذج

تم الاعتماد في تقدير النموذج على منهجية (ARDL) والتي تعتبر من أحـــدث الطـــرق القياسية والتي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار في كل من الأجل القصـــير والأجـــل الطويل، وتمتاز منهجية ARDL بالعديد من المزايا من أهمها:

1/ حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى مـــن الاستقرار مثل I(0) وI(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0)، وليس أي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)) أو رتبة أعلي.

2/ نستطيع من خلال منهجيةARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

سادسا: البرامج المستخدمة في تحليل بيانات النموذج:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على برنامج التحليل الإحصائي والقياسي (Eviews10)، ويعتبر برنامج Eviews من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل الاقتصادي وهو عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية. وتم تطويرها أصلاً في أجهزة الحاسب الكبيرة التي تحتوي علي برمجيات معالجة السلاسل الزمنية، والأجهزة الحالية جاءت من معالجة السلاسل الزمنية الجزئي وقد ظهرت أول نسخة من هذا البرنامج عام 1981م وعلى الرغم من أن برنامج Eviews تم تطويره بواسطة الاقتصاديين وأن معظم تطبيقاته في الاقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقات الإنحدار، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات وكذلك يعتبر من البرامج المفيدة في التحليل المالي وتحليل التكلفة.

سابعاً: الأساليب المستخدمة في تقييم نموذج الدراسة

بعد اختيار الأسلوب الأمثل في تقدير معالم النموذج ينبغي على الدراسة تقييم النتائج بناء على ثلاثة معايير وهى:

(أ) النظرية الاقتصادية:

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير ، وتشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

(ب) تقييم النموذج طبقا" لمصادر النظرية الإحصائية:

يأتي دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقا" لما تقرره النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية تحديد ما يلى:

– التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

– استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث أنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).

– مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث استخدام كل من اختبار (T , F).

(ج) تقييم التقديرات تطبيقا" المعايير القياسية

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما أنها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها، ووفقاً لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من مشاكل القياس التي تحد من تطبيق أحد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد والارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين وذلك على النحو التالي:

1/ مشكلة الارتباط الخطى المتعدد:

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى وعليه فأنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة. ويرى هيري وديلون أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يزيد عن 80% فإن ذلك يعتبر دليلا" على وجود تعدد في المعاملات الخطية، ونخلص من ذلك أن وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متغير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزة. لهذا فأن الدراسة تعمل على التأكد من عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات التفسيرية في النموذج موضع الدراسة من خلال تقدير مصفوفة الارتباطات.

2/ **مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:**

ويشير الارتباط الذاتي للبواقي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي (أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفى هذه الحالة تكون قيمه معامل الارتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر. ووجود مشكلة الارتباط الذاتي يخل بأحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى وهى تعنى أن خطا ما حادث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدى إلى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة. أي يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدى إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية. وللكشف عن هذه المشكلة سوف تعتمد الدراسة على اختبار ديربن – واتسون (D-W) حيث تشير قيمة الاختبار مايلى: إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (2) فإن معامل الارتباط الآتي يساوى الصفر وبالتالي ينعدم الارتباط الذاتي للبواقي.

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (4) فأن معامل الارتباط الآتي يكـــون (–1) وبالتـــالي يوجد ارتباط ذاتي سالب.

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوى الصفر فأن معامل الارتباط الآتي يساوى (+1) وبالتالي يكون هناك ارتباط ذاتي موجب.

3/ مشكلة اختلاف التباين

في تحليل الانحدار يتضح أن التباين للمتغير العشوائي مساوي لقيمة ثابتـــة أي أن هنـــاك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوى التباين قيمة ثابتة وعليه نحصل على قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فأن المقدرات على الرغم من أنها تحتفظ بالخاصية الخطيـــة وعدم التحيز إلا أنها سوف تفتقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً. وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يـــتم الاعتمـــاد على اختبار (Breusch-pagan codfrey) للكشف عن هذه المشكلة.

6–2 –فحص وتقدير النموذج القياسي

يتناول هذا المبحث على نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياســـية للدراسة حيث يحتوى على كل من التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيـــرات لعكـــس تطـــورات متغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة موضع القياس، ثم اختبارات جذور الوحدة (ديكي فـــوللر الموسع (ADF) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة، وكذلك اختبـــارات التكامـــل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج. وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة (1987–2016)م.

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) وذلك على النحو التالي

جدول رقم (6/2/1)

نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	P.value	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	قيمة الاختبار ADF
1/الصادرات	0.994	0.925	0.0000	−11.95
2/المساحة المزروعة	0.163	−2.35	0.0000	−12.96
3/ الطلب المحلى	0.343	−1.86	0.0005	−3.96
4/ سعر الصرف	0.995	−0.978	0.013	−3.55
5/ التمويل المصرفي	0.0000	−3.83	−	−
6/ الناتج المحلى الإجمالي	0.995	−0.992	0.0000	−4.63
7/ معدل التضخم	0.676	−1.16	0.0000	−7.28
8/ درجة الانفتاح	0.117	−2.54	0.0000	−5.51
9/ الإنتاج	0.803	−0.800	0.0000	−9.93
10/ الأمطار	0.466	−1.60	0.0000	−6.62

المصدر: إعداد الباحثه باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول رقم **(6/2/1)** واعتماداً على اختبار ديكي− فولر الموسع بوجود ثابت فقط أن متغير (التمويل المصرفي) ساكن في مستواه عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعنى أن هذا المتغير متكامل من الدرجة (صفر) بينما نجد أن متغيرات (الصادرات، المساحة المزروعة، الطلب المحلى، سعر الصرف، الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي، الإنتاج، الأمطار) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة اجراء اختبارات

جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ثانياً- نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة خلال الفترة (1987-2016) م

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في التكامل ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار (الحدود للتكامل المشترك) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الخطوات التالية:

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL يستلزم القيام بأربعة إجراءات:

الإجراء الأول:

يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM) وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد، ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام كل من:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي .Final prediction Error (FPE;1969)
- معيار معلومات أكياكي Akaike (AIC;1973)
- معيار معلومات شوارتز Schwarz (SC;1978)
- معيار معلومات حنان وكوين Hannan and Quinn(H-Q;1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه.

الإجراء الثاني:

يتمثل في تقدير نموذج VECMبواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولتحديد النموذج الملائم، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء T غير معنوية.

الإجراء الثالث:

يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطئ لفترة واحدة بواسطة اختبار **Bounds Test** وإحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري.

الإجراء الرابع:

يتمثل في مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطئة لفترة واحدة بقيمة F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran) ونظرا" لان اختبار F له توزيع غير معياري فأن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية (أو مستواها) بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر((I(0))، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد ((I(1)) ويكون القرار على النحو التالي:

1/ عندما تكون إحصائية F اكبر من الحد الأعلى نرفض فرض العدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

2/ عندما تكون إحصائية F أقل من الحد الأدنى نقبل فرض العدم (ومعنى ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

3/ أما إذا وقعت إحصائية F بين الحد الأعلى والحد الأدنى يكون الاختبار غير حاسم.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنماذج الدراسة خلال الفترة (2016/1987) م.

جدول رقم (6/2/2)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1987-2016) م

F-statistic	K	Value
910.19	9	
Bound11	Bound10	Significance
3	2.08	10%
3.38	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%
4.15	3.06	1%

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.Views10 2018

ويتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها (910.19) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدولcritical value Bounds والبالغة (3.38) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (الصادرات).

ثالثا" نتائج تقدير نماذج الدراسة:

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار واختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج المقترح بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغاريتمي وذلك للحصول على مرونات طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيرا على المتغير التابع، وقد تم تقدير النموذج بشكل مبدئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، إلا أن النتائج أشارت لعدم دقة التقدير وبذلك تكون نتائج طريقة المربعات الصغرى مضللة إلى حد كبير فيما لو تم الاعتماد على نتائجها في ظل وجود المشاكل القياسية التي ظهرت في التشخيص المبدئي.

وبناء على ذلك تم استبعاد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم اللجـــوء إلى طريقة ARDL وهى إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأســـران (2001)، وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليـــل الانحـــدار باســـتخدام البرنـــامج الإحصائي E-views10، وذلك على النحو التالي:

والجدول (3/2/6) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (6/2/3)

نتائج تقدير نموذج محددات القدرة التنافسية للصادرات خلال الفترة (1987–2016)–في المدى الطويل

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	42.09699	2.646658	111.4164	C
0.0000	-73.4884	0.037975	-2.79073	LOG(TRIXP(-1))*
0.0000	33.8581	0.31918	10.8068	LOG(AREA(-1))
0.0000	-27.2378	0.027373	-0.74559	LOG(DD(-1))
0.0000	18.81865	0.065864	1.239463	LOG(EXCH)**
0.0017	7.45876	6.81E-05	0.00051	FN(-1)
0.0001	16.59097	1.94E-06	0.323	GDP(-1)
0.0028	-6.54616	0.004069	-0.02663	INF(-1)
0.0002	12.87099	0.006908	0.088917	OP(-1)
0.0001	16.86794	0.00032	0.005403	Q(-1)
0.0001	16.50872	6.12E-05	0.00101	RAIN(-1)

R-squared=0.99
Adjusted R-squared= 0.99
F-statistic= 544.8
Prob (F-statistic)= 0.000

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطاء وهى أن مشاهدات حد الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومتماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلى نتائج تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ:

(1) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.132) وهى قيمة أكبر من 5%.

جدول رقم (6/2/4)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	**6.544**	**Prob. F(2,2)**	**0.132**
Obs*R-squared	**21.68**	**Prob. Chi-Square(10)**	**0.095**

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

2/ نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار **(0.965)** وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

جدول رقم (6/2/5)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

F-statistic	0.313001	Prob. F(20,4)	0.965
Obs*R-squared	15.25343	Prob. Chi-Square(20)	0.7617
Scaled explained SS	0.413103	Prob. Chi-Square(20)	1

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتـــائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (2.457) بقيمة احتمالية (0.292) وهى أكبر مـــن مســـتوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم (6/2/1)

اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ

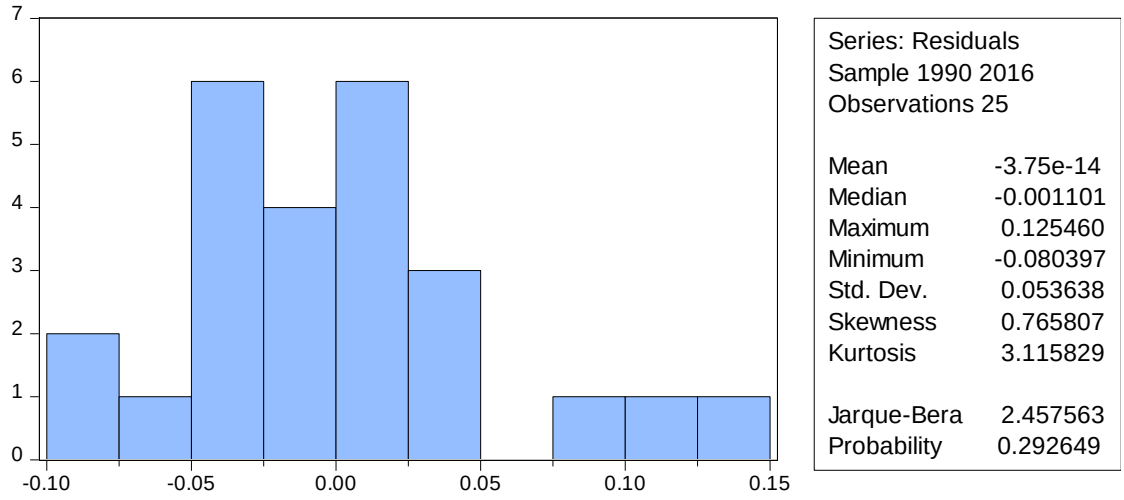

4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطى متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطى وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج الحساب الجاري موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6/2/6)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة

Centered	Uncentered	Coefficient	المتغيرات
VIF	VIF	Variance	Variable
2.950587	35.78262	0.000273	LOG(TRIXP(-1))
11.30981	6146.884	0.053329	LOG(AREA)
3.859534	31.0676	0.000362	LOG(DD)
21.51259	21.59641	0.004338	LOG(EXCH)
172.6519	219.1286	6.38E-09	FN
2043.071	2984.237	3.92E-11	GDP
20.31075	40.31011	7.95E-06	INF
27.58394	86.74823	0.000127	OP
17.35854	71.43444	3.54E-08	Q

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

وتشير النتائج في الجدول رقم (6/2/6) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة.

5/ اختبار استقرار النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدي الطويل يتم بواسطة اختبار مربـــع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares(CUSUM)، وفي النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأعلى والأدنـــى عنـــد مســـتوي معنوية 0.05 كما في الشكل التالي.

شكل رقم (6/2/2)

اختبار مربع الخطأ التراكمي(CUSUM) لنموذج الحساب الجارى

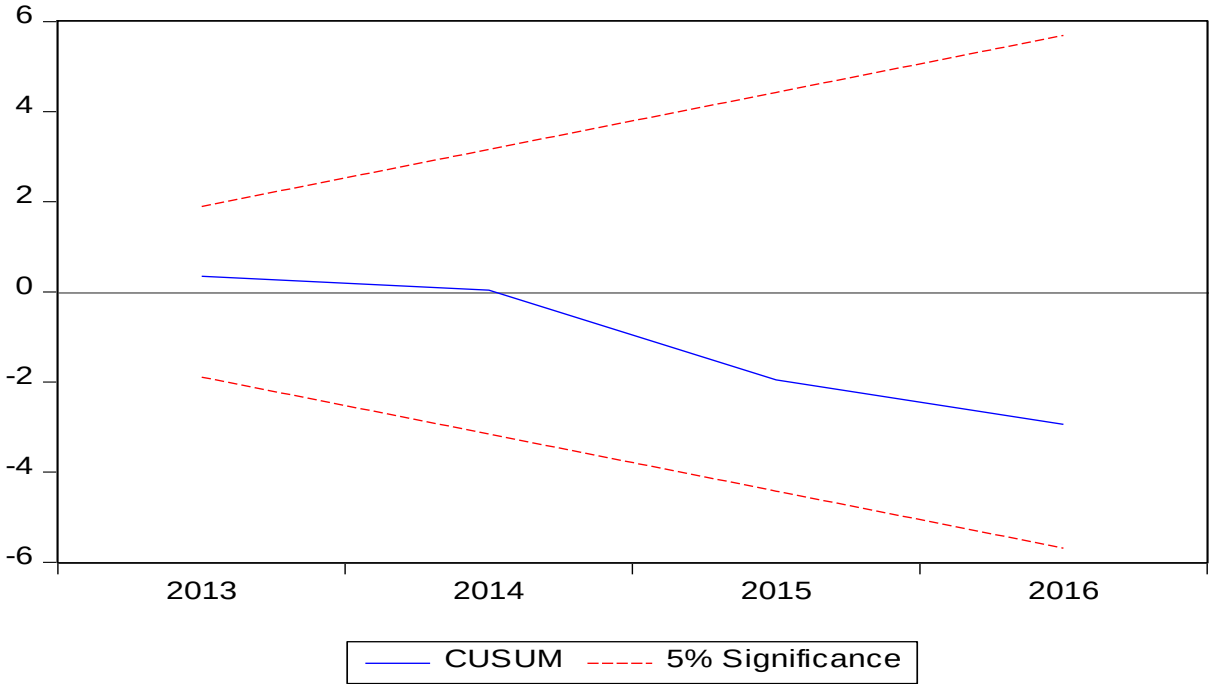

المصدر: اعداد الباحثة من مخرجات برنامج EViews 10

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النمـــوذج فـــي عمليـــة الاستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف. لذلك نخلص إلي النتائج التالية:

6-3 تقييم نموذج الدراسة

أولا": نتائج تقدير نموذج محددات القدرة التنافسية للصادرات في الأجل الطويل

(1)/التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج:

يتضح من الجدول رقم **(3/2/6)** إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

* قيمة الثابت بلغت (111.4) وهى قيمة موجبة وهى تمثل حجم الصادرات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

* قيمة معامل متغير المساحة المزروعة بلغت (10.8) وهذه القيمة وتدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات في المساحة المزروعة وحجم الصادرات.

* قيمة معامل متغير الطلب المحلى بلغت (0.74559-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب المحلى وحجم الصادرات، وعليه فان زيادة الطلب المحلى بنسبة 10% يعمل على انخفاض الصادرات بنسبة (7.4)%.

* قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت (1.239463) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات وعلية فأن زيادة سعر الصرف بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (1.2)%.

* قيمة معامل متغير التمويل المصرفي (0.00051) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي وحجم الصادرات وعليه فان زيادة حجم التمويل المصرفي بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (0.005)%.

* قيمة معامل متغير الناتج المحلى الإجمالي بلغت (0.323) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالي وحجم الصادرات وعلية فأن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (0.032)%.

* قيمة معامل متغير التضخم بلغت (0.02663-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الصادرات وعليه فان زيادة معدل التضخم بنسبة 10% يعمل على انخفاض الصادرات بنسبة (0.002)%.

* قيمة معامل متغير درجة الانفتاح الاقتصادي بلغت (0.088917) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم الصادرات وعليه فان زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (0.088)%.

* قيمة معامل متغير الإنتاج بلغت (0.005403) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإنتاج المحلى وحجم الصادرات وعليه فان زيادة الإنتاج بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (0.05)%.

* قيمة معامل متغير الأمطار بلغت (0.00101) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الأمطار وحجم الصادرات وعليه فان زيادة الأمطار بنسبة 10% يعمل على زيادة الصادرات بنسبة (0.01)%.

(2)/ تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:-

أ- معنوية المعالم المقدرة:-

يتضح من الجدول (57-6) جميع المتغيرات المستقلة جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%.

ب- معنوية النموذج:-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F. Statistic) حيث بلغت قيم F (544.19) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ج- جودة توفيق المعادلة:-

يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (99) % من التباين في المتغير التابع (صادرات الحبوب الزيتية) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (1%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثانياً: نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج قياس محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن ويشترط لتحقيق ذلك ان تكون السلاسل مستقرة وتتصف بصفة التكامل المشترك وهذا ما تم التحقق منه مسبقاً. وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويل وقصير الأجل بتقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (6/3/7)

نتائج تقدير نموذج محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية خلال الفترة (1987-2016)-في المدى القصير

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	36.75534	0.028492	1.047227	DLOG(TRIXP(-1))
0.0000	28.64454	0.017057	0.488589	DLOG(TRIXP(-2))
0.0000	19.1756	0.23093	4.42822	DLOG(AREA)
0.0000	-24.4781	0.019027	-0.46575	DLOG(DD)
0.0009	8.81081	7.99E-05	0.0007	D(FN)
0.0009	8.829085	6.26E-06	5.53E-05	D(GDP)
0.0051	5.573692	0.002819	0.015715	D(INF)
0.0003	12.03537	0.011289	0.135872	D(OP)
0.0004	11.05368	0.000188	0.002079	D(Q)
0.0001	15.56597	3.94E-05	0.000613	D(RAIN)
0.0000	-187.196	0.014908	-2.79073	CointEq(-1)*
				99R-squared=0.
				99Adjusted R-squared= 0.

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

1/ التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ:

يتضح من الجدول رقم **(6/3/1)** إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية. وذلك على النحو التالي:

قيمة معامل متغير الصادرات في الفترة السابقة بلغت **(1.047227)** وهذه القيمة وتدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات في حجم الصادرات في السنة السابقة وحجم الصادرات في الفترة الحالية في الأجل القصير وعليه فان زيادة الصادرات في السنة السابقة بنسبة (10)% يؤدى إلى زيادة الصادرات في الفترة الحالية بنسبة (0.104)%.

قيمة معامل متغير المساحة المزروعة بلغت (4.42822) وهى قيمة موجبة وتدل علـــى وجود علاقة طردية بين المساحة المزروعة والصادرات، في الأجل القصير وعليه فان زيـــادة المساحة المزروعة بنسبة 10% يعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.442)%.

قيمة معامل متغير الطلب المحلى بلغت **(0.46575-)** وهى قيمة سالبة وتدل على وجـــود علاقة عكسية بين معدل حجم الطلب المحلى والصادرات وعليه فان زيادة الطلب المحلى بنسبة 10% يعمل على انخفاض حجم الصادرات بنسبة (0.465)%.

قيمة معامل متغير التمويل المصرفي (0.0007) وتدل هذه القيمة الموجبة علـــى وجـــود علاقة طردية بين التمويل المصرفي وحجم الصادرات في الأجل القصير وعليه فان زيادة حجم التمويل بنسبة 10% يعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.007)%.

قيمة معامل متغير التضخم بلغت (0.015715) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الصادرات.

قيمة معامل متغير التمويل المصرفي (0.0007) وتدل هذه القيمة الموجبة علـــى وجـــود علاقة طردية بين التمويل المصرفي وحجم الصادرات في الأجل القصير وعليه فان زيادة حجم التمويل بنسبة 10% يعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.007)%.

قيمة معامل متغير درجة الانفتاح الاقتصادي (0.135872) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم الصادرات في الأجل القصير وعليـــه فان زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 10% يعمل على زيادة حجـــم الصـــادرات بنســـبة (0.135)%.

قيمة معامل متغير الإنتاج (0.002079) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجـــود علاقـــة طردية بين الإنتاج وحجم الصادرات في الأجل القصير وعليه فإن زيادة حجم الإنتـــاج بنســـبة 10% يعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.002)%.

قيمة معامل متغير الأمطار (0.000613) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجـــود علاقـــة طردية بين الأمطار وحجم الصادرات في الأجل القصير وعليه فإن زيادة حجم الأمطار بنســـبة 10% يعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.006)%.

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب أن يحمل إشارة سالبة كما يجب ان يكون معنوياً) (2.79073-) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المـــدى الطويـــل يـــتم تصحيحه بعد سنتين وثمانية أشهر للوصول إلى التوازن (2,8%).

2/ تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:-

أ- معنوية المعالم المقدرة:-

يتضح من الجدول (58-6) جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%. وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية في الأجل القصير:

- المساحة المزروعة
- الطلب المحلى.
- التمويل المصرفي.
- الناتج المحلى الإجمالي.
- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- الإنتاج المحلى.

- الأمطار.

- معدل التضخم.

ب- جودة توفيق المعادلة:-

يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (99) % من التباين في المتغير التابع (الصادرات) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (1%) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف علي مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن فعل الإنسان. إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي جرت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً.

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الجدول التالي:

شكل رقم (6/3/1)

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

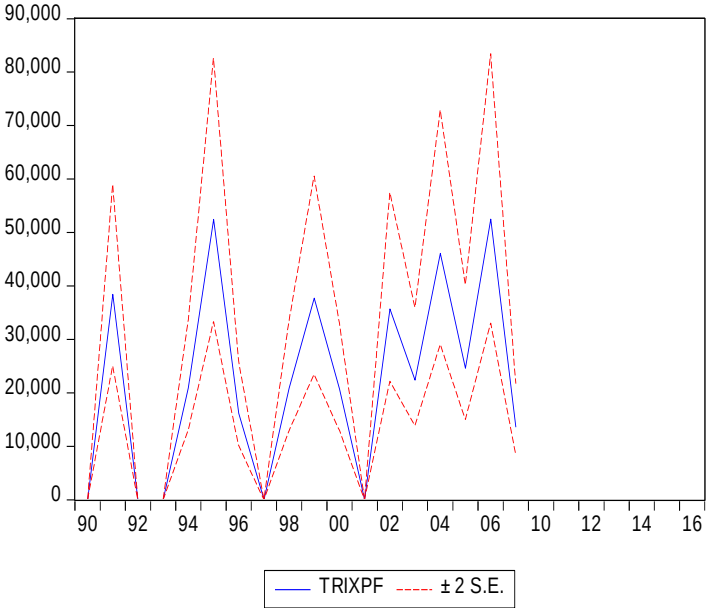

Forecast: TRIXPF	
Actual: TRIXP	
Forecast sample: 1987 2016	
Adjusted sample: 1990 2016	
Included observations: 25	
Root Mean Squared Error	3246.173
Mean Absolute Error	2215.752
Mean Abs. Percent Error	8.577854
Theil Inequality Coefficient	0.056410
Bias Proportion	0.002050
Variance Proportion	0.031583
Covariance Proportion	0.966367
Theil U2 Coefficient	0.127358
Symmetric MAPE	8.586671

– ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.05) وهى قيمة تقترب من الصفر، وعليه يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ.

4-6 مناقشة فرضيات الدراسة:

اشتملت الدراسة على فرضية رئيسية توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمحددات القدرة التنافسية والصادرات، وفرضيات فرعية وفيما يلي سنعرض تلك الفرضيات مع النتائج التي تثبت أو تنفي صحتها على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف وصادرات الحبوب الزيتية.

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وصادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل سعر الصرف والتي بلغت (1.239)، وهى قيم موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل سعر الصرف والتي بلغت (18.818)، بمستوى دلالة (0.0000) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التضخم وصادرات الحبوب الزيتية.

أثبتت نتائج الدراسة صحة وجود علاقة عكسية بين التضخم صادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل التضخم والتي بلغت (0.026-)، وهى قيمة سالبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت صحة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التضخم والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل التضخم(6.54-)، بمستوى دلالة (0.0028) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين الطلب المحلى وصـــادرات الحبـــوب الزيتية.

أثبتت نتائج الدراسة صحة وجود علاقة عكسية بين الطلب المحلـــى للحبـــوب الزيتيـــة والصادرات، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل الطلب المحلى والتي بلغت (0.745−)، وهى قيمة سالبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت صحة وجود أثر ذو دلالة إحصـــائية بين الطلب المحلى والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامـــل الطلـــب المحلى (27.23-) بمستوى دلالة (0.0000)، وهى اقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بـــين كميـــة الإنتـــاج وصادرات الحبوب الزيتية

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين كمية الإنتاج وصادرات الحبوب الزيتيـــة، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل كمية الإنتاج والتي بلغت (0.005)، وهى قيم موجبة، وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كميـــة الإنتـــاج والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل كمية الإنتـــاج والتـــي بلغـــت (16.86794)، بمستوى دلالة (0.0001) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة طردية ذات دلالـــة معنويـــة بـــين المســـاحات المزروعة وصادرات الحبوب الزيتية.

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين المساحات المزروعة وصادرات الحبـــوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل المساحات المزروعة والتي بلغت (10.806)، وهى قيمة موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المساحات المزروعة والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصـــائية t-Statistic لمعامـــل

المساحات المزروعة والتي بلغت (0.319)، بمستوى دلالة (0.0000) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية السادسة: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التمويل المصرفي وصادرات الحبوب الزيتية:

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي وصادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل التمويل المصرفي والتي بلغت للتمويل المصرفي (0.00051)، وهى قيم موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل التمويل المصرفي والتي بلغت (6.81)، بمستوى دلالة (0.0017) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية السابعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وصادرات الحبوب الزيتية.

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وصادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل درجة الانفتاح الاقتصادي والتي بلغت لدرجة الانفتاح الاقتصادي (0.0889)، وهى قيم موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً اثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل درجة الانفتاح والتي بلغت (12.87099)، بمستوى دلالة (0.0002) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية الثامنة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلى الإجمالي وصادرات الحبوب الزيتية.

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالي وصادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة وإشارة معامل الناتج المحلى الإجمالي والتي بلغت للناتج المحلى الإجمالي (0.323)، وهى قيم موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً اثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالي والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل الناتج المحلى الإجمالي والتي بلغت (1.94)، بمستوى دلالة (0.0001) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفرضية الفرعية التاسعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كمية الأمطار وصادرات الحبوب الزيتية

أثبتت الدراسة صحة وجود علاقة طردية بين كمية الأمطار وصادرات الحبوب الزيتية، وذلك من خلال قيمة واشارة معامل كمية الامطار والتي بلغت (0.001) وهى قيم موجبة، و تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كمية الأمطار والصادرات، وذلك من خلال قيمة إحصائية t-Statistic لمعامل كمية الأمطار والتي بلغت (6.12) بمستوى دلالة (0.0001) وهى أقل من مستوى دلالة 5%.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7-1 النتائج.

7-2 التوصيات.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر لأهم محددات القدرة التنافسية على صـــادرات الحبـــوب الزيتية في السودان خلال الفترة (1987–2016) م، وبناءً على ذلك تم التوصل إلى مجموعـــة من النتائج والتوصيات، والتي سنعرضها فيما يلي :

(7–1) النتائج:

أثبتت نتائج التحليل الآتي:

1/ أن متغيرات النموذج (الصادرات، المساحة المزروعة، الطلب المحلى، سعر الصرف، الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي، الإنتـــاج، الأمطـــار) غيـــر ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيـــرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى، وهذا يعنى أن السلاســـل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولـــى I(1). بينمـــا نجـــد أن متغيـــر (التمويـــل المصرفي) ساكن في مستواه، مما يعنى أن هذا المتغير متكامل من الدرجة (صفر).

2/ وجود تكامل مشترك وهنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (الصادرات).

3/ من نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج قياس محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية في الاجل القصير أن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفـــق مـــع النظريـــة الاقتصادية والدراسات التطبيقية.

4/ أظهرت نتائج التقدير أن محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية في الأجل القصير هي (المساحة المزروعة، الطلب المحلى، التمويل المصرفي، الناتج المحلى الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، كمية الأمطار، معدل التضخم، كمية الإنتاج).

5/ أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدام ه في التنبؤ.

6/ يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (99%) من التباين في المتغير التابع (صادرات الحبوب الزيتية) يتم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة في النموذج، بينما (1%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

7/ أهم محددات القدرة التنافسية لصادرات الحبوب الزيتية في الأجل الطويل هي (سعر الصرف، المساحة المزروعة، الطلب المحلى، التمويل المصرفي، الناتج المحلى الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، كمية الأمطار، معدل التضخم، كمية الإنتاج).

8/ وجود آلية لتصحيح الخطأ للنموذج المقدر.

9/ القوة التفسيرية للنموذج عالية تدل على جودة توفيق النموذج ومقدرة للتنبؤ.

10/ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بعد سنتين وثمانية أشهر للوصول إلى التوازن.

(2-7) التوصيات:

بناءً على النتائج أوصت الدراسة بما يلى:

1/ العمل على خفض معدلات التضخم بنسبة 10%، يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات وذلك عبر السياسات الاقتصادية الملائمة.

2/ العلاقة الطردية بين سعر الصرف والصادرات يمكن الاستفادة منها في استيراد المدخلات الزراعية (تقاوى، تكنلوجيا. ... وخلافه) للمساهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات.

3/ العمل على زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 10% يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات، وذلك باتخاذ السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة.

4/ زيادة الطلب المحلى لكمية الإنتاج من الحبوب الزيتية بنسبة 10% يؤدى إلى انخفاض حجم الصادرات.

5/ تبنى سياسات اقتصادية مفتوحة تشجع علي التجارة والاستثمار خاصة مع الدول العربية الشقيقة والأفريقية.

6/ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (مساحة ، أمطار. ....إلخ) لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

7/ زيادة حجم التمويل المصرفي بنسبة 10% في حجم المساحات المزروعة من محاصيل الحبوب الزيتية يؤدى غلى زيادة الإنتاج.

8/ إمكانية استخدام محددات نموذج الدراسة كمحددات لدراسة صادرات السودان غير البترولية.

9/ إتباع سياسات اقتصادية تسهم في تحسين قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

10/ زيادة تنافسية السلع عن طريق تخفيض تكاليف التسويق و تشجيع الاستثمار في إنتاج مواد التغليف والتعبئة محلياً، تخفيض الجمارك علي الشاحنات المتخصصة في النقل المبرد والسائب. وذلك لمنافسة المنتج المحلى في الأسواق الاقليمية والدولية.

11/ مراجعة سياسات التجارة الخارجية، وتشجيع القطاع الزراعي والصناعي للتوجه نحو الصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل والإنتاج لدعم الصادرات وترشيد الواردات.

12/ رفع القدرة التنافسية للمنتجين والمصدرين للنفاذ للأسواق الخارجية.

13/ تعظيم الاستفادة من القروض والمنح التي تقدمها المنظمات الإقليمية والدولية.

14/ الاستفادة من تجارب الدول السابقة وخاصة الدول النامية.

15/ إصلاح نظم وقوانين حيازة الأرض و إجراء بحوث ودراسات لتحديد مساحة وتصاديق الحيازات تحت النظم الزراعية المختلفة.

16/ تنمية البنيات اللازمة لإجراء التجارب الحقلية تحت ظروف المزارعين وترويج التقانات المطورة في المجال النباتي والحيواني.

دراسات مقترحة:

1. دراسة عن تقييم السياسات الكلية والبحث عن المعوقات التي حالت دون النهوض بالقطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، رغم توفر الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والهياكل المختلفة. (دراسة حالة القطاع الزراعي).

2. دراسة عن محددات القدرة التنافسية للمنتجات السودانية (الصناعات التحويلية) في الأسواق الإقليمية والدولية.

3. دراسة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان وأثرها على تنافسية الصادرات.

4. استخدام نموذج محددات القدرة التنافسية لقياس الأثر على الصادرات غير البترولية.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:

1- أحمد على قنيف- رئيس اللجنة الاستشارية العليا لإعداد برامج النفرة الخضراء-النفرة الخضراء(2007-2010) م – نوفمبر 2006م.

2- أحمد حسين جلاب – المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية (دراسة مقارنة) جامعة الكوفة -كلية الإدارة والاقتصاد -2008م.

3- الكسوني، وآخرون، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك للفترة (1974-1994)م، جامعة الملك سعود، 2002م.

4- بشير العلاق، التسويق في عصر الإنترنت والاقتصاد الرقمي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الزيتونة الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية، 2006م.

5- بابكر حامد الناير – أثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني – (ورقة بحثية) – ركائزه -شعبه المعرفة للدراسات والبحوث – الدائرة الاقتصادي – شعبة التجارة والاستثمار -2012م.

6- دويس محمد الطيب -براءة الاختراع مؤشر لقياس المؤسسات والدول (حالة الجزائر)- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية -السنة الجامعية (2005/2004) -21 جوان 2005م.

7- وديع محمد عدنان، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس 21/19 جوان 2001م.

8- طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود:

9- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ (Eviews)، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، بدون طبعة، 2010م).

10- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج (Eviews)، التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، بدون طبعة، 2010 م).

11- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج (Eviews)، مشاكل في الاقتصاد القياسي، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، بدون طبعة، 2010م).

12- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ (Eviews)، نماذج الانحدار، (الخرطوم: جي تاون، بدون طبعة، 2010م).

13- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ (Eviews)، نماذج المعادلات الآنية، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، بدون طبعة، 2010م).

14- المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيق، (الخرطوم: جي تاون، الطبعة الأولى، 2005م)..

15- محمد أحمد عوض – الإدارة الاستراتيجية (الأصول والأسس العلمية) – جامعة الإسكندرية – كلية التجارة –2001م.

16- محمد عزيز شكري – القانون الدولي العام – الاتفاقيات الدولية، المجلد الأول، 1970م.

17- محمود عبد الرازق –الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)– كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي، (2011/2010) م.

18- محمد نعمة الله جبريل – مسألة الاستراتيجية (المفاهيم – الكيفيات – النماذج)– الخرطوم –الطبعة الثانية –2013م.

19- نوير طارق (World economic forum)، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002م.

20- نبيل حسام – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة، طبعة 2001م.

21- سعد عبد الله سيد أحمد الكرم، تقييم أداء الصادرات غير البترولية في السودان خلال الفترة (2004-2014)م – 2015م.

22- 16. سليمان سيد احمد السيد- الزراعة وتحديات العولمة – سلسلة دراسات استراتيجية (11)، مركز الدراسات الاستراتيجية –الخرطوم، سنة 2012م.

23- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م.

24- على فاطن محمد صالح – الاقتصاد الرياضي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2007م

25- 19. عبد القادر محمد –الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005م.

26- عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني- رئيس قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية- جامعة القدس المفتوحة، 2012م.

27- عابده عبد الله إمام –التسويق الزراعي –جامعة الخرطوم -2001م.

28- عبدالقادر مبارك الهادي، السياسات الزراعية في السودان، الحاضر والمستقبل، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 26 أغسطس 2012م.

29- عمر محمد وجيه خربوطلى –العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية – كلية الاقتصاد –جامعة دمشق–2014م.

30- عبد الله، عادل – أسس بناء نموذج قطري نمطى لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في القاهرة، المعهد العربي للتخطيط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، 20- 22 مايو 1996م.

31- عبدالحكيم عبد ا لله النسور – الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي – جامعة تشرين- كلية الاقتصاد –2009م.

32- عبد الرحمن عبد المحمود محمد مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود للطباعة والنشر، السعودية، الرياض، 1997م.

33- رعد حسن الصرن – أساسيات التجارة الدولية (مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي)- الجزء الثاني – ص 25، 2001م.

ثالثاً: البحوث والأوراق العلمية

34- الطاهر عبد الله أحمد نور الدين، العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية (دراسة حالة السودان 1980–2005)م، دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2006م.

35- إيمان محمد عبد الله المشهداني، التنبؤ باستخدام منظومة المعادلات الآنية مع تطبيق عملي، كلية الإدارة والاقتصاد- الإحصاء، 1428هـ /2008م.

36- أيمن صالح فاضل –الاقتصاد الإداري – بدون سنه.

37- هويدا آدم الميع أحمد، أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية، دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2007م.

38- محمد عوض أحمد خلفة – تحليل النماذج القياسية لدوال العرض والطلب على سلعة السكر في السودان باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (1980-2010)- رسالة دكتوره – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – سبتمبر 2014م .

39- مزاحم محمد يحيى ومحمود حمدون عبد الله، استخدام طريقتي 2SLS,3SLS في تقدير منظومة المعادلات الآنية، الفترة (1961-2002) م، جامعة الموصل، كلية الحاسبات والرياضيات – قسم الإحصاء والمعلوماتية.

40- محمد هارون يعقوب، أثر الخصخصة على القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود في السودان (دراسة حالة مدينة النيل الأبيض) خلال الفترة (2010/1996)م، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2012م.

41- منى محمد سعيد، محددات الطلب على الكهرباء بالقطاع السكنى في السودان خلال الفترة (1984-2014)م، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(17)، 2016م.

42- نجلاء فوزى محجوب طه –أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في السودان (دراسة قياسية خلا ل الفترة 1990-2014)م- جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2016م.

43- ندى جودة حسين – التخطيط الاستراتيجى للموارد البشرية (كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية) دراسة تطبيقية على شركات الأدوية بجمهورية مصر العربية – رسالة ماجستير – كلية التجارة قسم إدارة الأعمال -2011م.

44- على إبراهيم موسى الطيب –دوال تمويل قطاع الزراعة المطري في ولاية القضـــارف السودان –نوفمبر في الفترة (1992–2013) م – رسالة دكتوراة في فلســفة الاقتصـــاد القياسى – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – نوفمبر 2014م.

45- عثمان أحمد محمد الطاهر، تقدير النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة الـــدقيق في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة من (1984–2014)م، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2014م.

46- على إبراهيم موسى –دوال تمويل قطاع الزراعة المطري في ولاية القضارف –السودان خلال الفترة (1992–2013) م رسالة دكتوراة في فلسفة الاقتصاد القياســى– جامعــة السودان للعلوم والتكنلوجيا –نوفمبر 2014م.

47- عمر محمود أوعيده–أداء الصادرات الفلسطينية واثرها على النمو الاقتصـــادي دراســة قياسية (1994–2011) م – مجلة جامعة الأزهر بغزه – سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15 –العدد 1، 2013م.

48- عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي ، ميلود زيد الخير – محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنـــوب الشـــرقي الجزائري ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 04 / ديسمبر 2013.

49- رويدا صلاح عبد ال رحيم، تقدير دالة الصادرات غير البترولية في الســـودان خـــلال الفترة (1992–2013) م، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مارس 2015م.

50- تماضر جابر البشير الحسن، التوازن العام في سوق السلع والنقود وميزان المـــدفوعات في اقتصاد السودان دراسة للفترة (1970–2010) م، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مارس 2013م.

رابعاً: التقارير:

51- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وسياسة التنمية – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الطبعة 2001م.

52- دليل دوائر الأعمال في النظام العالمي الجديد- أعيدت الطبعة منه بالتعاون مع طلال أبو غزالة وترجمة الأمم المتحدة 1999م.

53- وزارة الزراعة –الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي – إدارة الامن الغذائي – التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان (2014م/2017)م.

54- تقارير سنوية بنك السودان المركزي – أعداد مختلفة.

55- تقرير وزارة التجارة (نقطة التجارة السودانية) – 2009م.

خامساً: الدراسات:

56- دراسة عن أثر انضمام السودان لمنظمة الكوميسا – مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث – الخرطوم – مجموعة من أستاذة – مايو 2010م.

57- دراسة عن أثر التكتلات الإقليمية على الاقتصاد السوداني – وزارة التجارة–مارس 2007م.

58- دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا –وزارة التجارة – 2006م.

59- دراسة عن المنطقة الحرة الثلاثية – وزارة التجارة – أمانة الكوميسا–مايو 2015م.

60- دراسة عن الآثار المترتبة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية – وزارة التجارة – 2004م.

61- دراسة عن الاتحاد الإفريقي ومشروعاته المتعلقة بالتجارة والمنظمات الإفريقية الإقليمية- وزارة التجارة – 2014م.

62- دراسة عن صناعة الحبوب الزيتية في السودان – وزارة الصناعة –2014م.

63- موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي (بوابة إفريقيا والتعاون الدولي)المؤسسة العربية http//www.eac.int- – 23 فبراير 2017م الموافق 26 جمادى الآخر 1438هـ.

سادساً: المراجع الاجنبية

1. Avner Ben –Irer and Louis Peterman , Economics ,Values ,and organization, First published 1998.Reprinted 1999.Cambridge University Press.
2. Belayneh Kassa Anagaw and Wondaferahu Mullugeta Demissie,Determints O F Export Performance In ETHIPIA:VAR MODEL ANALSIS ,VOLUME NO2,ISSUE. National Monthly Refereed Joournal of Research in commerc & management. 2001. NO,5,ISSN 2277-1166
3. Christion GOURIEROAX , Econometrics of Qualitative Dependent Variables, Translated by Paul B. Classmen, First published 2000,Cambridge University Press.
4. Day, S. & Wensley, R. (1989). Assessing advantage: a frame work for diagnosing competitive superiority, Journal of Marketing, April, vol. 52, pp1-20.
5. Engelbert Dockner.Steffen Jorgensen. Ngo Van Long. Gerhard Sorger –Differential games in economics and management Science –pp9-35.
6. Engelbert Duchene and Others , Differential Games in Economics and Management Séance , published 2000, Cambridge University press.
7. George G. Judge, Douglas, J. Miller , Econometric Foundation , First published in 2000, Cambridge University press.

8. Gregory G.D., Lumpkin G.T. & Taylor M.L. (2005). Strategic management: creating competitive advantage, (2nd ed.). New York: McGRAW-Hill Company.
9. Hudson, R.A. (2001). The search for competitive advantage through simultaneous execution of cost leadership and differentiation strategies: an investigation into the impact of multiple strategies on the financial performance of firms in the united states auomotive component industry, (Unpublished doctoral dissertation), Nova Southeastern University, Florida: USA.
10. James Davidson, ECONOMETRIC Theory ,1999,P.P172-195.
11. James Davidson,Economtric Theory , First published 2000, Reprinted 2001, Blak Well publishers (ld 108 Cowley Road ,Oxford OX4 IJF.
12. McCarthy, E. (2008). Standing out from the competition, Journal Of Financial Planning, vol. 21, Issue 4, P 26.
13. Nicola Acocella , The foundation of Economic policy ,Values and Technigues , translated from Italian by Bendan Jones 1998, Reprinted 2000 , Cambridge University press.
14. OCDE: Organisation de Coopération et Développement Economique Donald G. McFetridge, Idem, P9.
15. Pall A. SAMUELSON, WILLAM D.NORDHAUS, MACROECONOMICS, AVERSION OF ECONMICS ,Thirteenth Edition ,1989 pp.73-87.
16. Pearce, J.A. II & Robinson R.B.(2005).Fomulation, Implementation and control of competitive strategy, (9th ed.). New York: McGRAW-Hill Company.
17. Pearce, J.A. II & Robinson, R.B.,(1994). Competitive strategy: formulation, implementation and control, (5th ed.). Boston: Irwin Inc.

18. Peter B.Kenen , The international Economy ,First published 2000, Combridge University press.
19. Petrella riccardo, "Critique de la compétitivité, l'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs à la lumière du 11 septembre", P2
20. Pitts, R. & Lei, D., (1996). Strategic management: building and sustaining competitive advantage, USA: West Publication.
21. Porter, M.E., (1980). Competitive strategy: techniques for analyzing industries and competitors, New York: Free Press.
22. Porter, M.E., (1985). Competitive advantage, New York: Free Press.
23. Porter, M.E., (1990).The Competitive advantage of nations, New York: Free Press.
24. Professor Dr. Charbaji at CHARBAJI Consultants- Beirut-Lebanon 00961 1 355046
25. Ron C. Mittlhammer ,George G. Judge, Douglas J. Miller – Econometric Foundations –year 2000,pp13-31.
26. World economic forum,"World competitiveness report, Geneva, 1999, P2.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

1. https://asq.org/quality-resources/quality-glossary/t

2. https://www.gov.uk ›. .. › Government spending › Government funding programmes

3. www.damascusuniversity .edu.sy/mag /law/old/economics/

الملاحـــــــق

الملاحق

ملحق رقم (1):بيانات الدراسة

السنة	EX	GDP	OP%	INF%	TRIXP	Q	DD	Rain	Area	FN
1987	0.0045	13266.4	0.07482	67.4	37.549	346.000	64.685-	9969.000	4757	0.0080
1988	0.015	264091	0.00453	123.7	43.420	531.000	120.317	9978.000	5142	0.1
1989	0.0987	18741.3	0.06084	117.6	21577	164.000	245.907-	9968.000	4709	0.3
1990	0.0045	13266.4	0.07482	67.4	47.649	36.000	375.466-	9961.000	3095	0.8
1991	0.015	264091	0.00453	123.7	44550	78.000	332.678-	10007.800	2852	3.7
1992	0.0987	18741.3	0.06084	117.6	38.062	207.000	200.579-	9938.500	6121	11.3
1993	0.164	22084.7	0.06168	101.3	44.780	256.000	160.142-	9938.600	6142	18.7
1994	0.3023	25568.3	0.06592	115.4	20133	517.000	108.687	10147.700	5768	29.5
1995	0.5774	7002.68	0.24851	68.4	60335	462.000	63.718	9730.000	7749	35.8
1996	1.276	8406.92	0.25272	132.7	14592	1231.000	789.169	9938.850	8486	90.0
1997	1.5563	10236.1	0.21238	47.7	49.274	1385.000	1.174	3561.000	9058	125.2
1998	2.0268	10998.4	0.22916	17.1	19828	1038.000	669.81	6197.700	8017	157.6
1999	2.5329	10754.8	0.20409	16	40908	1376.000	803.523	4925.200	6429	148.3
2000	2.5708	13091.2	0.25662	8	18544	1073.000	859.854	3906.200	9668	178.1

2001	**2.585**	**15716.5**	**0.25448**	**4.9**	**33.097**	**1172.000**	**853.718**	**4079.100**	**8978**	**196.1**
2002	**2.6364**	**18136.8**	**0.24235**	**8.3**	**31348**	**673.000**	**504.449**	**2724.900**	**6011**	**236.8**
2003	**2.6092**	**21362.1**	**0.25392**	**7.7**	**24250**	**1189.000**	**704.308**	**4232.350**	**8176**	**273.2**
2004	**2.5751**	**26609.4**	**0.29512**	**8.46**	**43,694**	**797.000**	**484.482**	**5580.900**	**7546**	**286.4**
2005	**2.4281**	**35186.4**	**0.32914**	**8.5**	**26,098**	**955.000**	**797.111**	**4179.380**	**4242**	**394.1**
2006	**2.1591**	**45467.4**	**0.30198**	**7.16**	**46,168**	**765.000**	**202.953**	**3688.100**	**7204**	**995.0**
2007	**2.0171**	**56705.4**	**0.31134**	**8.1**	**14,261**	**1066.000**	**953.035**	**7940.800**	**7676**	**1,052.0**
2008	**2.0933**	**61084.9**	**0.34414**	**14.3**	**20,261**	**928.666**	10.077-	**5814.450**	**7085**	**1,367.5**
2009	**2.3208**	**58325.4**	**0.30772**	**11.2**	**34,332**	**797.000**	**659.641**	**7043.000**	**8190**	**1,956.9**
2010	**2.3392**	**69765.6**	**0.30745**	**13**	**46,462**	**981.555**	**754.773**	**7381.000**	**9325**	**2,638.2**
2011	**2.6745**	**63987.8**	**0.29524**	**18.1**	**20,279**	**1219.000**	**906.41**	**5085.400**	**6946**	**2,673.9**
2012	**3.6827**	**60508.9**	**0.21976**	**35.1**	**23,263**	**2329.000**	**2114.41**	**387.200**	**12501**	**3,745.4**
2013	**4.8363**	**61974.7**	**0.23732**	**37.1**	**101,446**	**1168.000**	**936.35**	**486.900**	**7665**	**6,721.0**
2014	**5.73**	**83478.6**	**36.900**	**37.5**	**89,918**	**2122.000**	**1854.35**	**575.500**	**14181**	**6,062.1**
2015	**5.40**	**582.9**	**16.900**	**16.9**	**86,391**	**1873.000**	**1634.98**	**2182.980**	**11093**	11,089.4
2016	**5.20**	**693.5**	**17.600**	**17.6**	**67,825**	**1721.000**	**1475.17**	**1915.610**	**13674**	18,893.6

ملحق رقم (2): نتائج استقرار البيانات

1. نتائج استقرار متغير الصادرات

Null Hypothesis: TRIXP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, mlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.239994	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2. نتائج استقرار متغير كمية الإنتاج

Null Hypothesis: D(Q) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.48855	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3. نتائج استقرار متغير المساحة المزروعة

Null Hypothesis: D(AREA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.19735	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AREA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AREA(-1))	-1.671192	0.149249	-11.19735	0.0000
C	456.5955	380.2508	1.200775	0.2407

R-squared	0.828248	Mean dependent var	78.42857
Adjusted R-squared	0.821642	S.D. dependent var	4745.509
S.E. of regression	2004.146	Akaike info criterion	18.11257
Sum squared resid	1.04E+08	Schwarz criterion	18.20773
Log likelihood	-251.5760	Hannan-Quinn criter.	18.14166
F-statistic	125.3807	Durbin-Watson stat	2.351124
Prob(F-statistic)	0.000000		

4. نتائج استقرار متغير كمية الأمطار

Null Hypothesis: D(RAIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.625831	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RAIN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RAIN(-1))	-1.255713	0.189518	-6.625831	0.0000
C	-359.0493	380.5408	-0.943524	0.3541

R-squared	0.628049	Mean dependent var	-9.870357
Adjusted R-squared	0.613743	S.D. dependent var	3208.759
S.E. of regression	1994.230	Akaike info criterion	18.10265
Sum squared resid	1.03E+08	Schwarz criterion	18.19781
Log likelihood	-251.4371	Hannan-Quinn criter.	18.13174
F-statistic	43.90163	Durbin-Watson stat	2.047158
Prob(F-statistic)	0.000000		

5. نتائج استقرار متغير الطلب المحلى

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.157166	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

6. نتائج استقرار متغير سعر الصرف

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.551148	0.0138
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXCH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:27
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH(-1))	-0.650857	0.183281	-3.551148	0.0015
C	0.152080	0.092101	1.651236	0.1107

R-squared	0.326611	Mean dependent var	0.013057
Adjusted R-squared	0.300711	S.D. dependent var	0.527522
S.E. of regression	0.441133	Akaike info criterion	1.269807
Sum squared resid	5.059551	Schwarz criterion	1.364965
Log likelihood	-15.77730	Hannan-Quinn criter.	1.298898
F-statistic	12.61065	Durbin-Watson stat	2.020562
Prob(F-statistic)	0.001489		

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.498734	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

7. نتائج استقرار متغير الناتج المحلى الإجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		11.98521	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:29
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.240408	0.020059	11.98521	0.0000
C	683.7566	3478.246	0.196581	0.8456

R-squared	0.841777	Mean dependent var	23913.04
Adjusted R-squared	0.835917	S.D. dependent var	38396.80
S.E. of regression	15553.45	Akaike info criterion	22.20843
Sum squared resid	6.53E+09	Schwarz criterion	22.30272
Log likelihood	-320.0222	Hannan-Quinn criter.	22.23796
F-statistic	143.6453	Durbin-Watson stat	1.058195
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.391616	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8. نتائج استقرار متغير درجة الانفتاح الاقتصادي

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.594649	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

9. تائج استقرار متغير التمويل المصرفي

Null Hypothesis: D(FN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.257817	0.9193
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:30
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FN(-1))	-0.066697	0.258698	-0.257817	0.7986
C	305.1318	297.4174	1.025938	0.3144

R-squared	0.002550	Mean dependent var	278.7165
Adjusted R-squared	-0.035813	S.D. dependent var	1451.687
S.E. of regression	1477.454	Akaike info criterion	17.50278
Sum squared resid	56754596	Schwarz criterion	17.59793
Log likelihood	-243.0389	Hannan-Quinn criter.	17.53187
F-statistic	0.066470	Durbin-Watson stat	2.185212
Prob(F-statistic)	0.798578		

10.نتائج استقرار متغير التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.284333	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 03/18/19 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.326313	0.182077	-7.284333	0.0000
C	-1.220593	4.808948	-0.253817	0.8016

R-squared	0.671142	Mean dependent var	-0.837857
Adjusted R-squared	0.658494	S.D. dependent var	43.54154
S.E. of regression	25.44504	Akaike info criterion	9.379668
Sum squared resid	16833.70	Schwarz criterion	9.474825
Log likelihood	-129.3154	Hannan-Quinn criter.	9.408758
F-statistic	53.06151	Durbin-Watson stat	1.946424
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.279162	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (3): نتائج التكامل المشترك

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1987–2016) م

F-statistic	K	Value
910.19	9	
Bound11	Bound10	Significance
3	2.08	10%
3.38	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%
4.15	3.06	1%

ملحق رقم (4) :نتائج تقدير نموذج الدراسة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(TRIXP)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/30/18 Time: 21:09
Sample: 1987 2016
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(TRIXP(-1))	1.047227	0.009973	105.0094	0.0000
DLOG(TRIXP(-2))	0.488589	0.006329	77.20164	0.0000
DLOG(AREA)	-4.428216	0.053116	-83.36905	0.0000
DLOG(DD)	-0.465747	0.007238	-64.34421	0.0000
D(FN)	-0.000704	1.41E-05	-50.01980	0.0000
D(GDP)	5.53E-05	6.77E-07	81.58122	0.0000
D(INF)	0.015715	0.000631	24.89643	0.0000
D(OP)	0.135872	0.003637	37.35960	0.0000
D(Q)	0.002079	4.95E-05	41.97283	0.0000
D(RAIN)	0.000613	8.97E-06	68.38656	0.0000
CointEq(-1)*	-2.790729	0.014908	-187.1963	0.0000

R-squared	0.999795	Mean dependent var	0.010670
Adjusted R-squared	0.999648	S.D. dependent var	3.745069
S.E. of regression	0.070229	Akaike info criterion	-2.173927
Sum squared resid	0.069050	Schwarz criterion	-1.637621
Log likelihood	38.17408	Hannan-Quinn criter.	-2.025178
Durbin-Watson stat	2.567168		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	910.1938	10%	1.8	2.8
k	9	5%	2.04	2.08
		2.5%	2.24	3.35
		1%	2.5	3.68

ملحق رقم (5) صادرات السودان على حسب السلع لدول الكوميسا

للفترة 2007-2016م القيمة بآلاف الدولارات

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البترول ومنتجاته	29,397	1,831	89,597	228,073	300,859	208,249	48,644	91320	53,276	64,651
القطن	21,286	22,350	19,769	9,047	6,209	1,300	9,849	14185	12,175	30,399
الصمغ العربي	0	0	2,394	62	45	4,182	350	1513	5,210	4,668
السمسم	13,362	20,231	16,565	14,636	20,205	21,429	39,819	29,211	51621	60,838
الفول السوداني	209	30	0	0	74	1,834	8,011	196	248	1,915
الامباز	652	647	0	2,322	3,069	0	4,674	889	1042	24
الحيوانات الحية	10,708	18	7,808	13,929	12,749	51,469	20,326	121350	222,925	275,583
اللحوم	0	409	77	2,574	2,438	15,305	95	234	886	21,498
الجلود	1,209	189	37	1,253	592	163	1,158	914	2,279	1,018
ذهب								7737	423	121
اخرى	9,973	19,669	16,553	10,334	13,942	76,748	84,773	75486	73,168	46,267
المجموع	86,796	65,374	152,800	282,230	360,182	380,679	217,699	269,217	415,311	506,982

المصدر: بنك السودان المركزي للعام 2007-2016م

ملحق رقم (6) يوضح الواردات على حسب السلع من دول الكوميسا

للفترة 2007- 2016م القيمة بآلاف الدولارات

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
منسوجات	3,278	4,226	8,471	9,788	8,775	6,192	9,116	7,916	18,188	21,961
وسائل نقل	9,583	42,328	36,218	18,294	5,801	6,027	22,231	11,530	15,581	18,504
الات ومعدات	201,281	197,433	139,588	78,797	71,224	51,598	68,377	46,439	70,008	47,475
مصنوعات	301,043	198,025	212,607	195,804	188,067	202,877	206,328	130,427	216,932	249,252
كيماويات	62,654	58,857	64,201	129,871	70,993	75,977	80,534	50,700	89,205	91,013
مواد خام	5,785	13,677	13,207	15,256	17,963	33,602	35,072	21,932	34,044	33,867
منتجات بترولية	9,381	20,836	11,630	45,191	116,572	223,724	241,132	33,348	33,776	7,720
مشروبات وتبغ	8,553	9,402	12,138	17,252	16,988	24,028	39,728	37,935	48,642	53,375
مواد غذائية اخرى	38,532	36,064	68,505	247,191	127,466	63,891	138,840	90,141	143,932	164,397
قمح ودقيق	98	207	752	513	518	17,212	30	38	14	342
شاي	47,238	47,169	50,290	60,803	56,187	49,780	58,554	50,129	51,226	54,432
بن	33,050	34,075	32,390	38,346	35,952	27,292	38,147	27,562	46,289	43,350
اخرى	0	0	0	15,710	2,939	258	8,130	1,328	6,904	21,933
المجموع	720,476	662,299	649,997	872,817	719,444	782,458	946,219	509,425	774,741	807,621

المصدر: بنك السودان المركزي للفترة 2007-2016م.

ملحق رقم (7) يوضح صادرات السودان إلى مصر على حسب السلع

للفترة 2007- 2016م القيمة بآلاف الدولارات

العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطن	21,286	22,350	19,172	9,047	6,209	940	9,849	11033	11,779	30,279
صمغ عربي	0	0	2,394	62	45	4,182	344	338	438	606
سمسم	10,856	20,231	15,769	12,300	19,545	21,375	39,767	51483	44,002	60,569
فول سوداني	27	30	0	0	74	1,834	7,822	188	458	1,590
امباز	652	647	0	2,322	3,069	0	4,010	745		24
ذهب	0	0	0	0	0	0	0	0		121
حيوانات حية	10,708	18	7,807	13,929	12,749	46,730	18,692	119952	222,918	275,583
لحوم	0	409	77	2,574	2,4888	15,305	95	234	886	21,498
جلود	1,209	189	27	1,253	592	163	1,158	53	326	439
اخرى	9,702	16,362	9,549	1,778	9,411	42,687	14,629	28372	23,559	21,146
المجموع	54,440	60,236	54,795	43,265	54,132	133,216	96,366	212494	304,366	411,855

المصدر: بنك السودان المركزي للفترة 2007-2016م

ملحق رقم (8) يوضح واردات السودان من مصر للفترة 2007-2016م

القيمة بآلاف الدولارات

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المنسوجات	1,238	3,390	7,998	9,443	7,838	5,473	8,027	7,033	17,685	21,069
وسائل نقل	7,374	25,960	18,428	17,383	3,908	4,976	9,160	11,383	14,750	17,770
الات ومعدات	109,631	114,302	98,729	64,446	58,530	41,631	62,890	43,577	65,965	37,663
مصنوعات	295,862	191,005	205,020	190,912	182,207	197,425	197,312	124,396	209,377	241,345
كيماويات	32,162	42,033	47,807	93,793	63,332	68,532	73,781	47,546	72,702	241,345
مواد خام	5,735	13,398	12,942	15,203	17,952	33,440	28,527	21,920	33,842	33,747
منتجات بترولية	9,381	20,83	11,555	45,191	77,187	223,619	241,101	33,276	33,774	7,718
مشروبات وتبغ	8,286	5,537	7,051	7,038	3,578	3,442	1,832	3,136	9,504	7,127
مواد غذائية	22,233	32,714	47,996	226,831	120,177	41,848	117,607	79,537	110,649	149,193
قمح ودقيق	29	175	752	513	518	17,147	24	38	12	342
شاي	1,029	1,819	1,848	1,321	1,295	1,367	842	435	467	967
بن	0	0	7	31	41	2	32	17	59	28
اخرى	0	0	0	15,174	629	255	1,431	802	565	10
المجموع	492,960	451,709	460,133	687,279	537,193	639,157	742,566	373,196	569,351	591,332

المصدر: بنك السودان المركزي للفترة 2007-2016م

ملحق رقم (9) يوضح صادرات السودان إلى أثيوبيا للفترة 2007 -2016م

القيمة بآلاف الدولارات

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بترول ومنتجاته	28502	0	67,509	150651	280,972	167,618	48,644	60,695	53,276	64,651
قطن	0	0	299	0	0	0	0	2,417	396	120
صمغ عربي	0		0	0					241	
فول سوداني	0	0	0	0	0	0	189	0	0	154
حيوانات حيه	0	0	0	0	0	1,587	0	0	0	
جلود	0		0	0					1,949	579
اخرى	6	2151	318	7724	305	9,375	2,490	14,602	30,849	6,267
المجموع	28508	2151	68,126	158375	281,277	178,580	51,323	83,894	86,711	71771

المصدر: بنك السودان المركزي

ملحق رقم (10) واردات السودان من أثيوبيا 2007- 2016م

القيمة بآلاف الدولارات

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
منسوجات	0	0	014	0	8	0	2	37		116
وسائل نقل	108	13,821	3,146	16	4	8	5	0		0
الات ومعدات	1,017	62	10,332	244	182	2,647	156	0		0
مصنوعات	149	96	897	77	363	95	3,347	2,936		2330
كيماويات	64	40	118	271	11	0	47	56		106
مواد خام أخرى	0	0	0	0	0	0	6,412	0		8
مشروبات وتبغ	0	0	0	0	0	0	1	3		2
مواد غذائية	14,593	1,751	16,071	15,576	3,136	8,191	16,961	8,278		11895
بن	33	0	1,846	686	159	0	364	74		4397
اخرى	0	0	0	113	616	1	2,605	523		21905
المجموع	15,964	15,770	32,424	16,983	4,479	10,942	29,900	11,948		40905

المصدر: بنك السودان المركزي للفترة 2007-2016م